

## أفريقيا

## ١ - الحالة في أنغولا

الوقت الحاضر. وبأي حال، سيواصل ممثل خاص له بذل مساعيه الحميدة وسيكون مقره في لواندا ومعه عدد كاف من الموظفين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة. وسيواصل أيضاً تولي مسؤولية جميع أنشطة الأمم المتحدة في ما يتعلق بعملية السلم<sup>٣</sup>. وأوصى الأمين العام المجلس بإقرار الخيار الأخير؛ (ج) ولكن مع إبقاء معدات كافية في لواندا لإتاحة الفرصة للانتقال إلى الخيار (ب) في وقت لاحق إذا تضح أنه خيار مستصوب وقابل للتحقيق. كما أوصى بتحديد ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موعداً نهائيّاً لسحب البعثة إذا تعذر على الطرفين الاتفاق على وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات.

وبرسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن، أحال ممثل أنغولا رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير موجّهة من رئيس أنغولا إلى الأمين العام يطلعه فيها على الأعمال العسكرية التي قام بها جيش جنوب أفريقيا ضد الشعب الأنغولي وحكومة بلده، وعلى وجود جنود زائيريين ومرترقة أجنب إلى جانب قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا<sup>٤</sup>. وذكر أنّ الحالة تهدد السلم والاستقرار في المنطقتين الوسطى والجنوبية من أفريقيا. لذا، طلب عقد جلسة طارئة للمجلس لمناقشة المسألة واتخاذ التدابير المناسبة لاستعادة السلم والاستقرار.

وفي الجلسة ٣١٦٨ المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير استجابة لطلب أنغولا المقدم في ٢٥ كانون الثاني/يناير، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أنغولا والبرتغال وزائير وزمبابوي وغينيا - بيساو وكوبا وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه الرئيس (اليابان) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات سابقة<sup>٥</sup>. ووجه انتباههم أيضاً إلى وثائق عديدة أخرى<sup>٦</sup>.

وقال ممثل أنغولا، في البداية، إنّ بلده، رغم فترة السلم القصيرة التي شهدتها، لا يزال في شبه حالة حرب سببها زعيم قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، وتعوق سير العمل بشكل تام في المؤسسات الديمقراطية المنتخبة في أنغولا. وأعرب عن تقدير وفد بلده

المقرر المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (الجلسة ٣١٦٨): القرار ٨٠٤ (١٩٩٣)

في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٧٩٣ (١٩٩٢)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً آخر عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية)، تناول التطورات السياسية والعسكرية في ذلك البلد وعرض الخيارات المتوافرة لمستقبل البعثة<sup>١</sup>. وأفاد الأمين العام في التقرير بأن الطرفين اتفقا، بعد المشاورات التي أجرتها ممثله الخاصة في شهر كانون الثاني/يناير، على اعتماد نهج ذي شقين يتمثل في ما يلي: عقد اجتماع بين القادة العسكريين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، تليه على الفور مفاوضات سياسية بشأن جميع المسائل الأساسية، بما في ذلك مستقبل البعثة. واتخذت ترتيبات لعقد الاجتماع في أديس أبابا في ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. لكن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا غير موقفه في ١٤ كانون الثاني/يناير، مُصرّاً على ضرورة إجراء المحادثات السياسية في نفس الوقت الذي يُعقد فيه الاجتماع العسكري. وفي غضون ذلك، تلقى الأمين العام في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ من الرئيس دوس سانتوس رسالة يطلب إليه فيها أن يوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة التحقق الثانية.

وأشار الأمين العام إلى أنّ الحالة في أنغولا، رغم الجهود المضنية التي بذلها هو وممثله الخاصة، بدعم من مجلس الأمن، استمرت في التدهور منذ اتخاذ القرار ٧٩٣ (١٩٩٢). وكانت الحرب الأهلية قد استؤنفت ويات من المستحيل على الأمم المتحدة عقد اجتماع بين الطرفين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ناهيك عن الحوار السياسي المستمر الذي لا بد منه لإعادة وضع عملية السلم في مسارها وتحديد دور أوسع نطاقاً للأمم المتحدة يمكن أن يوصي المجلس به. ولذلك، فقد خلص إلى أنّه ليس هناك أي احتمال واقعي، في المستقبل الفوري، لتوسيع نطاق البعثة لكي تؤدي الدور المتوخى في ورقة المناقشة التي أتاحتها ممثله الخاصة للطرفين في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وعرض ثلاثة خيارات متاحة لينظر فيها المجلس في ما يتعلق بمستقبل بعثة التحقق الثانية، هي: (أ) الحفاظ على بعثة التحقق الثانية بقوتها الحالية المأذون بها ومحاولة إعادة ترسيخ نشرها على النحو الذي كانت عليه في أعقاب الانتخابات مباشرة؛ (ب) تخفيض نشرها في المحافظات بحيث يقتصر على ستة مواقع تقريباً؛ (ج) حصر نشرها في لواندا في

<sup>٣</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٢٩.

<sup>٤</sup> S/25161.

<sup>٥</sup> S/25187.

<sup>٦</sup> رسائل موجّهة إلى الأمين العام من ممثلي السنغال (S/25109)؛ والداغمرق

(S/25151)؛ وأنغولا؛ (S/25155)؛ وجنوب أفريقيا (S/25177).

<sup>١</sup> Add.1 و S/25140.

<sup>٢</sup> S/25140، المرفق.

ينبغي أن يتولاها الأنغوليون أنفسهم في نهاية الأمر. وينبغي أن تسهم الوساطة وسائر المبادرات التي يقوم بها المجتمع الدولي في تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق هذا الهدف. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءً فوراً لدعم المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاصة. كما أعرب عن تأييد وفد بلده لإبقاء بعثة التحقق الثانية متمركزة في أنغولا<sup>٩</sup>.

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن تأييد وفد بلده لمشروع القرار الذي وصفه بأنه يعكس الحالة في أنغولا بدقة ويعرض بوضوح الخطوات التي يتعين على الأطراف المتحاربة اتخاذها ويعطي المنظمة السلطة والمرونة اللازمتين للاضطلاع بمسؤولياتها. وقال إن من الملائم بشكل خاص أن يكيّف الأمين العام حجم بعثة التحقق الثانية ونطاق عملياتها مع الظروف السياسية والأمنية السائدة. لكنه أشار إلى أنّ الأمين العام وبعثة التحقق الثانية والبلدان المعنية لا يسعهم فرض السلم حيث لا تتوافر الإرادة لإحلاله. فلا يمكن التوصل إلى سلم دائم إلا إذا امتنع جميع الأنغوليين، وخصوصاً قادة الأحزاب، عن محاولة كسب النفوذ من خلال العنف<sup>١٠</sup>.

وشدّد ممثل فرنسا على أنّ المجتمع الدولي يجب أن يستمر في مساندة أنغولا في زمن الشدة هذا. ويعني ذلك أنّ أي تدخل خارجي في الصراع يجب أن يتوقف. وينبغي أيضاً أن تواصل الأمم المتحدة تقديم كل المساعدة الممكنة لإعادة السلم إلى البلد. وفي حين أنّ مشروع القرار المعروض على المجلس يأذن للأمين العام باتخاذ الخطوات اللازمة لحماية موظفي بعثة التحقق الثانية، فإنه يفتح الباب أمام إمكانية استئناف البعثة بسرعة عندما تسمح الظروف بذلك. وهو يعرب أيضاً عن استعداد المجلس لتعزيز وجود الأمم المتحدة في أنغولا إذا أحرز أي تقدم ملموس في عملية السلم. لكنه شدد على أنّه يعود للأنغوليين أنفسهم، في المقام الأول، إعادة السلم وتحقيق المصالحة الوطنية<sup>١١</sup>.

وذكر ممثل المملكة المتحدة أنّ الأمم المتحدة يجب أن تواصل نشاطها في أنغولا ما دام هناك أمل في التوصل إلى حل سلمي، مع التركيز على الدور الدبلوماسي للممثلة الخاصة بدلاً من التركيز على مهام الرصد التي كانت تضطلع بها بعثة التحقق الثانية سابقاً. ودعا أيضاً إلى الإفراج فوراً عن جميع السجناء الأجانب وإلى وضع نهاية لقتل المدنيين بشكل عشوائي<sup>١٢</sup>.

للموقف الواضح والصريح الذي تبناه المجتمع الدولي بإدائه الأعمال العدائية ذات النزعة العسكرية التي تقوم بها قيادة الاتحاد المذكور. غير أنّه قال إنّ هذا الموقف يجب أن يدعمه قرار من مجلس الأمن يدين الفصل العدائي العسكري التابع لهذا الاتحاد. ويتعين أيضاً إدانة تدخل زائير وجنوب أفريقيا المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية لأنغولا، وينبغي أن يُجري مجلس الأمن تحقيقاً دولياً للنظر في المسألة. وأعرب المتحدث عن تفاؤله وأمله في أن تقتصر مداولات المجلس بشأن بعثة التحقق الثانية على الخيار ألف، على النحو المحدد في تقرير الأمين العام. وشدّد على أنّ حكومة أنغولا جاءت نتيجة انتخابات ديمقراطية أيدتها المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ولا يمكن بالتالي معاملتها بنفس المستوى الذي يعامل به حزب عسكري مسلح، وتستحق دعم المجلس. وأضاف المتحدث أنّ بلده لم "يُعلق الباب" في وجه الحوار، بشرط أن يمثل الاتحاد امتثالاً تاماً لاتفاقات السلم ويعلن عن تاريخ لوقف غير مشروط لإطلاق النار. ويتعين عليه أيضاً أن يوافق على تجميع قواته ونزع سلاحها وتسريحها تحت إشراف بعثة التحقق الثانية<sup>١٣</sup>.

وأيد ممثل الاتحاد الروسي اقتراح الأمين العام الداعي إلى تركيز موظفي بعثة التحقق الثانية في لواندا لأن ذلك يضمن سلامتهم. وأعرب عن اعتقاده بأن وجود عدد كبير من قوات الأمم المتحدة في البلد كفيل بأن يجعل ذلك ممكناً عن طريق تحقيق الاستقرار وضمان استئناف أنشطة البعثة بسرعة. وينبغي أن يدعو المجلس على الفور جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار، وبعد استئنافها حواراً بناءً ومفيداً، إلى الاتفاق على جدول زمني واضح لتنفيذ اتفاقات السلم تنفيذاً كاملاً، وخصوصاً ما يتعلق منها بتجميع القوات وجمع أسلحتها وتسريحها، وتشكيل قوات وطنية مسلحة موحدة، وإعادة بسط السلطة المركزية فعلياً في جميع أنحاء البلد. وينبغي أيضاً للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يقدم إلى المجتمع الدولي دليلاً مقنعاً على استعداده لاستئناف الحوار. وسيواصل الاتحاد الروسي، بصفتها أحد البلدان الثلاثة المراقبة لتطبيق اتفاقات السلم لأنغولا، مع البرتغال والولايات المتحدة، دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاصة للتوصل إلى استئناف عملية السلم وتنفيذ ولاية بعثة التحقق الثانية تنفيذاً فعلياً<sup>١٤</sup>.

وذكر ممثل الصين أنّه يتعين على الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لمنع تصاعد حدة النزاع وإحلال السلم والاستقرار في المنطقة. وأعرب بالتالي عن تأييده للموقف المبدئي لحكومة أنغولا المتمثل في ضرورة عدم مشاركة أي قوات خارجية في الصراع، وحثّ جميع البلدان على الامتنال لقرارات المجلس ذات الصلة والامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يزيد الحالة سوءاً. وأكد من جديد أنّ تسوية مسألة أنغولا

<sup>٩</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٤١ و ٤٢.

<sup>١٠</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٤٦ و ٤٧.

<sup>١١</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٤٧ إلى ٥٠.

<sup>١٢</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٤٩ إلى ٥١.

<sup>١٣</sup> S/PV.3168، الصفحات ٦ إلى ٢٠.

<sup>١٤</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٣٨ إلى ٤٠.

وأيد متكلمون آخرون أيضاً الإبقاء على وجود للأمم المتحدة في أنغولا ومواصلة أنشطتها فيها وزيادة قوام بعثة التحقق الثانية زيادة كبيرة حالما تسمح الأوضاع بذلك<sup>١٢</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٠٤ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يُعَدُّ من جديد قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ و ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ و ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ و ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢،

وقد نظر في التقرير الآخر المقدم من الأمين العام والمؤرخ ٢١ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣،

وقد نظر أيضاً في الطلب المقدم إلى الأمين العام من حكومة أنغولا في رسالتها المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لما حدث مؤخراً من اندلاع القتال بصورة ضارية في أنحاء عديدة من أنغولا واشتداد تدهور الحالة السياسية والعسكرية الخطيرة أصلاً في ذلك البلد،

وإذ يساوره شديد القلق لاستمرار عدم تنفيذ الأحكام الرئيسية من اتفاقات السلم لأنغولا،

وإذ يساوره القلق لانعدام الحوار في الآونة الأخيرة بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، وإذ يرحب باجتماعهما، تحت رعاية الأمم المتحدة في أديس أبابا، لمناقشة وقف إطلاق النار والمسائل السياسية،

وإذ يساوره القلق أيضاً إزاء ما يتعرض له أفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا من مضايقات شنيعة وإيذاء بدني مشين وما يتعرض له ممتلكات الأمم المتحدة من نهب وتدمير على النحو الوارد بيانه في تقرير الأمين العام المذكور أعلاه،

وإذ يساوره القلق كذلك إزاء التقارير التي تفيد بوجود دعم أجنبي للأعمال العسكرية في أنغولا ومشاركة أجنبية فيها،

وإذ يعرب عن الأسف لأن تدهور الحالة قد أدى إلى تزايد صعوبة قيام البعثة بأداء الولاية المنوطة بها،

وإذ يدرك بأنه قد عُقدت انتخابات ديمقراطية في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، شهدت الممثلة الخاصة للأمين العام بأنها كانت حرة ونزيهة عموماً، وأنه قد اتخذت خطوات لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعبر عن نتيجة الانتخابات التشريعية، وإذ يُعرب عن عميق الأسف لعدم مشاركة

وقال ممثل فنزويلا إنَّ المجلس ملزم بأن يحقق في تمس قيام جهات خارجية بدعم الأعمال العسكرية في أنغولا والمشاركة فيها، وبأن يتخذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده أيضاً بأن الاعتراف الدبلوماسي العالمي بحكومة أنغولا في ذلك الوقت من شأنه أن يعزّز مشروع القرار المعروض على المجلس ويدعمه<sup>١٣</sup>.

ورفض ممثل زائير "التهم التي لا أساس لها" الموجهة من أنغولا إلى بلده. وأشار إلى أنَّ ٦٥٠ كيلومتراً من الحدود "الكثيرة الثغرات" تفصل بين البلدين وأنه ليس لدى أنغولا ولا لدى بلده الوسائل اللازمة لضمان مراقبتها. وإضافة إلى ذلك، يعاني بلده من حالة اقتصادية كارثية ولا يجرؤ على التدخل في الشؤون الداخلية لأنغولا. وأشار إلى أنَّ منظمة الوحدة الأفريقية قد شكلت بعثة مراقبة يحتكم إليها البلدان كلما انتهكت الحدود. وبالتالي، ليس هناك من سبب يدعو إلى عرض نزاعهما على مجلس الأمن<sup>١٤</sup>.

وشدّد ممثل ناميبيا، متحدثاً باسم مجموعة الدول الأفريقية، على الحاجة إلى وجود "بارز وفعال" للأمم المتحدة في أنغولا لإعادة بث شعور الثقة والأمان في نفوس الشعب الأنغولي. وذكر بأن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية دعا المجتمع الدولي مؤخراً إلى توفير الدعم الكامل لبعثة التحقق الثانية وإلى تعزيز وجودها بدلاً من سحبها أو تقليصها. وقال إنَّ مجموعة الدول الأفريقية تؤيد الاجتماع المعقود في أديس أبابا بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وتعرب عن أملها في أن يعيد اتفاقات السلم إلى مسارها<sup>١٥</sup>.

وقال ممثل البرتغال إنَّ دور الأمم المتحدة مصيري بالنسبة للسلم والاستقرار في أنغولا. بيد أنَّ هذه الجهود يجب أن تتابعها البلدان التي تقع عليها مسؤوليات في العملية، أي البلدان المراقبة الثلاثة وهي البرتغال والولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وشدّد على ضرورة المحافظة على وجود للأمم المتحدة في أنغولا بمستوى كاف، لا تقلصه إلى درجة تُفقده طابعه البارز وقدرته العملية وجدواه في ممارسة الضغط على الأطراف. وقال إنَّه يتعين أيضاً أن تتخذ المنظمة موقفاً أكثر فعالية في إطار اتفاقات السلم فتُطالب بالامتنال التام لأحكام هذه الاتفاقات وتعلن بوضوح أنَّ أي انتهاكات لها ستُدان إدانة قاطعة. وأثنى على المواقف الواضحة التي يتخذها المجلس، كما يتبين ذلك من مشروع القرار، وتحديداً التزامه بالمحافظة على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية وبالوقف الفوري لأي تدخل عسكري خارجي في شؤونها<sup>١٦</sup>.

<sup>١٣</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٥٨ إلى ٦١.

<sup>١٤</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٦٥ إلى ٧٥.

<sup>١٥</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٧٦ إلى ٧٨.

<sup>١٦</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٩٧ إلى ١٠٢.

<sup>١٧</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢١ إلى ٣٠ (البرازيل)؛ و ٣١ و ٣٢ (الرأس الأخضر)؛ و ٥٢ إلى ٥٦ (إسبانيا)؛ و ٦٣ إلى ٦٥ (اليابان).

الواسعة النطاق التي يرتكبها مدنيون مسلحون، ويطلب إلى كلا الطرفين التقيد بالتزاماتهما بموجب ذلك القانون والأحكام ذات الصلة في اتفاقات السلم؛

١١ - يطالب الاتحاد الوطني بالإفراج فوراً عن الرعايا الأجانب المحتجزين بصفة رهائن؛

١٢ - يدين بقوة الهجمات التي تعرّض لها أفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. ويطلب بأن تتخذ الحكومة والاتحاد الوطني جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامتهم وأمنهم؛

١٣ - يعرب عن تعازيه لأسرة مراقب الشرطة في البعثة الذي قُتل؛

١٤ - يوافق على توصية الأمين العام بإبقاء ممثل خاص في أنغولا يكون مقره لواندا ومعه العدد اللازم مع الموظفين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، وتكون ولايته على النحو المبين في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام؛

١٥ - يقرر تمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، على أن يكون ذلك مشروطاً بأن يؤذن للأمين العام، كتدبير مؤقت بناءً على اعتبارات الأمن، أن يركز وُجُوع البعثة في لواندا، وفي مواقع أخرى في المقاطعات حسب تقديره، وذلك مع مستويات الأفراد والمعدات التي يرى أنه ينبغي الإبقاء عليها، حتى يتسنى إعادة وُجُوع البعثة في ما بعد على وجه السرعة متى أصبح ذلك ممكناً عملياً، بغرض استئناف مهامها وفقاً لاتفاقات السلم والقرارات السابقة بشأن هذه المسألة؛

١٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه بمجرد أن تسوغ الحالة ذلك، وعلى أي حال قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، تقريراً عن الحالة في أنغولا مشفوعاً بتوصياته بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية السلم، وأن يبقى المجلس في غضون ذلك على علم في هذا الشأن بانتظام؛

١٧ - يؤكد استعدادة لاتخاذ إجراءات على وجه السرعة في أي وقت، في حدود فترة الولاية المأذون بها بموجب هذا القرار، وبناءً على توصية الأمين العام، لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا بقدر كبير في حالة إحراز تقدم ملموس في عملية السلم؛

١٨ - يكرر الإعراب عن استعدادة للنظر في جميع التدابير الملائمة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لتأمين تنفيذ اتفاقات السلم؛

١٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

**المقرر المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ (الجلسة ٣١٨٢): القرار ٨١١ (١٩٩٣)**

في الجلسة ٣١٨٢، المعقودة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، استأنف مجلس الأمن النظر في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (نيوزيلندا) انتباه أعضاء المجلس إلى

الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في المؤسسات الديمقراطية التي أنشئت على هذا النحو،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يسلم بأن الأنغوليين هم الذين يتحملون المسؤولية الأساسية عن إقرار السلم وتحقيق المصالحة الوطنية في بلدهم،

وإذ يكرّر تأكيد تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاصة بهدف حل الأزمة الراهنة واستئناف العملية السياسية، وبخاصة عن طريق إنجاز عملية الانتخابات،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الآخر للأمين العام؛

٢ - يدين بقوة الانتهاكات المستمرة للأحكام الرئيسية لاتفاقات السلم لأنغولا وبصفة خاصة الرفض الأولي من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لنتائج الانتخابات، وانسحابه من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة، واستيلاءه بالقوة على عواصم وبلديات المقاطعات، واستئناف القتال؛

٣ - يطالب بأن يوقف الطرفان إطلاق النار على الفور، وأن يستأنفا الحوار بصورة مستمرة وصادقة في اجتماعهما المعقود في أديس أبابا، وأن يتفقا على جدول زمني واضح للتنفيذ التام لاتفاقات السلم، وبخاصة في ما يتعلق بحجز قواتهما وجمع أسلحتهما، وتسريح القوات، وتشكيل القوات المسلحة الوطنية الموحدة، وإعادة الإدارة الحكومية على نحو فعّال إلى جميع أنحاء البلد، وإنجاز عملية الانتخابات، وإتاحة حرية الحركة للناس والسلع؛

٤ - يؤيد كل التأييد الأمين العام وممثلته الخاصة في ما يبذلانه من جهود مستمرة لاستئناف عملية السلم وإنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وسط ظروف بالغة الشدة؛

٥ - يبحث مرة أخرى الطرفين، وبخاصة الاتحاد الوطني، على أن يبادرا إلى إثبات تقيدهما باتفاقات السلم وتنفيذها لها دون استثناء؛

٦ - يناشد بقوة حكومة أنغولا والاتحاد الوطني أن يؤكدوا للأمين العام في أقرب وقت ممكن أنه قد تم إحراز تقدم حقيقي نحو تنفيذ اتفاقات السلم؛

٧ - يناشد جميع الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى حكومة أنغولا من أجل إعادة تعمير البلد وتنميته؛

٨ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم إلى جميع الأطراف المعنية في ما تبذله من جهود لتنفيذ اتفاقات السلم؛

٩ - يبحث جميع الدول الأعضاء على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لوقف أي تدخل عسكري أو شبه عسكري، مباشر أو غير مباشر، من أقاليمها وفقاً فوراً وفعّالاً، وأن تحترم بدقة أحكام اتفاقات السلم بشأن التوقف عن إمداد أي من الأطراف الأنغولية بمواد فتاكة؛

١٠ - يدين بقوة انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وبخاصة الهجمات التي يتعرض لها السكان المدنيون، بما في ذلك عمليات القتال

خاصة الرفض المتواصل من جانب الاتحاد الوطني لنتائج الانتخابات التي أُجريت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ والتي أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام أنها كانت حرة ونزيهة بصفة عامة، وعدم اشتراكه في المؤسسات السياسية المنشأة على أساس تلك الانتخابات، وعدم دخوله في مفاوضات ذات مغزى مع حكومة أنغولا، وانسحابه من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة، واستيلاءه بالقوة على عواصم وبلديات في المقاطعات، واستئناف القتال؛

٢ - يطالب بأن يوافق الاتحاد الوطني بدون تحفظ على نتائج الانتخابات الديمقراطية لعام ١٩٩٢ وبأن يتقيد تقييداً تاماً باتفاقات السلم، ويطالب أيضاً كلا الطرفين، وبصفة خاصة الاتحاد الوطني، بأن ييكر بتقدم أدلة، في موعد لا يتجاوز ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣، على أنه تم إحراز تقدم حقيقي نحو تنفيذ الاتفاقات؛

٣ - يطالب بقوة بوقف إطلاق النار فوراً في كافة أنحاء البلد، ويطالب أيضاً بأن يُستأنف، بدون إبطاء وبدون شروط مسبقة، حوار مستمر وذو مغزى، تحت رعاية الأمم المتحدة، كي يمكن تحديد جدول زمني واضح لإكمال تنفيذ اتفاقات السلم؛

٤ - يؤكد من جديد أنه سيحفل المسؤولية لأي طرف يرفض الاشتراك في هذا الحوار، معرضاً بذلك العملية كلها للخطر، وسيبخر في اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لتعزيز تنفيذ اتفاقات السلم؛

٥ - يدين بقوة الهجمات الكلامية والبدنية على الممثلة الخاصة للأمين العام وأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، ويطالب بأن تتوقف هذه الهجمات فوراً وبأن تتخذ حكومة أنغولا والاتحاد الوطني جميع التدابير اللازمة لضمان سلامتهم وأمنهم؛

٦ - يدين اختطاف مراقب عسكري تابع للبعثة يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ في كابيندا، ويطالب بالإفراج عنه دون أن يمس أي أذى وبدون شرط وبلا مزيد من التأخير؛

٧ - يؤيد كل التأييد الأمين العام وممثلته الخاصة في ما يبذلانه من جهود مستمرة لاستئناف عملية السلم وإنجاز ولاية البعثة وسط ظروف بالغة الصعوبة؛

٨ - يدعو الأمين العام إلى العمل على تنظيم اجتماع بين حكومة أنغولا والاتحاد على أعلى مستوى ممكن بهدف تأمين التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم؛ على أن يُعقد هذا الاجتماع قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بوقت كاف، وإلى النظر أيضاً في الدور المقبل للأمم المتحدة في أنغولا، ويشجع الطرفين على أن يستجيبا لذلك إيجابياً؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام، في انتظار التقرير المشار إليه في الفقرة ١٦ من القرار ٤٠٨ (١٩٩٣)، أن يقدم، في أقرب وقت ممكن، تقريراً مرحلياً عن الجهود المبذولة لاستئناف المحادثات بين الطرفين في أنغولا على جميع المستويات المناسبة؛

نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات سابقة<sup>١٨</sup>. ووجه انتباههم أيضاً إلى عدة وثائق أخرى<sup>١٩</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨١١ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢، و ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣،

وإذ يشعر بالزعاج البالغ لما حدث مؤخراً من اندلاع القتال بصورة ضارية في أنحاء عديدة من أنغولا، والعدد الكبير من الإصابات، والخسائر الفادحة في الأرواح الناجمة عن ذلك، وزيادة تدهور الحالة السياسية والعسكرية الخطيرة أصلاً مما جعل ذلك البلد على شفا استئناف الحرب الأهلية،

وإذ يساوره شديداً القلق إزاء الانتهاكات المستمرة من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا للأحكام الرئيسية لاتفاقات السلم لأنغولا،

وإذ يساوره القلق أيضاً إزاء التقارير التي تفيد باستمرار تدفق الدعم العسكري والمعدات العسكرية انتهاكاً لاتفاقات السلم،

وإذ يلاحظ مع القلق بوجه خاص أن مأساة بشرية ذات أبعاد خطيرة تتشكل حالياً في أنغولا، وتنشأ معها بالتالي حاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية الدولية،

وإذ يأسف بالغ الأسف لأن الاجتماع الثاني بين وفدي حكومة أنغولا والاتحاد الوطني، الذي كان مقرراً عقده في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ في أديس أبابا تحت رعاية الأمم المتحدة، لم ينعقد بسبب امتناع الاتحاد عن الوفاء بالتزامه بإرسال وفد،

وإذ يلاحظ مع الارتياح الاستعداد الذي أبدته حكومة أنغولا للمشاركة في اجتماع أديس أبابا،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يعرب عن الترحيب والتأييد لما يبذله الأمين العام وممثلته الخاصة من جهود ترمي إلى حل الأزمة الراهنة عن طريق المفاوضات،

١ - يدين بقوة الانتهاكات المستمرة من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا للأحكام الرئيسية لاتفاقات السلم لأنغولا، وبصفة

<sup>١٨</sup> S/25399.

<sup>١٩</sup> رسائل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا (S/25271) و S/25389 و S/25390؛ ورسالتان موجهتان إلى الأمين العام من ممثل الأرجنتين و S/25236) وممثل الدانمرك (S/25304).

من مأساة إنسانية تتزايد أبعادها. وما زالت الحرب تتصاعد حدتها رغم إقرار الجانبين بأن النزاع لن يمكن حله على أرض المعركة. وما برحت الولايات المتحدة تؤمن بأن حواراً بين الطرفين يجري بدون شروط مسبقة هو السبيل الوحيد لإيجاد الحل في أنغولا. وذلك الحوار يجب الشروع فيه على وجه الاستعجال بدون شروط مسبقة. وحذر المتحدث من أن صبر المجتمع الدولي له حدود. وحث المتحدث بقوله إنه لا بد من تحميل المسؤولية للطرف الذي يواصل انتهاك اتفاقات السلم، ويرفض الدخول في حوار جدي، ويبيد اعتماده على الحل العسكري<sup>٢٢</sup>.

وقال ممثل الصين إن أنغولا تواجه حرباً أهلية شاملة. وأعرب عن تأييد وفد بلده للأمين العام والأمم المتحدة في ما يبذلانه من جهود لإعادة عملية السلم إلى "المسار الصحيح"، وحثه للطرفين على استئناف المفاوضات فوراً ودون شروط، تحت رعاية الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد وفد بلده أيضاً للاجتماع الرفيع المستوى المقترح عقده في وقت مناسب بين قادة الطرفين في أنغولا<sup>٢٣</sup>.

**المقرر المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٠٦):** القرار ٨٢٣ (١٩٩٣)

برسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣، موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>٢٤</sup>، أبلغ الأمين العام باستئناف محادثات السلم، في أبيدجان، بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣، بين حكومة أنغولا و"يونيتا"، تحت إشراف الأمم المتحدة وبرئاسة ممثلته الخاصة. وأشار إلى أنه من المتوقع أن تستمر المحادثات إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل. ولذلك أوصى بتمديد الولاية التي كانت قائمة وقتئذٍ لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة مؤقتة مدتها ٣١ يوماً، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣. وأعرب عن أمله بأن يتقدم، بعد انتهاء المحادثات، بالتوصيات المناسبة بشأن ولاية البعثة وقوامها في المستقبل.

وفي الجلسة ٣٢٠٦، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أدرج المجلس الرسالة المذكورة أعلاه في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (باكستان) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات سابقة<sup>٢٥</sup>. ووجّه انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا، وإلى

١٠ - ياعو جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى أن تقدم، أو أن تزيد مما تقدمه، من المساعدة الوثائقية الإنسانية إلى أنغولا ويشجّع المثلة الخاصة للأمين العام على أن تقوم، في حدود الموارد الموضوعة تحت تصرفها، بتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين المحتاجين إليها؛

١١ - يناشد بقوة كلا الطرفين التقيد التام بالقواعد المنطبقة من القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك عدم عرقلة وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين المحتاجين إليها؛

١٢ - يناشد مرة أخرى جميع الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة الاقتصادية والمادية والتقنية إلى حكومة أنغولا لإعادة تعمير البلد وتنميته؛

١٣ - يتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة ١٦ من القرار ٨٠٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، مشفوعاً بتوصياته بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية السلم؛

١٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

وقال ممثل الاتحاد الروسي، متحدثاً بعد التصويت، إن بلده يشعر بالقلق من التطورات الجارية في أنغولا. وينبغي أن يتخذ مجلس الأمن خطوات بهدف العودة بالأحداث الدائرة في ذلك البلد نحو مسار سلمي. وينبغي له أيضاً أن يكفل تنفيذ قراراته السابقة، ولا سيما من خلال اتخاذ تدابير ضد الجانب الذي ثبتت مسؤوليته عن انهيار التسوية السياسية في أنغولا. وبوسع الحكومة الشرعية لأنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا"، بل من الواجب عليهما، العودة إلى طاولة التفاوض. فإذا لم يحدث ذلك، وجب على المجتمع الدولي توفير الدعم الشامل لحكومة أنغولا، بما في ذلك تقديم كل مساعدة ضرورية. وقد حان الوقت ليرهن المجتمع الدولي على روح المسؤولية ويبيد الحزم في التعامل مع القوى التي تتجاهل قرارات المجلس، ويجب أيضاً على الدول منفردة إن تستعمل جميع الوسائل المتاحة للتأثير على "يونيتا"<sup>٢٦</sup>.

وأشار ممثل فرنسا إلى أنّ اتخاذ القرار بالإجماع أقام الدليل على التزام المجلس بتسوية الصراع الدائر في أنغولا، على الرغم من الصعاب وحييات الأمل العديدة. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بالمعلومات التي قدمتها المثلة الخاصة، وعن تأييد حكومة بلده لمقترح الأمين العام الرامي إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بين حكومة أنغولا و"يونيتا"، تحت رعايته، بهدف كسر الجمود<sup>٢٧</sup>.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن أنغولا كان عليها حقيقةً أن تخطو خطواتها الأولى على طريق الديمقراطية في الأشهر الماضية، إلا أن مواطنيها وجدوا أنفسهم بدلاً من ذلك أمام حرب مريعة وما ينجم عنها

<sup>٢٢</sup> المرجع نفسه، الصفحات ١٤ إلى ١٦.

<sup>٢٣</sup> المرجع نفسه، الصفحات ١٦ إلى ١٨.

<sup>٢٤</sup> S/25690.

<sup>٢٥</sup> S/25694.

<sup>٢٠</sup> S/PV.3182، الصفحتان ١١ و ١٢.

<sup>٢١</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه، بمجرد أن تسوغ الحالة ذلك، وعلى أية حال في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣، تقريراً عن الحالة في أنغولا مشفوعاً بتوصياته بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية السلم وأن يُبقي المجلس في غضون ذلك على علم في هذا الشأن بانتظام؛

٣ - يؤكد استعداده لاتخاذ إجراءات عاجلة، في أي لحظة خلال فترة الولاية المأذون بها بموجب هذا القرار، وبناءً على توصية الأمين العام، لتوسيع نطاق تواجد الأمم المتحدة في أنغولا بشكل كبير، في حالة إحراز تقدم هام في عملية السلم؛

٤ - يدين الهجمات على الرحلات الجوية الإنسانية الدولية للطائرات العاملة في أنغولا ويطالب بوقف هذه الهجمات على الفور وبأن يتخذ كل من الطرفين، ولا سيما الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة هذه الرحلات الجوية فضلاً عن أمن موظفي البعثة؛

٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

**المقرر المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٢٦): القرار ٨٣٤ (١٩٩٣)**

في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٠٤ (١٩٩٣)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً آخر عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>٢٨</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أن اجتماع أبيدجان، الذي كان قد بدأ في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣، انتهى في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ بدون التوصل إلى اتفاق، على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلت على مدى ستة أسابيع. وأوضح أن الصخرة الرئيسية التي تحطمت عليها المحادثات هي إصرار "يونيتا" على التكافؤ المطلق في السحب والتجميع المتزامنين لقوات الحكومة و "يونيتا"، بدلاً من سحب وتجميع قوات يونيتا فقط على النحو المتوخى في مشروع بروتوكول أبيدجان الذي أعده ممثلو البلدان المراقبة الثلاثة، وكذلك في مذكرة تفاهم.

وقال الأمين العام إن الاحتمالات التي تواجه أنغولا الآن أخطر من أي وقت مضى. فالصراع احتدم في معظم أنحاء البلد، وانتهى محادثات أبيدجان إيذاناً بانتكاسة كبرى ومساوية لعملية السلم. وأشار كذلك إلى أن الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار يجعل من الضروري إعادة النظر في دور الأمم المتحدة في أنغولا. بيد أنه ليس من المتصور التخلي عن البلد في هذا المنعطف الحرج<sup>٢٩</sup>. وأوصى في ظل تلك الظروف بتمديد ولاية البعثة، على أساس تخفيضها، لفترة مؤقتة أخرى مدتها شهران. وأوضح أن هذه البعثة ستقوم بالمساعي الحميدة والوساطة بهدف استعادة وقف إطلاق النار واستئناف عملية

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٣ موجّهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب أفريقيا<sup>٢٦</sup>.

وأشار ممثل البرازيل، متحدثاً قبل التصويت، إلى أن الحالة الإنسانية في أنغولا زادت تدهوراً، في أعقاب شن هجمات على الرحلات الجوية الإنسانية، وخاصة ما حدث مؤخراً حين أطلقت النيران على طائرة يستأجرها برنامج الأغذية العالمي. وأعرب المتحدث عن ترحيب البرازيل باستئناف محادثات السلم في أبيدجان، وأعرب عن الأمل في أن تسفر المحادثات عن وقف فوري لإطلاق النار وعن التنفيذ العاجل والتام لاتفاقات السلم، بما في ذلك تنظيم جولة ثانية من الانتخابات. ثم تطرّق إلى مشروع القرار وقال إن تمديد ولاية بعثة التحقق لفترة شهر هو تدبير مؤقت سيستكمل من خلال النظر الموضوعي في دور الأمم المتحدة المقبل في أنغولا. ويؤكد مشروع القرار بوضوح استعداد المجلس لاتخاذ إجراءات فورية، في أي وقت خلال فترة الولاية المحددة بشهر، لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا<sup>٢٧</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٢٣ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢، و ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، و ٨١١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣،

وإذ يندّر بقراره ٨٠٤ (١٩٩٣) ولا سيما الفقرة ١٥ منه، الذي قرر بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣،

وإذ يعرب عن تأييده محادثات السلم الراهنة والجارية في أبيدجان بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا برعاية الأمم المتحدة ورئاستها، وإذ يعرب عن الأمل في أن تسفر هذه المحادثات عن وقف فوري لإطلاق النار وعن التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار الهجمات على الرحلات الجوية الإنسانية الدولية للطائرات العاملة في أنغولا، ولا سيما الحادثة الأخيرة المتمثلة في إسقاط طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي،

وإذ يضع في الاعتبار رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣؛

<sup>٢٨</sup> Add.1 و S/25840.

<sup>٢٩</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٣٦.

<sup>٢٦</sup> S/25489 و S/25496.

<sup>٢٧</sup> S/PV.3206، الصفحات ٣ إلى ٥.

على إدراك العواقب التي سيتعرضون لها إن لم يغيروا موقفهم. وقال إن حكومة بلده ستواصل بذل كل الجهود من أجل ضمان استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن لإنهاء النزاع.<sup>٣٣</sup>

وقال ممثل الرأس الأخضر، متحدثاً قبل التصويت، إن حل أزمة أنغولا أمر حيوي للسلم والاستقرار في منطقة الجنوب الأفريقي. وشدد على أهمية وجود الأمم المتحدة في أنغولا بصورة دائمة وفعالة، وأعرب عن تأييده إدخال المساعدة الإنسانية في ولاية بعثة التحقق.<sup>٣٤</sup>

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٣٤ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢، و ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، و ٨١١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، و ٨٢٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣،

وقد نظر في التقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يعرب عن شديد قلقه إزاء تدهور الحالة السياسية والعسكرية، وإذ يلاحظ مع الحزن زيادة تدهور الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً،

وإذ يساوره شديد القلق لفشل المحادثات بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا التي عُقدت في أبيدجان تحت رعاية الأمم المتحدة وبرئاسة الممثلة الخاصة للأمين العام، وبمشاركة ممثلي الدول المراقبة الثلاث لعملية إقرار السلم الأنغولية: الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما إزاء الفشل في إقرار وقف لإطلاق النار،

وإذ يقابل بالترحيب والتأييد جهود الأمين العام وممثلته الخاصة الرامية إلى التبرير بحل الأزمة الأنغولية عن طريق المفاوضات،

وإذ يؤكد أهمية الإبقاء على وجود مستمر وفعال للأمم المتحدة في أنغولا بغية تعزيز عملية السلم والنهوض بتنفيذ اتفاقات السلم لأنغولا،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بصون وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة خمسة وأربعين يوماً حتى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، وفقاً للتوصيات الواردة في الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من تقرير الأمين العام؛

٢ - يؤكد أهمية مهام المساعي الحميدة والوساطة التي تضطلع بها البعثة والممثلة الخاصة بهدف إعادة إقرار وقف لإطلاق النار واستئناف عملية إحلال السلم من أجل التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا؛

وتلك ستكون بعثة أصغر حجماً، تتألف من عدد منخفض من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد السياسيين، ويمكن أيضاً وُزِع بعضهم في مواقع مختارة خارج لواندا. وقال إنّه سيقدم، في حالة توصل الطرفين إلى اتفاق في غضون تلك الفترة الانتقالية، مقترحات محددة لتكثيف قدرات البعثة وتعزيزها.<sup>٣٥</sup> وقال، مشيراً إلى أهمية تخصيص المزيد من الموارد لتنسيق المساعدة الإنسانية، إن ممثله الخاصة تقترح على الطرفين ترتيبات جديدة لتقديم المعونة الإنسانية. وناشد الطرفين أن يتقيدا بقواعد القانون الإنساني الدولي وأن ييسرا إيصال الإغاثة دون إعاقة.

وفي الجلسة ٣٢٢٦، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أنغولا والبرتغال، بناءً على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (إسبانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات سابقة.<sup>٣٦</sup>

وقال ممثل أنغولا إن تقرير الأمين العام يعكس إلى حد بعيد الحالة المأساوية السائدة في البلد، ويوضح أيضاً أن فشل المفاوضات يُعزى إلى "يونيتا" كلياً وحصرياً. والحالة المأساوية السائدة في ما يسمى بالمناطق الخاضعة لسيطرة "يونيتا" ناتجة عن رفض السيد سافيمي السماح للمنظمات الإنسانية الدولية بالتنقل في أنحاء البلد لتقييم الاحتياجات الحقيقية لتلك المناطق. وقد تم تسجيل أكثر من مليوني لاجئ من جميع أنحاء البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقر بأن "يونيتا" تمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين. وقال المتحدث إنّه لهذا السبب بحث المجلس على اتخاذ "تدابير إيداع وجزاء" لإرغام "يونيتا" على أن تقبل، كأمر واقع، نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أُجريت عام ١٩٩٢، وأن تشارك في العملية الشاملة لتهدئة الأوضاع في البلد وتحقيق المصالحة الوطنية.<sup>٣٧</sup>

وقال ممثل البرتغال إن الحرب الدائرة في أنغولا يجب ألا تصبح حرباً منسية. فآثار النزاع ليست محصورة في البلد وحده، بل تمس السلم والأمن الدوليين في منطقة أفريقيا الجنوبية برمتها. ويتعين على المجتمع الدولي، والبلدان المراقبة، والدول المجاورة، ومجلس الأمن، أن توحد جهودها وتمارس أقصى قدر من الضغط على الطرف الذي يرفض السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. ويجب أن يكون ثقل المجلس محسوساً بشكل فعال، وإلا أصبحت قراراته، ولا سيما القراران ٨٠٤ (١٩٩٣) و ٨١١ (١٩٩٣)، مجرد ممارسات خطابية. ومن ينتهكون اتفاقات السلم ولا يحترمون المعايير الدنيا للسلوك الدولي يجب أن يُجبروا

<sup>٣٠</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٣٧.

<sup>٣١</sup> S/25857.

<sup>٣٢</sup> S/PV.3226، الصفحات ٦ إلى ١٣.

<sup>٣٣</sup> المرجع نفسه، الصفحات ١٣ إلى ١٦.

<sup>٣٤</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢١ إلى ٢٣.



١٣ - يكرر مناشدته للطرفين أن يتقيداً تقييداً دقيقاً بقواعد القانون الإنساني الدولي المعمول بها، بما في ذلك أن يضمننا إتاحة وصول المساعدة الإنسانية دون إعاقة إلى السكان المدنيين المحتاجين إليها، وبشيء بوجه خاص على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاصة لإنشاء ممرات إغاثة إنسانية متفق عليها؛

١٤ - يكرر أيضاً مناشدته للطرفين أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لكفالة الأمن والسلامة لجميع الأفراد المشتركين في عمليات الإغاثة الإنسانية؛

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه، بمجرد أن تسوغ الحالة ذلك، وعلى أية حال في موعد غايته ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، تقريراً عن الحالة في أنغولا مشفوعاً بتوصياته بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية إقرار السلم وأن يبقى المجلس بصفة منتظمة، في غضون ذلك، على علم بالتطورات؛

١٦ - يكرر تأكيد استعداده لاتخاذ إجراء فوري، في أي وقت في غضون فترة الولاية المأذون بها بموجب هذا القرار، بشأن توصية الأمين العام توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا بدرجة كبيرة في حالة حدوث تقدم ذي شأن في عملية السلم؛

١٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

وحدراً ممثل الاتحاد الروسي، متحدثاً بعد التصويت، من أن قيادة "يونيتا" إذا استمرت في ازدياد المجتمع الدولي، فسيستعين على مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ جميع التدابير المناسبة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، لوضع حد لتلك الأعمال التي تتجاهل قراراته وتفوض سلطة المنظمة<sup>٣٥</sup>.

**المقرر المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٣٢):** بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٢٣٢، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، استأنف مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. وبعد إقرار جدول الأعمال، ذكر الرئيس (إسبانيا) إنه قد أذن له، بعد المشاورات التي أجريت بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>٣٦</sup>:

تلقي مجلس الأمن بقلق وصدمة شديدين تقرير الأمين العام عن قيام قوات "يونيتا" بشن هجوم في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، بين كيبونغو وماتالا، ضد قطار يقل مدنيين، مما أسفر عن وفاة ٢٢٥ شخصاً من بينهم نساء وأطفال، وإصابة مئات بجراح.

ومجلس الأمن يدين بقوة هذا العمل الذي قامت به "يونيتا" والذي يشكل انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ولل قانون الإنساني الدولي،

٣ - يكرر مطالبته للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بأن يقبل دون تحفظ نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في عام ١٩٩٢، وأن يتقيد تقييداً تاماً باتفاقات السلم؛

٤ - يدين الاتحاد الوطني لما يقوم به من أعمال وهجمات مسلحة مما أدى إلى تزايد الأعمال العدائية ويعرض عملية السلم للخطر، ويطالب بأن يوقف تلك الأعمال والهجمات المسلحة على الفور؛

٥ - يرحب بما أبدته حكومة أنغولا من استعداد للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع وفقاً لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويعرب عن بالغ أسفه لإزاء رفض الاتحاد الوطني، في المحادثات، الموافقة على سحب قواته من المواقع التي احتلها منذ استئناف الأعمال العدائية، ويطلبه بأن يقوم بذلك؛

٦ - يؤكد أن هذا الاحتلال هو انتهاك جسيم لاتفاقات السلم؛

٧ - يناشد بقوة الطرفين، ولا سيما الاتحاد الوطني، أن يعمدا في أسرع وقت ممكن إلى استئناف محادثات إقرار السلم المتوقفة، تحت رعاية الأمم المتحدة، بغية التذكير قدر المستطاع بإقرار وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد والتنفيذ الكامل لاتفاقات السلم، والتعهدات الأخرى التي التزم بها الطرفان، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع المراعاة الواجبة لما تم تحقيقه خلال مناقشة مشروع بروتوكول أبيدجان؛

٨ - يعتبر الاتحاد الوطني مسؤولاً عن اختيار المحادثات ومن ثم عن تعريض عملية إقرار السلم للخطر، ويؤكد أنه سيدير جميع التدابير الملائمة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لدعم تنفيذ اتفاقات السلم؛

٩ - يؤيد تماماً الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاصة بهدف استئناف عملية إقرار السلم وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وسط ظروف بالغة الصعوبة؛

١٠ - يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يعرض للخطر، بشكل مباشر أو غير مباشر، تنفيذ اتفاقات السلم، ويحث جميع الدول على الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال المساعدة العسكرية المباشرة أو غير المباشرة أو أي دعم آخر يتعارض مع عملية السلم إلى الاتحاد الوطني؛

١١ - يرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام بهدف تعزيز الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها حالياً منظومة الأمم المتحدة في أنغولا في إطار التنسيق العام للممثلة الخاصة، بما في ذلك إعداد خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية لأنغولا، ويناشد بقوة حكومة أنغولا والاتحاد الوطني أن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع الأمين العام في الجهود التي يبذلها في هذا الميدان؛

١٢ - يدعو جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى أن تستجيب بسرعة وسخاء للنداء الصادر عن الأمين العام تنفيذاً للخطة المذكورة أعلاه وأن تقدم مساعدات غوثية إنسانية إلى أنغولا أو تزيد من هذه المساعدات، ويشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة تنسيق تقديم تلك المساعدة؛

<sup>٣٥</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢٤ إلى ٢٧.

<sup>٣٦</sup> S/25899.

وقال الأمين العام إنّه ليس من المتصور، في ظل الظروف السائدة، أن يتخلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة عن أنغولا. وقال إنّ الأنغوليين أنفسهم، في ذات الوقت، هم الذين يتحملون المسؤولية في نهاية المطاف عن توطيد السلام والتوصل إلى مصالحة وطنية في بلدهم. ونظراً إلى أن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا أصبحت عنصراً أساسياً في تسهيل استئناف المفاوضات للدفع قُدماً بعملية السلام، فضلاً عن دعم الأنشطة الإنسانية الحيوية في البلد، بالإضافة إلى كونها قناة لا غنى عنها للاتصال بين الطرفين، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر.

وفي الجلسة ٣٢٥٤، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أنغولا والبرتغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي ومصر وناميبيا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجّه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى عدة وثائق<sup>٣٨</sup>.

وقال ممثل أنغولا إنّ حكومة بلده ما فتئت تسترعي انتباه مجلس الأمن إلى إصرار الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا" على مواصلة حمل السلاح بغية الحصول على السلطة التي حجبها الشعب عنه في صناديق الاقتراع. وقد آن الأوان للانتقال من مرحلة قرارات الإدانة البسيطة إلى اعتماد آليات قسرية تضع حداً نهائياً لتمرّد "يونيتا" على الحكومة الشرعية والمجتمع الدولي. وأكد على أهمية حماية هيئة سلطة مجلس الأمن التي يتحداهما "الجناح العسكري" ليونيتا، وذلك تحاشياً لخلق سابقة قد تعرّض للخطر التوصل إلى حل سلمي للصراعات الدولية المختلفة. وأضاف أن أنغولا لم تشهد من قبل، منذ استئناف الحرب، كل هذا العدد من القتلى وكل هذا الدمار، في مثل هذه الفترة الوجيزة. وقال إنّ وفد بلده يرى أن اعتماد المجتمع الدولي مجموعة من الإجراءات التقييدية ضد "يونيتا" سيساعد على دفعها إلى التخلي عن نهج الحرب والعنف. وأضاف أن تدابير من قبيل تجميد حسابات يونيتا المصرفية، وفرض قيود على حرية حركة الأشخاص

ويكرر مطالبته "يونيتا" بأن تكف على الفور عن شن هجماتها المسلحة. ومجلس الأمن يعرب عن تنديده بهذه الهجمات الإجرامية ويشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عنها. ومجلس الأمن يحث زعماء "يونيتا" على التأكد من تقيّد قواتها بقواعد القانون الإنساني الدولي.

ومجلس الأمن يؤكد مرة أخرى ضرورة الحتمية لوقف إطلاق النار فوراً في جميع أنحاء البلد ويكرر من جديد توجيه ندائه إلى الطرفين، وبصفة خاصة إلى "يونيتا"، بإعادة بدء محادثات السلم المتوقفة وذلك بغية تنفيذ اتفاقات السلم تنفيذاً تاماً.

المقرر المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٥٤): القرار ٨٥١ (١٩٩٣)

في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٣٤ (١٩٩٣)، قدم الأمين العام تقريراً آخر إلى المجلس عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>٣٧</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنّ الحالة السياسية والعسكرية في البلد استمر تدهورها بصورة خطيرة إذ ازداد القتال حدة والارتياح تعمقاً. وقال إنّ النتائج، بالنسبة لكل من أنغولا والأمن الإقليمي، تبعث على القلق بصورة متزايدة. فالبلدان المجاورة تستقبل تدفقات كبيرة من اللاجئين الأنغوليين. فضلاً عن ذلك، فإن المحاولات المتكررة التي يبذلها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا" من أجل الاستيلاء على المزيد من الأراضي تضع تصريحاته بشأن نواياه السلمية موضع ارتياح شديد. وفي غضون ذلك، أعادت حكومة أنغولا العمل بنظام التجنيد العسكري، واتخذت الجمعية الوطنية، في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قراراً بحل الحكومة "سلطة استخدام جميع الشبل"، بما في ذلك وضع البلد في حالة حرب للتصدي للهجوم الذي يشنه "يونيتا". ومع تصاعد القتال، ازدادت أيضاً الاتهامات المتبادلة باستخدام المرتزقة وغيرهم من القوات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير بأن الجانبين دخلا في ترتيبات مع جهات أجنبية من أجل الحصول على معدات عسكرية. وأشار الأمين العام كذلك إلى الجهود الإقليمية وإلى المساعي الحميدة التي يبذلها ممثله الخاص. وقال إنّ ممثله الخاص، دأب منذ وصوله إلى أنغولا في ٣٠ حزيران/يونيه، على إجراء مشاورات مكثفة، على مختلف المستويات مع الطرفين، أعرب الجانبان خلالها عن استعدادهما لاستئناف المفاوضات وتيسير عمليات الإغاثة الإنسانية. وأكد قائد "يونيتا" أيضاً على وجود حاجة إلى دور وساطة فعّال تقوم به الأمم المتحدة.

<sup>٣٨</sup> رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية يجيلون بها نص البيان المشترك الصادر ٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ في موسكو بشأن الحالة في أنغولا (S/26064)؛ ورسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أوغندا يجيل بها نسخة من إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن أنغولا، الذي اعتُمد في دورته التاسعة والعشرين المعقودة في القاهرة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (S/26076)؛ ورسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أوغندا، يجيل بها نص القرار الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الحالة في أنغولا، في دورته العادية الثامنة والخمسين المعقودة في القاهرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (S/26081).

يدين انتهاكات يونيتا ومجزرها من عواقب وخيمة إذا لم تعد إلى طاولة التفاوض. وذكرت أن الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الحالة في أنغولا الذي اعتمد في القاهرة قد حدّد، في جملة أمور، الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها حل الأزمة، وبيّن التزام القادة الأفريقيين بالمحافظة على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية، بالإضافة على الإدانة القوية لتصرفات يونيتا. وأوصى الإعلان بأن يتخذ المجلس تدابير محددة ضد يونيتا، من قبيل فرض جزاءات، من بينها إغلاق مكاتب يونيتا في الخارج. ودعا الإعلان كذلك حكومات البلدان المجاورة إلى الحيلولة دون استخدام أراضيها أو أجوائها منطلقاً لأية أعمال توجّه ضد حكومة أنغولا. وأعربت عن تأييد وفد بلدها التام لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وتعزيز عدد أفرادها. وأكدت المتحدثة في الختام على أهمية استمرار التنسيق والتشاور بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في ما يتعلق بالمسألة الأنغولية.<sup>٤٢</sup>

وقال ممثل البرتغال إنّ بلده، بوصفه وسيطاً في العملية التي أدت إلى توقيع اتفاقات السلام، وبوصفه مراقباً، يتحمل مسؤوليات خاصة. وليس في نية بلده الوقوف إلى جانب أي من أطراف الصراع الأنغولي، ولا يعتزم الإيحاء بأنه ينبغي إخضاع أو إبادة هذا الطرف أو ذاك. بل على العكس من ذلك، إننا مقتنعون بأن مستقبل أنغولا لا يمكن إلا أن يقوم على أساس حل سياسي يحترم نتائج الانتخابات ولا يستبعد أيّاً من الأطراف الموقعة على الاتفاقات. وإننا نشعر بأننا مضطرون، بعد قول ذلك، إلى شجب انتهاك يونيتا لاتفاقات السلام واختيارها اتباع استراتيجية الحرب. ويجب إفهام يونيتا أن سلوكها ستكون له عواقب لا محالة وسيؤدي إلى عزلتها الدولية. وفي هذا السياق تداول المراقبون الثلاثة، في اجتماعهم في موسكو، في أمر اتخاذ تدابير إضافية يمكن لمجلس الأمن أن يتدارسها. ونحن نخطط علماً بتصميم المجلس على النظر في فرض إجراءات ضد يونيتا، وتؤيد البرتغال تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وإمكانية توسيعها.<sup>٤٣</sup>

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنّ استمرار تدهور الحالة العسكرية والسياسية والإنسانية في أنغولا يشكل تهديداً خطيراً لا لشعب ذلك البلد فحسب، بل للأمن في المنطقة بأسرها. ويجب على مجلس الأمن أن يبعث بأخطر رسالة إلى يونيتا مفادها أنها إذا لم توقف القتال، وتنفيذ تنفيذاً كاملاً لاتفاقات السلام، فإن المجلس سينظر في فرض تدابير بموجب الميثاق، بما في ذلك فرض حظر إجباري على بيع الأسلحة لتلك المنظمة وعلى تزويدها بها. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن ينظر المجلس في اتخاذ تدابير إضافية، مثل تجميد أصول يونيتا وحساباتها المصرفية في الخارج.<sup>٤٤</sup>

المتامين إليها عبر الحدود وإغلاق مكاتبها في الخارج ومنع استخدامها لأجهزة الدعاية في دول أعضاء في الأمم المتحدة، هي كلها تدابير ينبغي اتخاذها على نحو عاجل. وأكد أنه على الرغم من أن حكومة بلده لا تزال تؤمن بحل تفاوضي باعتباره البديل الوحيد للصراع الأنغولي، فإنها مع ذلك ستلجأ إلى جميع الوسائل، بما فيها الوسائل العسكرية، لإنفاذ القانون وإعادة الحكم الديمقراطي. وذكر أن الحكومة، تحقيقاً لتلك الغاية، ستقبل جميع أشكال المساعدة والمعونة الدولية المتاحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة للدفاع عن سيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية وحماية شعبها.<sup>٣٩</sup>

وقال ممثل زيمبابوي إنّ التدابير الجماعية المقترحة في مشروع القرار ينبغي فرضها بموجب ذلك القرار. وأضاف أن وفد بلده يرى أن الأوان قد آن لاستهلال برنامج شامل لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وتنفيذه. وينبغي للمجلس وللمجتمع الدولي أن يتخذوا زمام المبادرة لإحلال السلام باعتماد تدابير جماعية لا تترك ليونيتا وقيادتها بديلاً سوى العودة إلى طاولة التفاوض على أساس اتفاقات السلام وعلى أساس صيغ أيدجان. وأعرب عن شعور بلده بالقلق لأن إشراك العديد من المفاوضين قد يؤخر في واقع الأمر إحراز تقدم ويتيح ليونيتا كسب الوقت لمواصلة هجومها العسكري. وعليه، يحث بلده على استمرار إجراء المناقشات تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فقط.<sup>٤٠</sup>

وقال ممثل ناميبيا إنّ أفريقيا والعالم ليس بوسعهما تحمّل صومال أخرى. وأضاف أن أنغولا لا ينبغي أن يُسمح لها بأن تصبح مأساة مشابهاة. ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير قوية وفعّالة لحرمان يونيتا من مدد الأسلحة والمواد الحربية الأخرى. وأضاف أن المنطقة تحتاج إلى السلم والاستقرار حتى تبدأ تعمرها الاقتصادي؛ وإذا كان ثمة شيء لا تحتاجه المنطقة بعد الآن فهو السلاح. وحث المجلس، في ذلك الصدد، على أن يطلب إلى الأمين العام أن يُعد خطة لتعمير أنغولا، بما في ذلك عقد مؤتمر لإعلان التبرعات. ودعا أيضاً إلى ضرورة أن يكون للأمم المتحدة وجود كبير وفعّال في أنغولا. وأعرب المتحدث مجدداً عن دعوة حكومة بلده إلى السيد سافيمي للحضور إلى ويندهوك للاهتداء إلى مخرج من الصراع في أنغولا.<sup>٤١</sup>

وقالت ممثلة مصر، متحدثة باسم منظمة الوحدة الأفريقية، إنّ التطورات المساوية في أنغولا توضح بجلاء تدهوراً في الحالة السياسية والعسكرية في ذلك البلد نتيجة استمرار القتال وازدياد انعدام الثقة بين الطرفين. وأضافت أن ذلك يشكل أيضاً تهديداً للأمن والسلم في المنطقة. وتؤيد منظمة الوحدة الأفريقية تأييداً تاماً مشروع القرار الذي

<sup>٤٢</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٥٨ إلى ٦٦.

<sup>٤٣</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٩١ إلى ٩٥.

<sup>٤٤</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٩٦ و ٩٧.

<sup>٣٩</sup> S/PV.3254، الصفحات ٧ إلى ٢٠.

<sup>٤٠</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

<sup>٤١</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٣١ إلى ٤٠.

وإذ يرحب أيضاً بالبيان المشترك الذي أصدره في موسكو في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ ممثلو الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية، الدول الثلاث المراقبة لعملية إقرار السلم في أنغولا،

وإذ يحيط علماً بالإعلان الخاص بشأن أنغولا الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة السياسية والعسكرية، وإذ يلاحظ بجزع زيادة تدهور الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً،

وإذ يساوره بالغ القلق لاستمرار توقف محادثات السلم ولعدم إقرار وقف لإطلاق النار،

وإذ يتقابل بالترحيب والتأييد جهود الأمين العام وممثلته الخاصة الرامية إلى التذكير بحل الأزمة الأنغولية عن طريق المفاوضات،

وإذ يؤكد أهمية الإبقاء على وجود مستمر وفعال للأمم المتحدة في أنغولا بغية تعزيز عملية السلم والنهوض بتنفيذ اتفاقات السلم لأنغولا،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بصون وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

١ - يرحب بالتقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ١٢ و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ ويقرر تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة شهرين حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛

٢ - يكرر تأكيد استعداده للنظر في اتخاذ إجراء فوري، في أي وقت في غضون فترة الولاية المأذون بها بموجب هذا القرار، بشأن توصية الأمين العام توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا بدرجة كبيرة في حالة حدوث تقدم ذي شأن في عملية السلم؛

٣ - يؤكد أهمية مهام المساعي الحميدة والوساطة التي تضطلع بها البعثة والمثلة الخاصة بهدف إعادة إقرار وقف لإطلاق النار واستئناف عملية إحلال السلم من أجل التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا؛

٤ - يكرر مطالبته للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بأن يقبل دون تحفظ نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أُجريت في عام ١٩٩٢ وأن يتقيد تقيداً تاماً باتفاقات السلم؛

٥ - يدين الاتحاد الوطني لمواصلته القيام بأعمال عسكرية، تسفر عن زيادة معاناة السكان المدنيين في أنغولا بالإضرار بالاقتصاد الأنغولي، ويطلب مرة أخرى بأن يوقف الاتحاد فوراً هذه الأعمال؛

٦ - يدين أيضاً محاولات الاتحاد الوطني المتكررة للاستيلاء على أراض إضافية وعدم سحب قواته من المواقع التي احتلتها منذ استئناف الأعمال العدائية، ويطلب مرة أخرى بأن يفعل ذلك فوراً وأن يوافق دون إبطاء على إعادة قواته إلى المناطق التي تراقبها الأمم المتحدة وذلك كسبيل ريثما يتم التنفيذ التام لاتفاقات السلم؛

وحت مثل الصين، متحدثاً قبل التصويت، يونيتا على أن توقف فوراً جميع أعمالها العدائية وتنسحب من الأراضي المحتلة وتعود إلى طاولة التفاوض. وقال إن يونيتا يجب عليها أيضاً أن تكفل الرحيل الآمن للرعايا الأجانب من المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وأن تسمح بوصول إمدادات الإغاثة الإنسانية دون عائق. ولم تصبح بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا قناة اتصال لا غنى عنها بين الطرفين المتصارعين فحسب، بل تقوم أيضاً بدور أساسي برصد تصعيد الصراع. ولذا يؤيد وفد بلده مشروع القرار وتمديد ولاية البعثة<sup>٤٥</sup>.

وأعرب متحدثون آخرون خلال المناقشة عن تأييدهم لفرض تدابير جماعية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لإقناع يونيتا بالتوقف عن أعمالها العسكرية والتقييد بقرارات المجلس السابقة والعودة إلى طاولة التفاوض<sup>٤٦</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٥١ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢، و ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، و ٨١١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، و ٨٢٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و ٨٣٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

وقد نظر في التقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ١٢ و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣،

وإذ يرحب بالإعلان المتعلق بالحالة في أنغولا الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين، المعقودة في القاهرة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، والقرار الذي اتخذته المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الحالة في أنغولا في دورته العادية الثامنة والخمسين، المعقودة في القاهرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣،

<sup>٤٥</sup> المرجع نفسه، الصفحات ١٠٢ إلى ١٠٦.

<sup>٤٦</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٥٣ إلى ٦٠ (إسبانيا)؛ و ٨١ إلى ٩١ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ و ٩٣ إلى ٩٧ (الاتحاد الروسي)؛ و ١٠٦ و ١٠٧ (فرنزويلا)؛ و ١٢١ (هنغاريا)؛ و ١٢٣ إلى ١٢٦ (المملكة المتحدة).

١٨ - يكرر إدانته الشديدة للاعتداء الذي قامت به قوات الاتحاد الوطني في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ على قطار يقل مدنيين، ويؤكد من جديد أن هذه الاعتداءات الإجرامية تشكّل انتهاكات واضحة للقانون الإنساني الدولي؛

١٩ - يكرر مناشدته للطرفين أن يتقيدا تقيداً دقيقاً بقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة، بما في ذلك أن يضمنوا إتاحة وصول المساعدة الإنسانية دون إعاقة إلى السكان المدنيين المحتاجين إليها، وبشي بوجه خاص على جهود الأمين العام وممثلته الخاصة لإنشاء ممرات إيغاثة إنسانية متفق عليها؛

٢٠ - يكرر أيضاً مناشدته للطرفين أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لكفالة الأمن والسلامة لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وكذلك للأفراد المشتركين في عمليات الإغاثة الإنسانية؛

٢١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه، بمجرد أن تسوغ الحالة ذلك، وعلى أية حال في موعد غايته ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تقريراً عن الحالة في أنغولا مشفوعاً بتوصيته بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية إقرار السلم وأن يبقى المجلس بصفة منتظمة، في غضون ذلك، على علم بالتطورات؛

٢٢ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم، في أقرب وقت ممكن، بياناً بالأثار المترتبة في الميزانية على الوصول بالبعثة إلى حجمها الكامل على النحو الذي أذن به في القرار ٦٩٦ (١٩٩١)؛

٢٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

وأعربت ممثلة الولايات المتحدة، متحدثاً بعد التصويت، عن تأييد وفد بلدها للجهود الرامية إلى التخفيف من حدة المعاناة الإنسانية في أنغولا، وعن شعوره بالقلق إزاء مخنة شعب أنغولا. وأهابت بيونيتا أن تمتنع عن الإجراءات العسكرية وأن تعود إلى عملية السلام. وقالت إن عملية صيانة السلم أصبحت صناعة نمو، ولكن وفد بلدها يحتاج إلى توضيحات بشأن التكاليف ذات الصلة ومدة الاحتياج إليها، وذلك قبل أن يلي بصورة فعّالة الطلب المتزايد.<sup>٤٧</sup>

وأعرب ممثل فرنسا عن شعور حكومة بلده بالقلق إزاء تدهور الحالة في أنغولا، وكرر مناشدته لقادة الطرفين إقامة حوار، معرباً عن تطّلع بلده إلى استئناف المفاوضات والتوصل إلى نتيجة سريعة. وقال إنّه في حالة إخفاق المفاوضات، فإن حكومة بلده ستؤيد قيام المجلس بفرض أية تدابير ضرورية على الطرف المعارض للسلام.<sup>٤٨</sup>

٧ - يكرّد من جديد أن هذا الاحتلال انتهاك خطير لاتفاقات السلم ومتعارض مع هدف تحقيق السلم من خلال عقد اتفاقات وإجراء مصالحة؛

٨ - يشدد على الضرورة الأساسية لاستئناف محادثات السلم دون إبطاء تحت رعاية الأمم المتحدة، بغية إقرار وقف لإطلاق النار فوراً في جميع أنحاء البلد والتنفيذ الكامل لاتفاقات السلم، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٩ - يحيط علماً بالبيانات التي أصدرها الاتحاد الوطني بأنه مستعد لاستئناف مفاوضات السلم ويطلب بأن يتصرف الاتحاد وفقاً لذلك؛

١٠ - يرحب بما تبديه حكومة أنغولا من استعداد متواصل للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع طبقاً لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

١١ - بحث جميع الدول على الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يعرّض للخطر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تنفيذ اتفاقات السلم، لا سيما الامتناع عن توفير أي شكل من أشكال المساعدة العسكرية المباشرة أو غير المباشرة إلى الاتحاد الوطني أو أي دعم آخر إلى الاتحاد يتعارض مع عملية إقرار السلم؛

١٢ - يعرب عن استعداده للنظر في فرض تدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تشمل فرض حظر إلزامي على بيع الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى الاتحاد الوطني أو إمداده بها وغير ذلك من المساعدة العسكرية، لمنع الاتحاد من مواصلة أعماله العسكرية، إلا إذا أفاد الأمين العام قبل حلول ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بأنه تم إقرار وقف فعّال لإطلاق النار وأنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

١٣ - يقرّ الحقوق الشرعية لحكومة أنغولا، ويرحب، في هذا الصدد، بتقديم المساعدة إلى الحكومة دعماً للعملية الديمقراطية؛

١٤ - يرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ خطة المساعدة الإنسانية الطارئة؛

١٥ - يحيط علماً ببيانات الاتحاد الوطني بأنه سيتعاون في سبيل ضمان إيصال المساعدة الإنسانية دون عائق إلى جميع الأنغوليين، ويطلب بأن يتصرف الاتحاد وفقاً لذلك؛

١٦ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تستجيب بسرعة وسخاء للنداء الصادر عن الأمين العام تنفيذاً للخطة المذكورة أعلاه وأن تقدّم مساعدات غوثية إنسانية إلى أنغولا أو تزيد من هذه المساعدات، ويشجّع الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية؛

١٧ - يطلب بأن يواصل الاتحاد الوطني تقديم تعاون في كفالة الإجلاء الفوري للرعايا الأجانب وأفراد أسرهم من هوامبو وغيرها من الأماكن التي يحتلها؛

<sup>٤٧</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١١٣ و ١١٤.

<sup>٤٨</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٢٢ و ١٢٣.

ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر وبأن يؤكد مجلس الأمن استعدادة لاتخاذ إجراءات عاجلة لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا، إذا تحقق تقدم ملموس في عملية السلم.

وفي الجلسة ٣٢٧٧، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أنغولا والبرتغال ومصر ونيجيريا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه الرئيس (فنزويلا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات سابقة، وكذلك إلى رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا<sup>٥٠</sup>.

وذكر ممثل أنغولا أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها حكومة بلده والمجتمع الدولي والممثل الخاص من أجل إنهاء الأعمال العدائية، لم يُحرز أي تقدم منذ اتخاذ المجلس القرار السابق، وذلك بسبب استمرار رفض يونيتا المشاركة في عملية المفاوضات. وقد قدّمت حكومة بلده، من جانبها، تنازلات عديدة في محادثات أبيدجان، بهدف إنهاء معاناة الشعب ووقف تداعي البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلد على أيدي يونيتا. ومن جانب آخر، كثفت يونيتا عملياتها العسكرية من أجل الاستيلاء على المزيد من الأراضي. واستطرد قائلاً إنَّ الوقت قد حان لفرض جزاءات إلزامية على يونيتا لإرغامها على إيقاف أعمال القتال واستئناف الحوار السياسي. ودعا بالتالي إلى اتخاذ التدابير التالية، عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة: فرض حظر إلزامي شامل على الأسلحة؛ وفرض حظر على بيع أو توريد النفط والمنتجات النفطية ليونيتا؛ وإقفال مكاتب يونيتا في الخارج أو أي شكل آخر من أشكال تمثيلها؛ وفرض حظر على أنشطتها السياسية والدعائية في أي بلد. وأكد على ضرورة قيام المجلس أيضاً بحجز وتجميد الحسابات المصرفية ليونيتا واتخاذ التدابير الصحيحة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق لكفالة توفير المساعدة الإنسانية للسكان. وأضاف أنه ينبغي للمجلس أن يعترف بالحقوق المشروعة لحكومة أنغولا ويرحب بتقديم كل مساعدة لهذه الحكومة من أجل إعادة السلم، والدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها وتعزيز الديمقراطية؛ وأن يطالب بأن تحترم يونيتا حقوق الإنسان وتطلق سراح جميع السكان الأنغوليين والأجانب المحتجزين لديها، وأن يدعو المجتمع الدولي إلى الإسهام في خطة المساعدة الإنسانية الطارئة لأنغولا<sup>٥١</sup>.

وذكر ممثل مصر، متحدثاً باسم منظمة الوحدة الأفريقية، أن النزاع في أنغولا يهدد أمن وسلامة المنطقة. وقال إنَّ مجلس الأمن قد أعطى، في قراره ٨٥١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، فرصة ليونيتا

المقرر المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٧٧): القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)

في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٥١ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً آخر بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>٥٢</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنه بالرغم من الجهود الدولية المكثفة المبذولة لإعادة عملية إقرار السلم إلى مسارها، زادت الحالة الخطيرة في أنغولا سوءاً على سوء، وأصبحت مأساوية على وجه الخصوص في المجال الإنساني. ومنذ أوائل شهر آب/أغسطس، شنت الحكومة هجوماً مضاداً أسفر عن إخراج الاتحاد الوطني من عدة أماكن كان قد استولى عليها من قبل. وفي ١١ آب/أغسطس، اقترح الدكتور سافيمي، في مقابلة مع الصحافة، وفقاً فوراً لإطلاق النار بدون شروط مسبقة، وهو الاقتراح الذي كرّره الممثل الخاص في ٢٠ آب/أغسطس عن طريق المبعوث الخاص لرئيس زائير. ورغم إعراب الممثل الخاص عن رغبته في لقاء الدكتور سافيمي من أجل الحصول على معلومات إضافية في ما يتعلق باقتراح الاتحاد، فإنه لم يتمكن حتى ذلك الوقت من لقاء قائد يونيتا. وفي الوقت ذاته، استمر المجتمع الدولي في بذل جهوده من أجل إقرار حل سلمي للأزمة الأنغولية. وأبرز الأمين العام مبادرتين كانتا جاريتين في هذا الصدد. الأولى كانت تسعى إلى عقد اجتماع بين رئيس أنغولا وقائد الاتحاد، تحت رعاية ملك المغرب ورئيس كوت ديفوار ورئيس المجلس الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، في حين كانت الأخرى تتعلق بجهود اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الأفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل لقاء الدكتور سافيمي.

وتناول بالتفصيل الإجراءات التي اتخذها ممثله الخاص وبعض الرؤساء الأفريقيين بشأن الأزمة. وأشار كذلك إلى أن الحالة الإنسانية قد تدهورت تدهوراً هائلاً ووصف الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة من أجل توفير المساعدة الإنسانية. وفي ما يتعلق بحالة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، ذكر أن عدد الموظفين المدنيين الدوليين لا يكفي للاضطلاع بمختلف المهام المطلوبة من البعثة بموجب ولايتها، ولا سيما أنشطة الوساطة والمساعي الحميدة.

وأعرب الأمين العام عن انشغاله إزاء استمرار الحالة المفجعة، ودعا الطرفين إلى العودة إلى مائدة المفاوضات دون إبطاء بغية الاتفاق على وقف إطلاق النار فوراً، وهو ما من شأنه أن يسمح بتوزيع المساعدة الإنسانية التي تمس إليها الحاجة. ودعا أيضاً اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الأفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ورؤساء دول البلدان المجاورة والدول المراقبة الثلاث إلى مواصلة جهودهم. وأوصى بتمديد

<sup>٥٠</sup> S/26445 و S/26410.

<sup>٥١</sup> S/PV.3277، الصفحات ٣ إلى ١١.

<sup>٥٢</sup> S/26434 و Add.1.

وإذ يشعر بتقلق شديد من أنه، على الرغم من قراراته السابقة والجهود التي بذلها الأمين العام وممثلته الخاصة، لا تزال محادثات السلم موقوفة ولم يتحقق وقف لإطلاق النار؛

وإذ يرحب بالبيان المشترك الصادر في لشبونة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ عن ممثلي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية، الدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية؛

وإذ يرحب أيضاً بجهود الأمين العام وممثلته الخاصة الرامية إلى حل الأزمة الأنغولية في أقرب وقت عن طريق المفاوضات وبدعمها لهذا الغرض ويؤكد الأهمية التي يعلّقها على ذلك؛

وإذ يرحب كذلك بجهود اللجنة المختصة المعنية بالجنوب الأفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وجهود رؤساء دول البلدان المجاورة لتسهيل استئناف عملية السلم في أنغولا؛

وإذ يؤكد أهمية الإبقاء على وجود مستمر وفَعَال للأمم المتحدة في أنغولا بغية تعزيز عملية السلم وتعجيل التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا؛

وإذ يؤكد من جديد التزامه بصون وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية؛

## ألف

١ - يرحب بالتقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ويقرر تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛

٢ - يكرّر تأكيد استعداده للنظر في اتخاذ إجراء على وجه السرعة، في أي وقت في غضون فترة الولاية المأذون بها بموجب هذا القرار، بناءً على توصية الأمين العام، لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا بدرجة كبيرة في حالة حدوث تقدم ذي شأن في عملية السلم؛

٣ - يؤكد من جديد أهمية مهام المساعي الحميدة والوساطة التي تضطلع بها البعثة والممثلة الخاصة بهدف إعادة إقرار وقف إطلاق النار واستئناف عملية السلم من أجل التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا؛

٤ - يرحب باستمرار ميل حكومة أنغولا إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بما يتفق مع اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٥ - يؤكد من جديد اعترافه بالحقوق المشروعة لحكومة أنغولا ويرحب في هذا الصدد بتقديم المساعدة إلى الحكومة دعماً للعملية الديمقراطية؛

٦ - يكرّر مرة أخرى مطالبته للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بأن يقبل دون تحفظ نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أُجريت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وأن يتقيد تقييداً تاماً باتفاقات السلم؛

٧ - يدين الاتحاد الوطني لمواصلته القيام بأعمال عسكرية، تؤدي إلى زيادة معاناة السكان المدنيين في أنغولا والإضرار بالاقتصاد الأنغولي ويطلب مرة أخرى بأن يوقف الاتحاد فوراً هذه الأعمال؛

لتشارك في الجهود الوطنية المبذولة من أجل تحقيق السلام. ومع ذلك لم تمثل يونيتا للقرار. لذلك أصبح لزاماً على مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب الفصل السابع، لحمل يونيتا على الامتثال للإرادة الدولية. وأعرب عن تأييد وفد بلده لمشروع القرار، وأكد على أهمية التشاور والتنسيق المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لإنهاء الأزمة<sup>٥٢</sup>.

وأثناء المناقشة، وفي حين اعترف متكلمون آخرون بالحاجة إلى فرض جزاءات إلزامية على يونيتا بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأعربوا عن تأييدهم لذلك، فإنهم قالوا إنَّ القرار يعطي هذه المنظمة فرصة أخيرة للامتثال لقرارات المجلس السابقة<sup>٥٣</sup>.

وحاجج ممثل الصين، متحدثاً قبل التصويت، بأن فرض جزاءات على يونيتا ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة تستهدف إقناعها باستئناف المفاوضات مع الحكومة الأنغولية. وأعرب عن تأييد وفد بلده لمشروع القرار وعن أمله أن تساعد الجزاءات المتوخاة في تحقيق وقف إطلاق نار حقيقي في موعد مبكر والاتفاق على التنفيذ الشامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن حتى يتسنى لمجلس الأمن أن ينظر في رفع الجزاءات في الوقت المناسب<sup>٥٤</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قرارته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ و ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ و ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ و ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ و ٨١١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٢٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ و ٨٣٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ و ٨٥١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣؛

وقد نظّر في التقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛

وإذ يعرب عن شديد القلق إزاء استمرار تدهور الحالة السياسية والعسكرية. وإذ يلاحظ مع الجزع زيادة تدهور الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً؛

<sup>٥٢</sup> المرجع نفسه، الصفحات ١٦ إلى ٢٠.

<sup>٥٣</sup> المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٥ (نيجيريا)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (البرتغال)؛ والصفحات ٢٣ إلى ٢٧ (البرازيل)؛ والصفحات ٣٠ إلى ٣٢ (إسبانيا)؛ والصفحات ٣٣ إلى ٣٦ (السرايس الأخضر)؛ والصفحات ٣٦ إلى ٣٨ (جيبوتي)؛ والصفحات ٤٧ إلى ٥٠ (هنغاريا)؛ والصفحتان ٥١ و ٥٢ (باكستان)؛ والصفحة ٥٢ (نيوزيلندا).

<sup>٥٤</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ إلى ٣٠.

وإذ يقرر أنه، نتيجة للأعمال العسكرية التي يقوم بها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، فإن الحالة في أنغولا تشكل تحدياً للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يعمل بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١٧ - يقرر أن تصبح الأحكام المنصوص عليها في الفقرات ١٩ إلى ٢٥ أدناه نافذة بعد عشرة أيام من تاريخ اتخاذ هذا القرار ما لم يخطر الأمين العام المجلس بأنه قد تم إقرار وقف فعّال لاطلاق النار والتوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

١٨ - يقرر أيضاً أنه إذا حدث، في أي وقت بعد تقديم الأمين العام للتقرير المذكور أعلاه، أن أبلغ الأمين العام المجلس بأن الاتحاد الوطني قد حرق وقف إطلاق النار أو توقف عن المشاركة على نحو بناء في تنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تصبح الأحكام المنصوص عليها في الفقرات ١٩ إلى ٢٥ أدناه سارية المفعول على الفور؛

١٩ - يقرر كذلك، بهدف حظر جميع أشكال بيع أو توريد الأسلحة والمواد المتصلة بها والمساعدات العسكرية وكذلك النفط والمنتجات النفطية للاتحاد الوطني، أن تمنع جميع الدول البيع أو التوريد، من جانب مواطنيها أو من أقاليمها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، بالأسلحة والمواد المتصلة به بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية وقطع الغيار اللازمة لها، وكذلك النفط والمنتجات النفطية، سواء أكان منشؤها إقليمياً أو لم يكن، إلى إقليم أنغولا إلا عن طريق نقاط الدخول المسماة في قائمة تقدمها حكومة أنغولا إلى الأمين العام، الذي يجب أن يقوم على وجه السرعة بإخطار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

٢٠ - يطلب إلى جميع الدول، وجميع المنظمات الدولية، أن تعمل وفقاً لأحكام هذا القرار على وجه الدقة، على الرغم من وجود أية حقوق أو التزامات ممنوحة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو أي عقد تم الدخول فيه أو أي ترخيص أو إذن ممنوح قبل تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

٢١ - يطلب إلى الدول رفع الدعوى القانونية على الأشخاص والكيانات التي تخرق التدابير المفروضة بموجب هذا القرار وفرض عقوبات مناسبة؛

٢٢ - يقرر أن ينشئ، وفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس للقيام بالمهام التالية وتقديم تقرير عن أعمالها إلى المجلس مع ملاحظاتها وتوصياتها:

(أ) فحص التقارير المقدمة عملاً بالفقرة ٢٤ أدناه؛

(ب) مطالبة جميع الدول بمعلومات إضافية بشأن الإجراءات التي تتخذها بغية التنفيذ الفعّال للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩ أعلاه؛

(ج) النظر في المعلومات التي تبلغها الدول بما بشأن انتهاكات التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩ أعلاه والتوصية بالتدابير المناسبة للرد عليها؛

٨ - يدين أيضاً المحاولات المتكررة للاتحاد الوطني للاستيلاء على أراض إضافية وتقايسه عن سحب قواته من المواقع التي احتلها منذ استئناف الأعمال العدائية ويطلب مرة أخرى بأن يفعل ذلك فوراً وأن يوافق دون إبطاء على إعادة قواته إلى المناطق التي تراقبها الأمم المتحدة وذلك كتدبير انتقالي ريثما يتحقق التنفيذ التام لاتفاقات السلم؛

٩ - يؤكد من جديد أن هذا الاحتلال انتهاك خطير لاتفاقات السلم ومتعارض مع هدف تحقيق السلم من خلال عقد اتفاقات وإجراء مصالحة؛

١٠ - يشدد مرة أخرى على الحاجة الأساسية إلى استئناف محادثات السلم بدون إبطاء تحت رعاية الأمم المتحدة بغية إقرار وقف لإطلاق النار فوراً في جميع أنحاء البلد والتنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن؛

١١ - يحيط علماً بالبيانات التي أصدرها الاتحاد الوطني بأنه مستعد لاستئناف مفاوضات السلم ويطلب بأن يتصرف الاتحاد وفقاً لذلك؛

١٢ - يرحب بالخطوات الإضافية التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ خطة المساعدة الإنسانية الطارئة؛

١٣ - يدين بشدة الهجمات المتكررة التي شنها الاتحاد الوطني ضد موظفي الأمم المتحدة العاملين لتوفير المساعدات الإنسانية ويؤكد من جديد أن تلك الهجمات انتهاكات صريحة للقانون الإنساني الدولي؛

١٤ - يحيط علماً بالبيانات الصادرة عن الاتحاد الوطني والتي تفيد أنه سوف يتعاون في ضمان توصيل المساعدات بدون عائق إلى جميع الأنغوليين ويطلب بأن يتصرف الاتحاد وفقاً لذلك؛

١٥ - يكرّر مناشدته للطرفين أن يتخذا جميع التدابير اللازمة لكفالة الأمن والسلامة لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وكذلك للأفراد المشتركين في عمليات الإغاثة الإنسانية. وأن يلتزما بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة.

١٦ - يطالب الاتحاد الوطني بأن يبادر على الفور بالإفراج عن جميع المواطنين الأحياء المحتجزين رغم إرادتهم والامتناع عن القيام بأي عمل قد يسبب أضراراً للممتلكات الأجنبية؛

## باء

إذ يدين بشدة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ويمثل قيادته المسؤولية عن عدم اتخاذ التدابير اللازمة للامتثال للمطالب التي نص عليها المجلس في قراراته السابقة،

وإذ يصمم على ضمان الاحترام لقراراته والتنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا،

وإذ يبحث جميع الدول على الامتناع عن تقديم أي شكل مباشر أو غير مباشر من أشكال المساعدة أو الدعم أو التشجيع للاتحاد الوطني،



بذل قصارى جهدها للمساعدة في تخفيف المعاناة الإنسانية في ذلك البلد<sup>٥٥</sup>.

وأكد ممثل الولايات المتحدة أن المجتمع الدولي يعتبر قيادة يونيتا مسؤولة عن الأزمة في أنغولا ولن يتغاضى عن محاولاتها المستمرة لشن حرب على شعبها في محاولة لأن تحقق بالقوة العسكرية ما لم تستطع أن تكسبه في الانتخابات الديمقراطية. وأضاف أن يونيتا يجب أن تفهم أن المجلس على استعداد لفرض المزيد من الإجراءات ما لم تعكف تماماً على تنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأوضح أن ذلك هو الإنذار الأخير<sup>٥٦</sup>.

وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن القرار الذي كان مجلس الأمن قد اتخذته للتو يتيح لقيادة يونيتا فرصة أخيرة لأن تعود إلى سلوك طريق التعامل الحق مع حكومة أنغولا. لكنه أوضح أنها إذا حاولت مرة أخرى أن تتجنب الامتثال الكامل للالتزامات التي تتضمنها اتفاقات السلم، فإن فرض تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق تقضي بحظر إمداد يونيتا بالأسلحة والنفط والمنتجات النفطية سيصبح تلقائياً. وقال إنه من الضروري، إذا لم يتحقق تقدم في عملية السلام، أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ خطوات إضافية بمقتضى الميثاق، بما في ذلك تدابير تجارية ضد يونيتا، والحد من سفر ممثليها وحظر جميع الإمدادات الجوية والبرية والبحرية إلى أنغولا، باستثناء الإمدادات التي تأذن بها حكومة أنغولا مسبقاً. ومن شأن القرار أن يعزز الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع<sup>٥٧</sup>.

ولاحظ ممثل فرنسا أن المجلس قد أعطى السيد سافيمي مهلة ١٠ أيام، وأعرب عن أمله في أن "يستمع إلى صوت العقل". وأضاف أن من شأن قرار كهذا أن يسمح بإقامة عملية شاملة للأمم المتحدة لحفظ السلم واستعادة السلام في البلد<sup>٥٨</sup>.

**المقرر المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣٠٢):** بيان من الرئيس

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً آخر عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>٥٩</sup>. وأفاد الأمين العام في التقرير بأنه في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، اجتمع ممثله الخاص مع وفد رفيع المستوى تابع ليونيتا في أبيدجان، وتلقى اقتراحاً بشأن "إعلان أحادي

(د) تقدم تقارير دورية إلى مجلس الأمن عن المعلومات المقدمة إليها بشأن الانتهاكات المزعومة للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩ أعلاه، مع القيام عند الإمكان بتحديد الأشخاص أو الكيانات، بما في ذلك السفن، التي يُفاد باشتراكها في تلك الانتهاكات؛

(هـ) إعلان المبادئ التوجيهية التي قد تلزم لتسهيل تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩ أعلاه؛

٢٣ - يهيب بجميع الدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٢٢ أعلاه في تنفيذ مهامها، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة عملاً بهذا القرار؛

٢٤ - يطلب إلى جميع الدول أن تقدم إلى الأمين العام تقريراً بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عن التدابير التي اتخذتها للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ١٩ أعلاه؛

٢٥ - يطلب إلى الأمين العام تقديم جميع المساعدات اللازمة إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٢٢ أعلاه واتخاذ الترتيبات اللازمة في الأمانة العامة لهذا الغرض؛

٢٦ - يعرب عن استعداده للنظر في فرض تدابير أخرى بموجب ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك، في جملة أمور، تدابير تجارية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وفرض قيود على سفر الأفراد التابعين للاتحاد الوطني، ما لم يفد الأمين العام بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بأنه قد تم تحقيق وقف إطلاق النار بصورة فعّالة وأنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

#### جيم

٢٧ - يعرب أيضاً عن استعداده لإعادة النظر في التدابير الواردة في هذا القرار إذا أبلغ الأمين العام بأنه قد تحقق وقف فعّال لإطلاق النار وتم إحراز تقدم ملموس في اتجاه التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٢٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه بمجرد أن تسوغ الحالة ذلك، وعلى أي حال قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بفترة كافية وكذلك قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تقريراً عن الحالة في أنغولا وتنفيذ هذا القرار، مع توصيته بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية السلم، وإبقاء مجلس الأمن، في غضون ذلك، على علم بالتطورات بصورة منتظمة؛

٢٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

وذكر ممثل المملكة المتحدة، متحدثاً بعد التصويت، أن اتخاذ القرار بالإجماع يعكس تصميم المجلس على دعم العملية الديمقراطية في أنغولا. والتدابير المتخذة لا يُقصد بها معاقبة الحركة وإنما يقصد بها إقناع يونيتا بأن تعود إلى عملية التفاوض. وفي سياق تأكيده على أن الأولويات الإنسانية واضحة على حد سواء، أشار إلى أن حكومة بلده قد تعهدت بتقديم مليوني جنيه للإغاثة الإنسانية الطارئة، وأنها ستواصل

<sup>٥٥</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٤١ و ٤٢.

<sup>٥٦</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٤٢ و ٤٣. انظر أيضاً بيانات مماثلة أدلى بها ممثلو المملكة المتحدة والاتحاد الروسي وفرنسا.

<sup>٥٧</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٤٤ إلى ٤٦.

<sup>٥٨</sup> المرجع نفسه، الصفحة ٤٧.

<sup>٥٩</sup> S/26644 و Add.1 و Corr.1/Add.1.

الجانب لوقف إطلاق النار في الموقع في جميع أنحاء الإقليم الوطني الأنغولي<sup>٦٠</sup>، يبدأ سريانه اعتباراً من ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ودعا الاقتراح أيضاً إلى القيام على الفور بإجراء مناقشات بشأن عدد من المسائل السياسية والعسكرية. وأشار ممثله الخاص، مع ذلك، إلى أن الاقتراح لا يتضمن أي إشارة إلى الإطار القانوني لعملية السلم وقبول نتائج انتخابات عام ١٩٩٢. وأوجه التفاهم التي تم التوصل إليها في أيدجان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإلى أن بيان يونيتا كان إعلاناً من جانب واحد لوقف أعمال القتال بدلاً من وقف إطلاق النار. وقد حدّدت الحكومة، في خطة السلم التي قدمتها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، المبادئ التالية لحل أزمة ما بعد الانتخابات: انسحاب يونيتا من الأراضي التي احتلتها على أن يتبع ذلك الإجراء وقف لإطلاق النار؛ ووجوب وصول المعونة الإنسانية دونما عائق والإجلاء الفوري للجرحي والمرضى والأجانب عقب وقف إطلاق النار؛ ووجوب الإقرار بشكل تام ومطلق بصحة الاتفاقات وبنائج الانتخابات؛ ووجوب احترام التشريعات التي سنتها أجهزة السيادة المنشأة نتيجة للانتخابات. وفي وقت لاحق، أكدت منظمة يونيتا من جديد، في بلاغ صادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، صحة اتفاقات السلام كأساس لعملية السلم، ولكنها أعربت عن اعتقادها بأنه ينبغي تحديث تلك الاتفاقات؛ وأكدت من جديد قبولها لنتائج الانتخابات، وذلك على الرغم من أنها تعتبر أن تلك الانتخابات مزورة؛ واعتبرت أن بروتوكول أيدجان يشكل أساساً هاماً للمفاوضات. وذكرت أيضاً في جملة أمور أن المؤسسات التي أسفرت عنها الانتخابات ينبغي أن تعكس موقف يونيتا؛ وتعهدت بالمحافظة على وقف إطلاق النار من جانب واحد؛ وأعلنت أنها ستطلب أن يتحقق منه مراقبون تابعون للأمم المتحدة؛ وطلبت إلى الممثل الخاص أن يعلن تاريخ استئناف المفاوضات. وفي حين رحب الممثل الخاص بهذه البيانات الصادرة عن يونيتا، فإنه أبرز الحاجة إلى أن توضح يونيتا موقفها بالنسبة لبعض الجوانب الهامة، ومن بينها قرارات مجلس الأمن.

وفي الجلسة ٣٣٠٢، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجّه الرئيس (الرأس الأخضر) انتباه أعضاء المجلس إلى عدة وثائق أخرى<sup>٦١</sup>. ثم أعلن الرئيس أنه قد أُذِن له، عقب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يُدلي بالبيان التالي باسم المجلس<sup>٦٢</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (S/26644) المقدم استجابة للفقرة ٢٨ من منظوق القرار ٨٦٤ (١٩٩٣). وأحاط المجلس علماً بالمحادثات الاستطلاعية الجارية في لوساكا، زامبيا، تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي أرسلت إليها حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وفدين. ويؤكد المجلس تأييده التام للأمين العام ومثله الخاص في جهودهما الرامية إلى التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية للأزمة الأنغولية عن طريق التفاوض في إطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن. ويطلب إلى الأطراف الأنغولية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الأمين العام ومثله الخاص تحقيقاً لهذه الغاية.

ويلاحظ مجلس الأمن الإجراءات التي اتخذها مؤخراً كلا الطرفين، بما فيها تخفيف شدة الأعمال العدائية، ويرى أنه من الضروري أن يتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لاستئناف المفاوضات المباشرة للوصول إلى تسوية سلمية، وأن يتفقا دون تأخير على الطرائق اللازمة لتحقيق وقف إطلاق النار بشكل فعال وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

ويحيط مجلس الأمن علماً بالبلاغ الصادر عن "يونيتا" في ٦ تشرين الأول/أكتوبر والمشار إليه في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء ما ذكره الأمين العام من أنه لم يجرز تقدم كاف بعد في ما يتعلق

وأفاد الأمين العام بأن قدرة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا على التحقق بصورة فعّالة من الحالة العسكرية بعد إعلان يونيتا وقف إطلاق النار من جانب واحد تُعد محدودة. وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، أفاد أن منظومة الأمم المتحدة، عاملة مع المنظمات غير الحكومية، قد زادت معدل تسليم المعونة الغوثية إلى جميع أجزاء أنغولا.

وأفاد الأمين العام أيضاً بأنه عقب المشاورات المكثفة التي أجراها ممثله الخاص مع الأطراف الأنغولية والبلدان المراقبة وبلدان المنطقة، بدأ طرفا النزاع في إجراء مباحثات استطلاعية في لوساكا، زامبيا، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تحت رعاية الأمم المتحدة. وبالنظر إلى

<sup>٦١</sup> رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا يحيل بها "خطة جمهورية أنغولا لإقرار السلم" (S/26492)؛ ورسالتان موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا (S/26516 و S/26569).

المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>٦٣</sup>. وأفاد الأمين العام في التقرير بأنه في أعقاب اتصالات استطلاعية أُجريت في لوساكا في الفترة من ٢٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي حضور ممثلي دول المراقبة الثلاث، بدأت مفاوضات مباشرة بين الطرفين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وكان جدول الأعمال كما يلي: إعادة تأكيد قبول كلا الطرفين للصكوك القانونية ذات الصلة، أي اتفاقات السلام وقرارات مجلس الأمن، ومواصلة تنفيذ الاتفاقات واستكمال أعمال أيدججان بشأن المسائل العسكرية، والشرطة، وولاية الأمم المتحدة ودور المراقبين في ما يتعلق باتفاقات السلام، والمصالحة الوطنية وإجراء العملية الانتخابية، وكذلك تحديد تاريخ ومكان توقيع بروتوكول لوساكا. وتولت لجنة عسكرية مخصصة، كانت أنشئت، النظر في المبادئ العامة والمحددة المتعلقة بالمسائل العسكرية المدرجة في جدول الأعمال. وبتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، انتهت المفاوضات بأن تم رسمياً اعتماد المبادئ العامة والمحددة المتعلقة بإعادة إحلال وقف إطلاق النار، واستكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية. وكان كلا الطرفين قد شدّد على ضرورة إحداث زيادة كبيرة في مشاركة الأمم المتحدة من أجل التحقق من انسحاب القوات العسكرية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وإيوائها ورصد انسحابها وإيوائها، والتحقق من جمع وتخزين وحراسة الأسلحة الحربية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، والإشراف على نزع سلاح السكان المدنيين، والتحقق من تشكيل القوات المسلحة والشرطة الأنغولية وبسط إدارة شؤون الدولة في جميع أنحاء البلد.

وأكد الأمين العام أن اعتماد الحكومة ويونيتا للمبادئ العامة والمحددة بصورة رسمية يشكّل إنجازاً هاماً لعملية السلام. وأوصى مرة أخرى بإرجاء فرض تدابير إضافية ضد يونيتا بموجب الفصل السابع من الميثاق وأوصى أيضاً، على ضوء النتائج المشجّعة التي تحققت في لوساكا، بتمديد بعثة الأمم المتحدة الثانية في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر.

وفي الجلسة ٣٣٢٣ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (الصين) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات سابقة<sup>٦٤</sup>.

وتكلم ممثل البرازيل، قبل التصويت، فقال إنه في أعقاب اعتماد تدابير ضد يونيتا بموجب الفصل السابع، تحسنت إلى حد ما الحالة العامة في أنغولا، بحيث انخفضت الأعمال العسكرية، وتحقق تقدم نسبي في الأنشطة الإنسانية واستؤنفت محادثات السلام. وهذا ما يؤكد أهمية

بالتنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات المجلس ذات الصلة. ويطلب المجلس "يونيتا" بأن تتخذ التدابير اللازمة للامتثال لقراراته السابقة. ويعرب المجلس عن استعداده للنظر في أن يفرض على الفور مزيداً من التدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تتضمن في جملة أمور، فرض تدابير ضد "يونيتا" تتعلق بالتجارة، وقيوداً على سفر الأفراد التابعين لها، في أي وقت يلاحظ فيه أن "يونيتا" لا تتعاون بحسن نية لتنفيذ وقف إطلاق النار بصورة فعّالة وتنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أو بناءً على تقرير من الأمين العام في هذا الشأن.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد للتدهور الخطير في الحالة الإنسانية في أنغولا. بيد أن مما يشجعه هو ما ورد في تقرير الأمين العام من أن منظومة الأمم المتحدة قد تمكنت الآن، بالعمل مع الوكالات الإنسانية، من زيادة معدل توصيلها للمعونة الغوثية إلى جميع أنحاء البلد زيادة كبيرة. ويرحب المجلس باستئناف تسليم شحنات الإغاثة الإنسانية إلى مدينتي كويتو وأومبو. ويطلب إلى الأطراف أن تتعاون تعاوناً كاملاً في ضمان توصيل المساعدات الإنسانية إلى جميع الأنغوليين في جميع أنحاء البلد دون وضع أية عراقيل، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة الأفراد التابعين للأمم المتحدة وغيرهم المشتركين في عمليات الإغاثة الإنسانية وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي السارية. ويثني على المجتمع الدولي لسخائه في تقديم المعونة الغوثية ويطلب أيضاً من المجتمع الدولي أن يوفّر بسرعة مزيداً من المعونة الغوثية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام رأيه ومفاده أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا أن تستجيب بسرعة لأي تقدم قد يتحقق في عملية السلم. ويشجع المجلس الأمين العام على الاضطلاع بتخطيط الطوارئ العاجل في ما يتعلق بإمكان زيادة العدد الراهن للعناصر العسكرية والطبية وعناصر الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا من أجل وزّعها في حالة إحراز تقدم كبير في عملية السلم بما في ذلك الاتصال بالمساهمين المحتملين بقوات. والمجلس على استعداد لاتخاذ قرارات في المسألة في أي وقت من فترة الولاية المأذون بها بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

ويعرب مجلس الأمن من جديد عن مناقشته كلا الطرفين لا سيما يونيتا، أشد المناشدة، التقييد بعملية السلم التي يمكن أن تؤدي إلى تسوية شاملة في أنغولا على أساس "اتفاقات السلم".

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره النشط وسيقوم باستعراض الموقف مرة أخرى في ما يتعلق باتخاذ المزيد من التدابير، في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر في سياق نظره في التقرير المقرر أن يقدمه الأمين العام بحلول ذلك التاريخ عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

المقرر المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣٢٣):القرار

٨٩٠ (١٩٩٣)

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن بعثة الأمم

<sup>٦٣</sup> Add.1 و A/26872

<sup>٦٤</sup> S/26877

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومثله الخاص الرامية إلى حل الأزمة الأنغولية في أقرب وقت ممكن، عن طريق التفاوض، وفي إطار اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يحيط علماً بالإجراءات التي اتخذها كلا الطرفين، بما في ذلك الحد من القتال، لكن إذ يساوره بالغ القلق لأنه لم يتم التوصل بعد إلى وقف فَعَالٍ لإطلاق النار،

وإذ يؤكد الأهمية التي يعلّقها على قبول الاتحاد الوطني بلا تحفظ، حسبما اقترح مجلس الأمن، نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أُجريت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تحت إشراف الأمم المتحدة، والتزام الاتحاد التزاماً تاماً باتفاقات السلم وقرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يشعر أيضاً بالغ القلق إزاء استمرار الحالة الإنسانية الخطيرة،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛

٢ - يؤكد من أحرى الأهمية التي يعلّقها على حل النزاع في أنغولا بالوسائل السلمية، طبقاً لاتفاقات السلم لأنغولا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويحث كلا الطرفين على مواصلة إبداء المرونة في المفاوضات والالتزام بالسلم؛

٣ - يقرّ تمدد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤؛

٤ - يؤكد من جديد استعداده للقيام، حسب الاقتضاء، باستعراض الولاية الحالية للبعثة لكي يقرر ما إذا كانت البعثة قادرة على الاضطلاع بمهمتها بفعالية، مع مراعاة أي تقدم محرز في سبيل إقرار السلم في البلد في موعد مبكر؛

٥ - يؤكد مجدداً أهمية مهمني بذل المساعي الحميدة والوساطة اللتين يضطلع بهما الأمين العام ومثله الخاص والبعثة بهدف استعادة وقف إطلاق النار واستئناف عملية السلم من أجل التنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات المجلس ذات الصلة؛

٦ - يطلب إلى الطرفين الوفاء بالالتزامات التي أخذها على عاتقهما فعلاً في المحادثات في لوساكا، ويحثهما على أن يمارسا أقصى قدر ممكن من ضبط النفس وعلى أن يوقفا فوراً جميع العمليات العسكرية لمنع تعريض السكان المدنيين في أنغولا لمزيد من المعاناة وإلحاق مزيد من الخراب بالاقتصاد الأنغولي، ويحثهما أيضاً على الاتفاق على طرائق للوقف الفَعَال والمستدام لإطلاق النار وإقراره وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة، وعلى عقد تسوية سلمية بأسرع ما يمكن؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس بمجرد أن يتم إقرار وقف فَعَالٍ لإطلاق النار، وعلى أي حال بحلول ١ شباط/فبراير ١٩٩٤، بالتقدم الذي يجزئه الطرفان في محادثات لوساكا، بما في ذلك تقدم تقرير عن التقدم

احترام الإطار القانوني والسياسي الذي أنشأه المجلس لتعزيز السلام في أنغولا. وقد أعاد مشروع القرار تأكيد استعداد مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات في أي وقت وفرض تدابير أخرى، عند الاقتضاء. وقال إنه يجب على المجلس أن يؤكد ويعزز التزامه بما لا يدع مجالاً للشك لا من أجل دعم المفاوضات فحسب، بل وكذلك للمساهمة بقدر كبير في إنفاذ أي اتفاق محتمل بين الطرفين. وفي ما يتعلق بالتوسيع المتوقع لوجود الأمم المتحدة في أنغولا، قال إن وفد بلده يشجع الأمين العام على الشروع في وضع الخطط الاحتياطية اللازمة وإعداد توصياته في أقرب وقت ممكن<sup>٦٥</sup>.

وقالت ممثلة الولايات المتحدة إنه لا يزال يتعين على الحكومة ويونيتا أن يعالجا المسألة الصعبة المتعلقة بالمصالحة الوطنية. ويحتاج كلا الطرفين إلى الدخول في هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات بروح من التوافق والمرونة. كما أن المجتمع الدولي سيحتاج هو أيضاً إلى تلقي إشارات قوية على أنهما ملتزمان فعلاً بالسلم إذا أُريد منه أن يساعد في تنفيذ اتفاق سلام محتمل<sup>٦٦</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٩٠ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

لِنَ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢، و ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، و ٨١١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، و ٨٢٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و ٨٣٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٨٥١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، و ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ يؤكد مجدداً الأهمية التي يعلّقها على التنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يرحب باستئناف المفاوضات المباشرة في لوساكا تحت رعاية الأمم المتحدة، وبالجهود التي تبذل حالياً من جانب حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض،

<sup>٦٥</sup> S/PV.3323

<sup>٦٦</sup> المرجع نفسه، الصفحات ١٥ إلى ١٧.

للتوصل إلى تسوية سلمية يتمثل في امتثال يونيتا على نحو كامل لاتفاقات السلام واعتراف قادتها على نحو غير مشروط بنتائج الانتخابات. وينبغي أن يتصدى المجلس على النحو الواجب لأي محاولة من يونيتا لتأخير عملية السلام وذلك بعدة وسائل من بينها فرض تدابير إضافية على النحو المنصوص عليه في القرار<sup>٦٨</sup>.

**المقرر المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٢٥):** بيان من الرئيس

في ٢٩ كانون الثاني/يناير، وعملاً بالقرار ٨٩٠ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>٦٩</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنّ محادثات لوساكا قد توقفت بعد محاولة اغتيال في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ادّعى أنّها كانت تستهدف السيد سافيمي. واستؤنفت لفترة قصيرة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر بعد أن خلّصت بعثة لتقصي الحقائق أوفدت إلى المنطقة إلى أنه رغم أن القوات الجوية الحكومية قامت فعلاً بغارة جوية على مواقع يونيتا، ليس ثمة دليل موثوق به وقاطع على أن الحكومة كانت تنوي قتل السيد سافيمي. وبعد أن علّقت المحادثات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، استؤنفت في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بالشرطة وانتهت باعتماد المبادئ العامة والخاصة لهذا البند.

وأشار الأمين العام إلى أنه بالرغم من التقدم المحرز في الميدان السياسي، استمرت الحالة في التدهور. وحث الطرفين على احترام الالتزامات التي عُقدت فعلاً أثناء المفاوضات وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، ووضع حد على الفور لجميع العمليات العسكرية. وذكر أنه لما كانت يونيتا قد أعلنت بالفعل عن استعدادها لتفكيك هيكلها العسكرية والتحول إلى حزب سياسي، فإن من الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق بشأن سُبل إعادة إدماج أفراد يونيتا في الحكومة وإدارة شؤون الدولة. وأبلغ الأمين العام عن إحراز تقدم كبير في أنشطة المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء أنغولا ولكنه سلّط مع ذلك الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرتها على معالجة الاحتياجات الضخمة للسكان الأنغوليين. وحثم بالقول إنّ فريقاً من خبيرين من الأمم المتحدة قام مؤخراً بزيارة إلى لوساكا ولواندا لإجراء تقييم أوّلي للاحتياجات المتعلقة بمخططة للطوارئ في حالة ما إذا تم التوصل إلى تسوية شاملة.

وفي الجلسة ٣٣٣٥، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ودعا الرئيس، بموافقة

المحرز في تعزيز عملية السلم، وإقرار وقف فعّال لإطلاق النار، وتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة واتفاقات السلم؛

٨ - يحيط علماً بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لبدء التخطيط الاحتياطي لإمكانية تعزيز العناصر الحالية للبعثة لوزّعها في حالة إحراز تقدم كبير في عملية السلم، ويطلب إليه أن يقدم إلى المجلس تقريراً دورياً في هذا الصدد؛

٩ - يؤكد مرة أخرى استعداده في حالة إقرار وقف فعّال ومستدام لإطلاق النار للنظر على وجه السرعة في أي توصية يقدمها الأمين العام على أساس ذلك التخطيط الاحتياطي؛

١٠ - يؤكد مجدداً كذلك ضرورة توصيل المساعدة الإنسانية دون عائق إلى جميع السكان المدنيين الذين يحتاجونها؛

١١ - يرحب بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ خطة تقدم المساعدة الإنسانية الطارئة؛

١٢ - يثني على الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي أسهمت فعلاً في جهود الإغاثة، ويناشد بقوة جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم إلى أنغولا بسرعة مزيداً من مساعدات لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة؛

١٣ - يؤكد من جديد التزام جميع الدول بالتنفيذ التام لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

١٤ - يقر في ضوء المفاوضات المباشرة الجارية بين الطرفين عدم القيام في الوقت الحاضر بفرض التدابير الإضافية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال الوطني لأنغولا الواردة في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، لكنه يؤكد مجدداً استعداده للنظر في أي وقت في اتخاذ خطوات أخرى في ضوء أمور من بينها توصية من الأمين العام إنّما يفرض هذه التدابير الإضافية وإثماً باستعراض التدابير المطبقة حالياً؛

١٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

وتكلم ممثل فرنسا بعد التصويت، فقال إنّ وفد بلده إذ يضع في الاعتبار التقدم الكبير الذي تم إحرازه في عملية السلام، فقد صوّت لصالح القرار الذي يرجى فرض تدابير إضافية ضد يونيتا. وأعرب عن الأمل في أن تنتهي المفاوضات قريباً وتؤدي إلى اتفاق شامل يرمي إلى إنهاء القتال وإعادة إحلال الديمقراطية في البلد. وقال إنّ فرنسا مستعدة للنظر بعين العطف في إمكانية أن تقوم الأمم المتحدة بدور نشط في تنفيذ اتفاق<sup>٦٧</sup>.

ورحب ممثل الاتحاد الروسي باستئناف المفاوضات المباشرة في لوساكا وبالحلول التوفيقية الهامة التي توصل إليها الطرفان بما في ذلك الاتفاق على المبادئ العامة والمحددة لوقف إطلاق النار وتشكيل القوات الأنغولية المسلحة. وقال إنّ من رأي وفد بلده أنّ الشرط الأوّلي

<sup>٦٨</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢٠ إلى ٢٢.

<sup>٦٩</sup> S/1994/100.

<sup>٦٧</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يطلع به بصورة آتية على التطورات في محادثات السلم الدائرة في لوساكا. ويعد تأكيد استعدادده للنظر سريعاً في أي توصيات من الأمين العام متى تم إبرام اتفاق بين الطرفين. كما يؤكد من جديد استعدادده للنظر في اتخاذ إجراءات أخرى وفقاً لقراراته السابقة.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

**المقرر المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٥٠): القرار ٩٠٣ (١٩٩٤)**

في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٨٩٠ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>٧١</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنه قد تم التوصل إلى اتفاق في ١٧ شباط/فبراير بشأن المبادئ العامة المتعلقة بالمصالحة الوطنية وأن المفاوضات تركز حالياً على المبادئ المحددة، وعلى الأخص مشاركة يونيتا في إدارة شؤون الدولة. وذكر كذلك أن الحالة العسكرية ما زالت متفجرة وأن القتال مستمر مع تباين مستويات شدته في عدة مقاطعات مما يعرقل أنشطة الإغاثة الطارئة. بيد أن الحالة الإنسانية العامة في أنغولا تحسنت في الأشهر الأخيرة نتيجة لزيادة في المساعدة المتعددة القطاعات.

وأشار الأمين العام إلى أن الطابع الهش للحالة العسكرية يؤكد مرة أخرى أن من الأهمية بمكان أن يمارس كلا الطرفين أقصى قدر من ضبط النفس. كما أن عليهما أن يبديا مزيداً من المرونة في معالجة المسائل المتبقية في جدول الأعمال وبخاصة في ما يتعلق بمسألة المصالحة الوطنية، واستكمال العملية الانتخابية وإعادة إنشاء الإدارة الوطنية في كامل أنحاء البلد. وشدد الأمين العام على أن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا تشكل عاملاً أساسياً في جهود السلام الجارية، وأوصى بتمديدتها بقوامها الراهن لفترة ثلاثة أشهر إضافية. وأوصى أيضاً بمجلس الأمن بأن يأذن من حيث المبدأ بزيادة قوام البعثة على أن يكون مفهوماً أن الأفراد الإضافيين لن يُنشروا إلا متى تم التوصل إلى اتفاق سلام شامل<sup>٧٢</sup>.

وفي الجلسة ٣٣٥٠، المعقودة في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى نص مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات سابقة<sup>٧٣</sup>.

المجلس، ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم ذكر الرئيس (جيبوتي) أنه قد أُذِن له، بعد مشاورات أجريت في ما بين أعضاء مجلس الأمن، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>٧٤</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/100) المقدم عملاً بقرار المجلس ٨٩٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

ويثني المجلس على الأمين العام وممثله الخاص وكبير المراقبين العسكريين لجهودهم من أجل إنجاح المباحثات الدائرة حالياً في لوساكا بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، بهدف التوصل إلى تسوية فعّالة ودائمة للنزاع، في إطار "اتفاق دي باز" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويثني المجلس أيضاً على جهود الدول المراقبة الثلاث لعملية السلم في أنغولا وجهود منظمة الوحدة الأفريقية والدول المجاورة في دعم محادثات لوساكا، ويشجعهم على المضي في هذه الجهود.

ويلاحظ المجلس التقدم الذي تحقق حتى الآن في محادثات لوساكا، وخصوصاً اعتماد المبادئ العامة والمحددة، فضلاً عن الطرائق المتعلقة بجميع القضايا العسكرية وقضايا الشرطة المطروحة على جدول الأعمال. ويدعو المجلس الطرفين إلى تجديد التزامهما بتحقيق تسوية سلمية. ويطلب منهما أن يضاعفا جهودهما في محادثات لوساكا بهدف التوصل بصورة عاجلة إلى وقف فعّال ودائم لإطلاق النار والانتهاء من العمل في النقاط الباقية على جدول الأعمال وإبرام تسوية سلمية دون تسوية.

ويعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء تكثيف الأعمال القتالية، وبخاصة إزاء اندلاع نشاط عسكري خطير في عدة مواقع بأنغولا، لا سيما في كيبوتو - بي. ويشعر بالأسف للحصائر الكبيرة في الأرواح وتدمير الممتلكات.

ويؤكد المجلس أن السبيل الوحيد لتحقيق وقف لإطلاق النار يكون فعّالاً وقابلاً للتحقق والاستمرار هو أن يبرم الطرفان وبقوة اتفاقاً شاملاً للسلم. ويدعو الطرفين إلى احترام الالتزامات التي اتفقا عليها بالفعل، في لوساكا، وإلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والتوقف الفوري عن جميع الأعمال العسكرية الهجومية، والالتزام باحتتام محادثات لوساكا بصورة عاجلة.

ويرحب المجلس بالتحسن الذي طرأ على توصيل المعونة الإنسانية إلى السكان المتضررين في أنغولا، وإن كان يدرك أن الحالة العامة لا تزال خطيرة. ويحث المجلس الطرفين على مواصلة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في ضمان توصيل إمدادات الإغاثة الإنسانية بدون عوائق وتوفير الأمن اللازم لتوزيعها بكفاءة. ويدعو المجتمع الدولي إلى الإسهام بسخاء في جهود المعونة الإنسانية في أنغولا.

<sup>٧١</sup> S/1994/282 و Add.1.

<sup>٧٢</sup> للإطلاع على مزيد من المعلومات؛ انظر الفصل السابع.

<sup>٧٣</sup> S/1994/298.

إِنَّ مجلس الأمن؛

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة؛

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤؛

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤؛

وإذ يؤكد مجدداً الأهمية التي يعلّقها على التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

وإذا يؤكد مجدداً أيضاً ما لوجود مستمر وفعال للأمم المتحدة في أنغولا من أهمية في الظروف الراهنة لتعزيز عملية السلم ودفع عجلة التنفيذ التام لاتفاقات السلم؛

وإذ يرحب بما وصفه الأمين العام في تقريره من تقدم محرز في المحادثات الجارية في لوساكا بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، برعاية الأمم المتحدة، وإذ يحث الطرفين على اتمام عملية التفاوض على وجه السرعة؛

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاص لحل الأزمة الأنغولية في أقرب وقت ممكن، عن طريق التفاوض، في إطار اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

وإذ يثني أيضاً على جهود الدول المراقبة الثلاث في عملية السلام الأنغولية، وجهود منظمة الوحدة الأفريقية وبعض الدول المجاورة، وبخاصة زامبيا، وإذ يشجعها على مواصلة جهودها؛

وإذ يؤكد الأهمية التي يعلّقها على قبول الاتحاد الوطني بلا تحفظ نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أُجريت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تحت إشراف الأمم المتحدة، والتزام الاتحاد التزاماً تاماً باتفاقات السلم، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

وإذ يحث بقوة كلا الطرفين، وبخاصة الاتحاد الوطني على إبداء أقصى قدر من المرونة وحسن النية في هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات في لوساكا، وعلى الامتناع عن الإتيان بأي فعل قد يؤدي إلى تأخير اختتامها في موعد مبكر؛

وإذ يؤكد أن المقررات التي يتخذها في المستقبل بشأن أنغولا ستأخذ في الاعتبار استمرار إثبات الطرفين اعتقاد إرادتهما السياسية على تحقيق سلم دائم؛

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية؛

وإذ يلاحظ أن الأنغوليين يتحملون المسؤولية النهائية عن النجاح في تنفيذ اتفاقات السلم وأي اتفاق لاحق؛

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار القتال وأثره على السكان المدنيين من حيث الخسائر في الأرواح والممتلكات، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى وقف فعال ومستدام لإطلاق النار؛

ووجه انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة من ممثلي أنغولا، والبرازيل، والبرتغال، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق يحيلون بها البيان المشترك للاجتماع الأول لوزراء خارجية البلدان الناطقة بالبرتغالية، وإلى رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤، موجهة من ممثل أنغولا ينقل بها رسالة من رئيس أنغولا مؤرخة ١٥ آذار/مارس، والرسالتان كلتاها موجهتان إلى الأمين العام<sup>٧٤</sup>.

وقال ممثل أنغولا إن المجلس اعتمد خلال العامين السابقين عشرة قرارات وعدة بيانات بشأن الحالة في أنغولا، ووضع تدابير إجبارية لم تمثل لها يونيتا أبداً. ولذا، يجب على المجتمع الدولي أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة بموجب القانون الدولي لكفالة عدم استمرار معاقبة السكان الأنغوليين بسبب أطماع منظمة و"هوس الاستيلاء على السلطة" المستبد بقادتها. وقال إنه يجب على حكومة أنغولا أن تثبت من ناحيتها عمق التزامها بإعادة إحلال السلام والمصالحة الوطنية ونشر الديمقراطية في البلد. وقال إن حكومة أنغولا عرضت في الآونة الأخيرة على يونيتا أربع حقائب وزارية وخمسة مناصب نائب وزير تشمل وزارة الدفاع على مستويات الحكومات المركزية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية. غير أن يونيتا ردت للأسف بمقترح "غير واقعي" بحيث طلبت رئاسة بعض حكومات المقاطعات وكذلك عدة وزارات رئيسية. ولو نفذت هذه المطالبات بتقاسم السلطة على قدم المساواة لألقى ذلك ظلالاً من الشك على العملية الانتخابية الديمقراطية ولأرسي سابقة خطيرة حيث سيشجع الخاسرين على شن الحرب لإحراز حل مماثل. وبما أن يونيتا لم تبد الإرادة السياسية على فض النزاع الذي بدأت، ترى حكومة أنغولا أن الأوان قد حان للنظر في مجموعة ثانية من الجزاءات ضدها. ولعل المجلس يود أيضاً أن يحدد أجلاً أقصى لاستكمال المفاوضات<sup>٧٥</sup>.

وذكر ممثل جيبوتي أنه وفقاً للقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، الذي أُخذ بموجب الفصل السابع، يجب على جميع الدول أن تمتنع عن بيع وتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى أنغولا، وأعرب عن قلقه إزاء مستوى إعادة الإمداد العسكري الذي يحدث في أنغولا في انتهاك صارخ للقرار المذكور. وقال إن هذه الانتهاكات تدكّي نيران الحرب وتعزّز قدرة الجميع، وبخاصة يونيتا، على الامتناع عن الاتفاق<sup>٧٦</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٠٣ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

<sup>٧٤</sup> S/1994/263 و S/1994/299.

<sup>٧٥</sup> S/PV.3350 الصفحات ٦ إلى ١٣.

<sup>٧٦</sup> المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يكفل إبلاغ المجلس بانتظام عن تقدم المحادثات في لوساكا فضلاً عن الحالة العسكرية والإنسانية في أنغولا، وتحقيقاً لهذه الغاية يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بحلول ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛

١٢ - يقرّر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره النشط.

وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت، فقالت إنّ مفاوضات السلام الجارية تتيح للطرفين الفرصة لبدء فصل جديد، والشروع في عملية إعادة البناء والمصالحة. بيد أن هذه الفرصة لن تدم إلى الأبد. ولا تقبل حكومة الولايات المتحدة الجهود الراهنة الرامية إلى تأخير اتخاذ قرارات أساسية. وأشارت إلى استعداد حكومة بلدها للمساعدة في تنفيذ أي اتفاق سلم، وشددت على أنه يجب على الأنغوليين في المقام الأول إبداء إرادة سياسية والتحلي بالمرونة والشجاعة ليجعلوا من السلم واقعاً ملموساً<sup>٧٧</sup>.

وقال ممثل المملكة المتحدة إنّ القرار يعبر عن التزام المجلس بالوصول بمحادثات السلام إلى خاتمة ناجحة ومبكرة. بيد أنه لا يعود للمجتمع الدولي أمر تحديد تفاصيل تسوية بين الحكومة ويونيتا. فأى تسوية طويلة الأجل يجب أن يقرها الأنغوليون أنفسهم بمساعدة الممثل الخاص للأمين العام. ويوضح القرار أيضاً أن أعضاء مجلس الأمن يتوقعون من الطرفين مضاعفة جهودهما بغية التوصل إلى حل مبكّر<sup>٧٨</sup>.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنّ بلده صوت لصالح القرار لأنه يرسل رسالة واضحة إلى الطرفين، وفي المقام الأول يونيتا، مؤداها أنه يتعين عليهما مضاعفة جهودهما. وأعرب عن قلقه إزاء الأساليب التسوية التي تتبعها يونيتا في محادثات لوساكا، وقال إنه يجب إبلاغ قادتها أن مجلس الأمن مستعد لفرض تدابير إضافية ضد تلك المنظمة. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن يقدم الأمين العام إلى مجلس الأمن خلال الأيام الأولى من نيسان/أبريل تقريراً مرحلياً عن المفاوضات المباشرة الجارية كيما يتخذ المجلس إجراء في الوقت المناسب<sup>٧٩</sup>.

**المقرر المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤:** رسالة موجهة من الرئيس إلى

#### الأمين العام

في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٠٣ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>٨٠</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنه قد تم التوصل في محادثات لوساكا إلى اتفاق بشأن ١٢ من المبادئ الـ ١٨ المحددة المتصلة بمسألة

وإذ يرحب بتحسّن الحالة الإنسانية العامة في أنغولا، وإن كان يلاحظ أن الحالة لا تزال خطيرة في مناطق معينة من البلد؛

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤؛

٢ - يدعو الطرفين إلى الوفاء بالالتزامات التي أخذها على عاقتها فعلاً في المحادثات في لوساكا، ويحثهما على مضاعفة جهودهما بغية التعجيل بإتمام العمل بشأن النقاط المتبقية من جدول الأعمال، والتوصل إلى وقف فعّال ومستدام لإطلاق النار، وإبرام تسوية سلمية دون تسوية؛

٣ - يعرب عن بالغ قلقه لمواصلة الطرفين الأعمال العسكرية الهجومية، ويطلب بوقف جميع هذه الأعمال فوراً؛

٤ - يقرّر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى غاية ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٥ - يعلن استعداده، من حيث المبدأ، لأن ينظر في الإذن بسرعة بزيادة قوة البعثة إلى مستواها السابق الذي كان يبلغ ٣٥٠ مراقباً عسكرياً و ١٢٦ مراقباً من الشرطة و ١٤ موظفاً طبياً عسكرياً مع عدد مناسب من الموظفين المدنيين الدوليين والمحليين عقب تقديم الأمين العام تقريراً يفيد بأن الطرفين قد توصلا إلى اتفاق، وأن الظروف مناسبة لعملية الوُزْع، وذلك تعزيزاً من المجلس لتسوية في بدايتها وفي أحرَج مراحلها؛ ويدعو الأمين العام إلى مواصلة التخطيط الاحتياطي لهذا الغرض؛

٦ - يحيط علماً بما يضطلع به الأمين العام من استعدادات وتخطيط احتياطي من أجل وجود ملائم للأمم المتحدة في أنغولا متى تم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة، ويعيد تأكيد استعداده للنظر فوراً في أي توصية يقدمها الأمين العام في هذا الصدد؛

٧ - يدين أي عمل يكون من شأنه أن يهدد تسليم المساعدة الإنسانية دون عائق إلى جميع من يحتاجونها في أنغولا، ويعرّض حياة العاملين على تقديم المساعدة الإنسانية للخطر، ويدعو إلى التعاون التام لجميع الأطراف؛

٨ - يناشد بقوة المجتمع الدولي الاستجابة بسخاء للنداء المنفّح المشترك في ما بين الوكالات لعام ١٩٩٤ الموجّه من أجل أنغولا، ويشيد بمن ساهموا فعلاً في جهود الإغاثة الإنسانية في أنغولا؛

٩ - يؤكد من جديد التزام جميع الدول بالتنفيذ التام لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

١٠ - يقرّر، في ضوء المفاوضات المباشرة المستمرة بين الطرفين، عدم القيام في الوقت الحاضر بفرض التدابير الإضافية الواردة في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، لكنه يؤكد مجدداً استعدادة للنظر في أي وقت في اتخاذ خطوات أخرى في ضوء أمور من بينها توصية من الأمين العام إنّما يفرض هذه التدابير الإضافية وإنّما باستعراض التدابير المطبقة حالياً؛

<sup>٧٧</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥. وقد أبدى تعليقات حذرة مماثلة أيضاً ممثلاً المملكة المتحدة والاتحاد الروسي.

<sup>٧٨</sup> PV.3350، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

<sup>٧٩</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٢٨.

<sup>٨٠</sup> S/1994/374.



عمل يعرض للخطر تقدم المساعدات الإنسانية بحرية ودونما عائق إلى جميع المحتاجين في أنغولا.

وأكد أعضاء المجلس من جديد استعدادهم للنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات وفقاً لقرارات مجلس الأمن السابقة، وذلك رهناً بما يجرى من تقدم نحو التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويرى أعضاء المجلس أن محادثات لوساكا للسلم لها أهمية حاسمة، وهم عازمون على مواصلة رصدتها عن كثب. وفي هذا الصدد، طلبوا إلى أن أشير إلى الأهمية التي يعلقونها على تلقي معلومات في الوقت المناسب عن حالة محادثات لوساكا وعن الحالة في أنغولا.

**المقرر المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٨٤): القرار ٩٢٢ (١٩٩٤)**

في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٠٣ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>٨٢</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنه قد تم النظر في المسائل الأخرى المتبقية من جدول أعمال لوساكا، أي إتمام العملية الانتخابية، والولاية المقبلة للأمم المتحدة في أنغولا، ودور الدول الثلاث المراقبة لاتفاقات السلام؛ وأنه قد تم التوصل في ٥ أيار/مايو ١٩٩٤ إلى اتفاق بشأن مسألة إتمام العملية الانتخابية، ولكن لم تتخذ بعد أي قرارات بشأن المسائل الست المحددة التي تشكل من بينها مسألة اشتراك يونيتا في إدارة شؤون الدولة أكثر المسائل إثارة للخلاف. وقال إنه يعيد، في هذا الصدد، تأكيد نداءه الذي يدعو فيه كلا الطرفين إلى إبداء المرونة اللازمة للتوصل إلى تسوية شاملة.

وأعرب الأمين العام عما يساوره من قلق إزاء استمرار القتال في جميع أنحاء البلد، وأثره المدّمر على المجتمع الأنغولي. وناشد المجلس أن يبحث الطرفين على اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة أجواء الثقة في محادثات لوساكا. وذكر الأمين العام أنه في حالة إبرام بروتوكول لوساكا، فإنه يأمل أن يصبح بإمكان المجلس البت على الفور في تعزيز وجود الأمم المتحدة في أنغولا. بيد أنه إذا لم تسفر المحادثات عن نتائج إيجابية، فرمما يود المجلس النظر في اتخاذ ما يلزم من إجراءات تشمل البت في مستقبل البعثة. وأوصى الأمين العام بالإبقاء في هذه الأثناء على هيكل البعثة وولايتها دون تغيير، وتمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر أخرى.

وفي الجلسة ٣٣٨٤، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أنغولا والبرتغال، بناءً على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (نيجيريا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد

المصالحة الوطنية. أما المبادئ الستة التي ظلت دون اتفاق فهي المبادئ المتعلقة بمسألة اشتراك يونيتا في أجهزة الحكومة المركزية والمحلية وعلى مستوى المقاطعات وفي البعثات الدبلوماسية؛ ووضع إذاعة "فورغان"؛ وإعادة إقامة الإدارة الحكومية في كامل أنحاء أنغولا؛ وإعادة ممتلكات الحكومة الموجودة بحوزة يونيتا إلى الحكومة وممتلكات يونيتا الموجودة بحوزة الحكومة إلى يونيتا؛ والتحاق نواب يونيتا بمقاعدهم في الجمعية الوطنية؛ وتقديم التسهيلات المناسبة ليونيتا، وكانت إحدى هذه النقاط المتبقية، وهي مسألة اشتراك يونيتا في إدارة شؤون الدولة، هي التي كانت قد عطلت المحادثات طوال الشهر السابق رغم الجهود التي بذلها الأمين العام شخصياً أو التي بذلها ممثله الخاص. ولذا، فقد حث الأمين العام كلا الطرفين على إبداء المرونة اللازمة للتوصل إلى تسوية شاملة، وتلبية طلبات مجلس الأمن المتعلقة بضبط النفس في الميدان، ووقف جميع الأعمال العسكرية. ورغم تراجع العمليات المسلحة الواسعة النطاق، واصلت منظمة يونيتا أعمالها القتالية. وحاولت حكومة أنغولا من ناحيتها كبح تلك الأعمال، وقامت بعمليات هجومية محدودة. وفي ما يتعلق بالأنشطة الإنسانية، ظل برنامج المساعدة يسير على المسار الصحيح، وواصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية توزيع المساعدة العوئية على السكان المتضررين. ورأى الأمين العام أن من الأهمية بمكان تعزيز الوجود الميداني للأمم المتحدة حالما يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل. وقال إنه واثق بالتالي من أن الموارد المالية اللازمة ستتاح في الوقت المناسب ليتسنى توطيد الاتفاق في مرحلته الأولى، وتهيئة أفضل الظروف الممكنة لإنجاح تنفيذه.

وبرسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤<sup>٨١</sup>، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقريركم المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا.

وأعضاء المجلس ينشون عليكم، وعلى ممثلكم الخاص، وعلى الدول الثلاث المراقبة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والدول المجاورة لما بُذل من جهود تهدف إلى حل الأزمة الأنغولية بشكل عاجل، ويعربون عن أملهم في أن تستمر هذه الجهود.

وقد أكد أعضاء المجلس من جديد الأهمية التي يعلقونها على الانتهاء من محادثات لوساكا للسلم بنجاح. وهم يرون أن من الضروري أن يتناول الأطراف القضايا المتبقية بشكل يتسم بالواقعية وبالإرادة السياسية اللازمة، وذلك في إطار اتفاقات السلم.

ويساور أعضاء المجلس القلق إزاء استمرار نشوب الأعمال العدائية في أنغولا وما لها من آثار على السكان المدنيين من حيث الخسائر في الأرواح والممتلكات. وقد أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء استمرار الأعمال العسكرية الهجومية، وهم يطلبون إيقاف جميع هذه الأعمال على الفور، ويدينون أي

الاجتماع الدولي بالانتهاء عاجلاً من المفاوضات. وسيصوت وفد بلده لصالح مشروع القرار في انتظار أن يحدّد المجلس، عند نظره ثانية في مسألة أنغولا، كيف يمكن لتوسيع وجود الأمم المتحدة أن يساهم على أفضل وجه في إيجاد تسوية سلمية شاملة<sup>٨٧</sup>.

ولاحظ ممثل إسبانيا أن مشروع القرار سيمدد ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ فقط. وقال إن الاستعراض المقبل يجب أن يكون مستفيضاً، ويجب، إذا لزم الأمر، معاقبة الطرف المسؤول عن تأخير محادثات السلام. وسيتوقف التزام المجتمع الدولي في المستقبل أكثر من أي وقت مضى على سلوك الطرفين. وقال، في معرض تشديده على التزام جميع الدول بالامتنال الصارم لتدابير الإنفاذ، إنّه يجب أن تحقق لجنة الجزاءات في ادعاءات أنغولا بوقوع انتهاكات<sup>٨٨</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار، بصيغته المنقّحة شفويّاً في شكله المؤقت، للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٢٢ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يركّز من جديد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يشير إلى الرسالة المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤،

وإذ يركّز من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرّر تأكيد الأهمية التي يعلقها على التنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يكرّر أيضاً تأكيد أهمية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في تعزيز عملية السلم وتمهيد السبيل أمام التنفيذ التام لاتفاقات السلم،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في أنغولا ومنظمة الوحدة الأفريقية وبعض الدول المجاورة، ولا سيما زامبيا، ويشجعهم على مواصلة جهودهم بهدف إيجاد حل مبكّر للأزمة الأنغولية من خلال المفاوضات في إطار اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يشير إلى استعداده من حيث المبدأ، وفقاً لقراره ٩٠٣ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤، للنظر في الإذن فوراً بزيادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى سابق مستواها،

في أثناء مشاورات سابقة<sup>٨٣</sup>، وتلا التنقيحات المزمع إدخالها على المشروع في شكله المؤقت. ووجّه أيضاً انتباههم إلى رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة من ممثل أنغولا إلى رئيس مجلس الأمن تتضمن قائمة بأخر العروض الحكومية بشأن مشاركة يونيتا في إدارة شؤون الدولة<sup>٨٤</sup>.

وقال ممثل أنغولا إنه في حين يثني على الأمين العام لتقريره، فإن لديه تحفظات على الإشارة الواردة فيه بشأن مستقبل البعثة. وقال إن حكومة بلده ألزمت نفسها منذ بداية الأزمة التي أعقبت العملية الانتخابية بإيجاد حل سريع، وبادرت بالتفاوض مع يونيتا. غير أن يونيتا استمرت خلال العامين الماضيين في تصعيد النزاع وظلت تؤخر عن عمد الشروع في المفاوضات. ثم إن قرارات مجلس الأمن التي تتضمن تدابير إجبارية لم تنفذ على نحو كامل، ولم يمارس المجتمع الدولي ضغطاً على يونيتا لحملها على إبداء مزيد من المرونة. وفي الوقت ذاته، مورست على حكومة أنغولا ضغوط جديدة طلباً لتوخي المرونة. وترى الحكومة أن جهود يونيتا من أجل إقناع الأمم المتحدة بسحب قواتها من أنغولا، في الوقت الذي تضطلع فيه الأمم المتحدة هناك بدور حيوي في المحاولة المبذولة في لوساكا من أجل إعادة إحلال السلام، ليست ببناءة وتنم عن سوء نية. ودفع بأن ارتفاع عدد العمليات العسكرية ما كان له أن يحدث لولا الدعم المتواصل الذي تلقاه يونيتا من زائير في ما يشكل انتهاكاً صارخاً للحظر المفروض على توريد الأسلحة والوقود إليها. وقال إن حكومة بلده لديها أدلة على ذلك، وهي تطلب إلى مجلس الأمن أن يوعز إلى لجنة الجزاءات بإيفاد فريق إلى زائير لإجراء تحقيق للتأكد من صحة الاتهامات، وتوصي المجلس بوقف هذا الدعم. وقال أيضاً إن تورط زائير يشكّل عدواناً في ضوء التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ لمفهوم العدوان<sup>٨٥</sup>.

وذكر ممثل البرتغال أن المفاوضات لا يمكن تمديدها إلى ما لا نهاية. ويجب أن يرسل مجلس الأمن إلى الطرفين إشارة واضحة وقوية بأن المجتمع الدولي يتوقع منهما التوصل إلى اتفاق في غضون فترة معقولة. ويجب أيضاً أن يكون المجلس مستعداً لاعتماد تدابير أخرى إذا لزم الأمر. وأضاف قائلاً إنّه يجب ألا يسمح المجلس باستمرار انتهاكات قراراته ذات الصلة حيث إنّ هذه الانتهاكات، بالإضافة إلى ما تمثله من استخفاف بسلطة المجلس، يترتب عليها أثر سلبي في عملية السلام<sup>٨٦</sup>.

وقال ممثل البرازيل إن مشروع القرار ليس مجرد مشروع لتمديد "روتيني" لولاية البعثة. فالتמיד لفترة شهر إنما هو انعكاس للالتزام

<sup>٨٣</sup> S/1994/628.

<sup>٨٤</sup> S/1994/637.

<sup>٨٥</sup> S/PV.3384، الصفحات ١ إلى ٧.

<sup>٨٦</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

<sup>٨٧</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

<sup>٨٨</sup> المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

٩ - يشجب بقوة تجدد الأعمال العسكرية في جميع أنحاء أنغولا مما يتناقض مع القرار ٩٠٣ (١٩٩٤) ويكرّر مطالبته كلا الطرفين وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية على الفور؛

١٠ - يشجب بقوة كذلك، في هذا الصدد، تدهور الحالة الإنسانية، وبدين الأعمال التي تعرّض للخطر جهود الإغاثة الإنسانية، وجميع الأعمال التي تتمتع حركة الإغاثة الإنسانية وحركة موظفي الإغاثة الإنسانية بحرية ودون قيد؛

١١ - يثني على الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي أسهمت بالفعل في جهود الإغاثة، ويناشد بقوة جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم على وجه السرعة المزيد من المساعدات إلى أنغولا من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدّم إلى المجلس بمجرد أن يتحقق تقدم، وعلى أي حال قبل ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تقريراً عن محادثات السلم في لوساكا وعن استمرار توافر الإرادة السياسية لدى الطرفين لتحقيق سلم دائم، مع توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة مستقبلاً في أنغولا؛

١٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

وتكلم ممثل فرنسا بعد التصويت، فحدّث من أن بلده لن يتردد في إعادة النظر في وجود الأمم المتحدة ونشر "خوذات زرق" إضافية إذا لم يستطع الطرفان الاتفاق<sup>٨٩</sup>.

وكذلك، قال ممثل المملكة المتحدة إنّ المجلس سيضطر، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في نهاية حزيران/يونيه، إلى إعادة النظر في الدور المقبل للأمم المتحدة في أنغولا. وفي هذه الحالة، سيكون المجلس مستعداً أيضاً للنظر في أي وقت في اتخاذ تدابير أخرى ضد يونيتا<sup>٩٠</sup>.

وشدد ممثل الاتحاد الروسي أيضاً على إمكانية اعتماد تدابير أخرى ضد يونيتا، والحاجة إلى تعجيل عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)<sup>٩١</sup>.

**المقرر المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٩٥): القرار ٩٣٢ (١٩٩٤)**

في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٢٢ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>٩٢</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنه قد تم التوصل إلى اتفاق

وإذ يلاحظ ببالغ القلق، مع ذلك، تجدد العمليات العسكرية في جميع أنحاء إقليم أنغولا، مما يسبب استمرار معاناة السكان المدنيين وإعاقة التنفيذ الفعّال للولاية الحالية للبعثة،

وإذ يساور بالقلق إزاء الانتهاكات المدعى وقوعها للتدابير الواردة في الفقرة ١٩ من قراره ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،

وإذ يساور بالقلق أيضاً إزاء إطالة أمد محادثات السلم في لوساكا، وإذ يؤكّد من جديد الأهمية التي يعلّقها على الوصول بهذه المحادثات إلى خاتمة فورية وناجحة،

وإذ يوكّد أن على عاتق الأنغوليين تقع المسؤولية في نهاية المطاف عن النجاح في تنفيذ اتفاقات السلم وأي اتفاق لاحق،

وإذ يكرّر تأكيد نداءه القوي لحكومة جمهورية أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يبديا ما يلزم من حسن النية والمرونة للتوصل إلى تسوية مبكرة وشاملة في محادثات السلم في لوساكا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٢ - يقرر أن يمدّد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٣ - يوكّد أن القرارات التي سيتخذها مستقبلاً بشأن أنغولا سيراعى فيها مدى ما يديه الطرفان من إرادة سياسية لتحقيق سلم دائم؛

٤ - يرحب بقبول حكومة جمهورية أنغولا، رسمياً، للمقترحات المقدمة بشأن المصالحة الوطنية من الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في أنغولا، ويحث الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على أن يحدو حذوها، ويشجع كلا الطرفين على الانتهاء، دون مزيد من التسويف، من وضع التفاصيل المتعلقة بما يسمح بالوصول بمحادثات السلم في لوساكا إلى خاتمة ناجحة؛

٥ - يوكّد من جديد استعداده للنظر فوراً في أي توصيات يقدمها الأمين العام لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا في حالة التوصل إلى تسوية سلمية شاملة؛

٦ - يعلن اعترافه إعادة النظر في دور الأمم المتحدة في أنغولا في حالة عدم التوصل في لوساكا إلى اتفاق بشأن السلم قبل انقضاء الولاية المدة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا؛

٧ - يقرر، في ضوء المفاوضات المباشرة المستمرة بين الطرفين، عدم القيام في الوقت الراهن بفرض التدابير الإضافية الواردة في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) ضد الاتحاد السوفيتي، ولكنه يكرّر الإعراب عن استعداده للنظر في أي وقت في اتخاذ خطوات أخرى في ضوء أمور من بينها توصية من الأمين العام إما بفرض التدابير الإضافية وإما باستعراض تلك المطبقة حالياً؛

٨ - يوكّد من جديد الالتزام الواقع على جميع الدول بالتنفيذ التام لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

<sup>٨٩</sup> المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

<sup>٩٠</sup> المرجع نفسه، الصفحة ١٤؛ وانظر أيضاً تعليقات ممثلي فرنسا والاتحاد

الروسي.

<sup>٩١</sup> S/PV.3384، الصفحات من ١٤ إلى ١٦.

<sup>٩٢</sup> S/1994/740 و Add.1.

حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة من ممثل الولايات المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>٩٤</sup>.

وذكر ممثل أنغولا أن حكومة بلده كانت متيقنة، عندما قبلت مقترحات الوساطة التي تنص على زيادة مشاركة يونيتا في أجهزة الحكومة المركزية وعلى مستوى حكومات المقاطعات والحكومات المحلية، من أن يونيتا ستحذو حذوها. بيد أن يونيتا قدّمت مطالب أخرى، مما يدل بوضوح على عدم استعدادها للدخول في حل تفاوضي. ومن صلاحيات مجلس الأمن اتخاذ جميع التدابير المتاحة له لمنع فشل محادثات السلام بسبب تعنت يونيتا. فمحادثات لوساكا غطت حتى الآن أكثر من ٩٠ في المائة من المسائل المدرجة في جدول الأعمال، والبند الوحيد المتبقي إنما ينتظر قبول يونيتا لمجموعة المقترحات. وتؤيد حكومة بلده بحزم التدابير المذكورة في الفقرة ٥ من مشروع القرار، وإن كانت ترى أن فترة السماح هي أطول مما ينبغي وأنه يتعين فرض التدابير بصورة تلقائية. وتؤيد حكومة بلده أيضاً تحديد أجل أقصى لانتهاه من المحادثات<sup>٩٥</sup>.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن يونيتا، بتصعيدها المنهجي لمطالبها وضربها عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن السابقة وبمقترحات الوساطة، إنما تجر المجلس على فرض جزاءات إضافية. وحذّر من أنه ما لم يبد المجلس أي حزم ضد يونيتا، فإن قيادتها التي تضع العراقيل ربما تعتبره تساهلاً من المجلس إزاءها<sup>٩٦</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٣٢ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يركد من جديد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤،

وإذ يركد من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرّر تأكيد الأهمية التي يعلقها على التنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يكرّر أيضاً تأكيد أهمية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في تعزيز عملية السلم ودفع عجلة التنفيذ التام لاتفاقات السلم،

وإذ يركد الأهمية التي يعلقها على قبول الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بلا تحفظ نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أُجريت في ٣٠

<sup>٩٤</sup> S/1994/770.

<sup>٩٥</sup> S/PV.3395، الصفحات ٣ إلى ٥.

<sup>٩٦</sup> المرجع نفسه، الصفحة ٧.

بشأن كل المبادئ المحددة باستثناء مسألة المصالحة الوطنية، أي في ما يتعلق بالتحديد بتوفير التسهيلات المناسبة إلى يونيتا. وفي ما يتعلق بالطرائق، قال إنّ المسائل الثلاث الأشد إثارة للخلاف تتعلق بمشاركة يونيتا في إدارة شؤون الدولة، وإعادة إقامة إدارة الحكومة في جميع أنحاء أنغولا؛ ووضع رئيس يونيتا في المستقبل. وقد طرحت الأمم المتحدة والدول المراقبة الثلاث، بعد مشاورات مكثفة، عدداً من المقترحات بشأن توزيع مناصب حكومية عليا على يونيتا. وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤، وافقت الحكومة على هذه المقترحات. وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أعلنت يونيتا أنها تقبل المقترحات ولكنها تطلب منصباً إضافياً من مناصب الحكم. وقد أوضح ممثل الأمين العام أن المقترحات تشكّل كلاً لا يتجزأ. وقال الأمين العام في هذا الصدد إنه، إذا ما أصرت يونيتا على رفضها قبول مجموعة المقترحات برمتها، قد ينظر في اتخاذ تدابير أخرى.

وذكر الأمين العام أيضاً أن كلا الطرفين يكتنفان عمليتهما العسكرية في كامل أنحاء البلد، مما خلّف خسائر فادحة وأضراراً كبيرة بالممتلكات وزاد من معاناة السكان. وقد كان أيضاً لاستمرار العمليات أثر في الحالة الإنسانية يدعو للأسف. وبالإضافة إلى توصيته إلى المجلس بأن يبحث على التعليق الفوري للمعارك، أوصى الأمين العام المجلس أيضاً بأن يضغط على الحكومة ويونيتا ليكتفلا على الفور بتقديم تصاريح وضمانات أمنية لإيصال المساعدة الغوثية إلى جميع البلدات، والامتناع عن أي عمل قد يعرّض للخطر سلامة الأفراد العاملين في مجال الإغاثة أو يعطل توزيع المساعدة الإنسانية على الشعب الأنغولي. وأوصى أيضاً بتمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر أخرى. وقال إنه، إذا تسنى التوصل إلى اتفاق في غضون هذه الفترة، سيوفد على الفور بعثة إلى أنغولا للاطلاع على الوضع وإعداد توصيات أخرى لعرضها على المجلس.

وفي إضافة للتقرير، أوصى الأمين العام، إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في أنغولا، بأن يبحث المجلس الطرفين، وبخاصة يونيتا، على اتخاذ الإجراءات اللازمة للسماح باستئناف المساعدة الإنسانية في جميع أجزاء البلد.

وفي الجلسة ٣٣٩٥، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (عمان) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات سابقة<sup>٩٧</sup>. ووجّه انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٢٨

<sup>٩٧</sup> S/1994/773.

٥ - يعلن استعداده لفرض تدابير إضافية ضد الاتحاد الوطني على النحو الوارد في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، إذا لم يقبل الاتحاد الوطني رسمياً، بحلول ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، المجموعة الكاملة للمقترحات المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة، ويعلن كذلك أنه في تلك الحالة سيقدر ما سيفرضه من تدابير أخرى؛

٦ - يرحب بما يقوم به الأمين العام من أعمال تحضيرية وخطط لمواجهة الطوارئ لتحقيق وجود مناسب للأمم المتحدة في أنغولا متى تم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة، ويؤكد من جديد استعداده للنظر فوراً في أي توصيات يقدمها الأمين العام في هذا الصدد؛

٧ - يعلن اعترامه استعراض دور الأمم المتحدة في أنغولا في حالة عدم التوصل في لوساكا إلى اتفاق للسلم قبل موعد انتهاء الولاية المحددة للبعثة؛

٨ - يؤكد من جديد الالتزام الواقع على جميع الدول بالتنفيذ التام لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛ وفي هذا السياق، يحث الدولتين المحاورتين اللتين لم تستجيبا حتى الآن استجابة جوهرياً للطلبات المقدمة من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن أنغولا للحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالانتهاكات المدعى وقوعها للحزبات أن تستجيبا لتلك الطلبات على الفور، ويطلب إلى اللجنة أن تقدم تقريراً إلى المجلس، بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، بشأن الامتثال لنظام الجزاءات، وخاصة بشأن الانتهاكات المحتملة لذلك النظام من جانب تلك الدولتين المحاورتين؛

٩ - يعرب عن استيائه الشديد لتكاثف الأعمال العسكرية الهجومية في جميع أنحاء أنغولا مما يتناقض مع القرار ٩٢٢ (١٩٩٤)، ويكرر تأكيد طلبه إلى كلا الطرفين وقف جميع العمليات العسكرية على الفور؛

١٠ - يعرب عن استيائه كذلك، في هذا الصدد، لتدهور الحالة الإنسانية، ويدين بشدة الأعمال التي تعرض للخطر جهود الإغاثة الإنسانية، وجميع الأعمال التي تمنع حركة الإغاثة الإنسانية وحركة موظفي الإغاثة الإنسانية بحرية ودون قيد؛

١١ - يحث بقوة، كلا الطرفين على القيام، فوراً، بمنح التصاريح والضمانات الأمنية لإمدادات الإغاثة إلى جميع الأماكن، والامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يعرض للخطر سلامة موظفي الإغاثة أو يحل بتوزيع المساعدة الإنسانية على الشعب الأنغولي؛

١٢ - يثني على الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي أسهمت بالفعل في جهود الإغاثة، ويناشد جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم على وجه السرعة المزيد من المساعدات إلى أنغولا لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يكفل إعلام المجلس بانتظام بالتقدم المحرز في محادثات السلم في لوساكا، وكذلك بالحالة العسكرية والإنسانية السائدة في أنغولا، ويطلب إلى الأمين العام، لتحقيق هذه الغاية، أن يقدم تقريراً في موعد أقصاه ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤؛

أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تحت رقابة الأمم المتحدة، والالتزام بالاتحاد الوطني التزاماً تاماً باتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يؤكد أيضاً أن قراراته المقبلة بشأن أنغولا ستأخذ في الاعتبار مدى ما يبديه الطرفان من إرادة سياسية لتحقيق سلم دائم،

وإذ يحث بقوة كلا الطرفين، وخاصة الاتحاد الوطني، على التحلي بأقصى قدر من المرونة وحسن النية في هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات الجارية في لوساكا، وعلى الامتناع عن القيام بأي أعمال يمكن أن تؤخر إتمامها في وقت مبكر وبنجاح،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في أنغولا ومنظمة الوحدة الأفريقية وبعض الدول المجاورة، ولا سيما زامبيا، وإذ يشجعهم على مواصلة جهودهم بهدف إيجاد حل مبكر للأزمة الأنغولية من خلال المفاوضات في إطار اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يشير إلى استعداده، من حيث المبدأ، وفقاً لقراره ٩٢٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، للنظر في الإذن فوراً بزيادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى مستواها السابق،

وإذ يلاحظ ببالغ القلق، مع ذلك، تكاثف العمليات العسكرية في جميع أنحاء إقليم أنغولا، مما يسبب معاناة واسعة النطاق للسكان المدنيين ويعوق اختتام محادثات السلم في لوساكا بنجاح والتنفيذ الفعال للولاية الحالية للبعثة،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الانتهاكات المدعى وقوعها للتدابير الواردة في الفقرة ١٩ من قراره ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ يساوره القلق أيضاً إزاء إطالة أمد محادثات السلم في لوساكا، واذ يؤكد من جديد الأهمية التي يعلقها على اختتام هذه المحادثات عاجلاً وبنجاح،

وإذ يؤكد أن على عائق الأنغوليين تقع المسؤولية في نهاية المطاف عن النجاح في تنفيذ اتفاقات السلم وأي اتفاق لاحق،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٢ - يقرر أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

٣ - يطلب إلى كلا الطرفين الوفاء بالتزامات التي أخذها على عاتقها في المحادثات في لوساكا، ويحثهما على مضاعفة جهودهما بهدف التعجيل بإتمام العمل بشأن النقاط المتبقية على جدول الأعمال، وتحقيق وقف فعّال ومستدام لإطلاق النار، وإبرام تسوية سلمية دون تسوية؛

٤ - يرحب بقبول حكومة جمهورية أنغولا، رسمياً، للمقترحات المقدمة بشأن المصالحة الوطنية من الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية، ويحث بقوة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على أن يحدو حدوها؛

١٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

وتكلم ممثل فرنسا بعد التصويت، فقال إنَّ المجلس أمهل الطرفين مراراً لانتهاه من المفاوضات، وأنَّ "صبر المجلس قد نفذ". وقال إنَّ فرنسا تدعو يونيتا إلى قبول المقترحات برمتها أو مواجهة جزاءات جديدة. واستدرك يقول إنَّه يشدّد على أن هدف المجلس ليس المعاقبة وإنما هو، على العكس، المساهمة في إعادة إحلال السلام والديمقراطية في أنغولا. وتكريساً لهذه الروح، أعاد المجلس تأكيد استعدادة رفع قوام البعثة حالما يتم التوصل إلى اتفاق<sup>٩٧</sup>.

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن القرار يعطي للقادة الأنغوليين خيارين، أولهما أن المعارك يجب أن تتوقف في كامل أنحاء البلد، وثانيهما أن يونيتا يجب أن تقبل مقترحات الوساطة بشأن المصالحة الوطنية التي قبلتها الحكومة بالفعل<sup>٩٨</sup>.

وقال ممثل المملكة المتحدة إنَّ مشروع القرار يعكس وجهة نظر المجلس المتخذة بالإجماع وهي أن المفاوضات لا يمكن تمديدتها إلى ما لا نهاية. وأعرب عن القلق إزاء تصعيد الأعمال القتالية، وقال إنَّه ليس بالمقبول ولا المثمر أن يواصل الطرفان هجماتها العسكرية في الوقت ذاته الذي يجريان فيه مفاوضات بالتوازي مع ذلك<sup>٩٩</sup>.

**المقرر المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤١٧):** بيان من الرئيس

في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٣٢ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>١٠٠</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أن ممثله الخاص سافر إلى أنغولا في ١٨ حزيران/يونيه لإجراء محادثات مع رئيس يونيتا، وإلى كاب تاون في ٢٣ حزيران/يونيه للاجتماع مع رئيس جنوب أفريقيا. وعقد ممثله الخاص أيضاً اجتماعات مع عدد من القادة الأفارقة بغية تسوية مسألة مشاركة يونيتا في إدارة شؤون الدولة، بما في ذلك المركز الخاص برئيس يونيتا وغيره من كبار المسؤولين. وفي ٧ تموز/يوليه، استضاف الرئيس مانديلا اجتماع قمة في بريتوريا حضره رؤساء أنغولا وزائير وموزامبيق، تقرر فيه تفعيل عمل لجنة أمن ودفاع بين أنغولا وزائير بعد طول انقطاع. وقال إنَّ حكومة أنغولا ويونيتا ينظران في نص لحل وسط اقترحتة الأمم المتحدة بشأن الطرائق المتعلقة بتحقيق المصالحة الوطنية. ولاحظ الأمين العام أن التقدم المحرز في محادثات لوساكا كان محدوداً

بالرغم من هذه الجهود. وأعرب عن أمله في أن تحسن الزيارة المتوقعة للسيد سافيمي إلى بريتوريا، بدعوة من الرئيس مانديلا، احتمالات تسوية المسائل المتعلقة. وناشد الأمين العام المجلس أن يبحث كلا الطرفين على وقف الأعمال العدائية من ذلك الحين فصاعداً والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرّض سلامة عمال الإغاثة للخطر أو يقطع توزيع المساعدة الإنسانية. وأعاد تأكيد اعتزامه إيفاد فريق متقدم إلى أنغولا لإعداد توصيات أخرى، في حالة ما إذا تم التوصل إلى اتفاق شامل.

وفي الجلسة ٣٤١٧، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجّه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٢٨ تموز/يوليه و ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ موجهتين من ممثل أنغولا إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام على التوالي<sup>١٠١</sup>. وقال إنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي، بالنيابة عن المجلس، بالبيان التالي<sup>١٠٢</sup>:

استعرض مجلس الأمن تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ بشأن الحالة في أنغولا، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤).

ويثني مجلس الأمن على الجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام ومثله الخاص والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في أنغولا ويشجعهم على مواصلة جهودهم لوضع حد للحرب الأهلية المدمرة وإحلال السلم في أنغولا عن طريق المفاوضات في إطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحث كلاً من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على تقديم تعاونهما الكامل غير المقيد إلى الممثل الخاص للأمين العام ليتسنى الوصول بمباحثات السلم في لوساكا إلى نهاية ناجحة في أقرب وقت ممكن.

ويعرب مجلس الأمن، مع ذلك، عن نفاذ صبره الواضح إزاء الطابع المديد للمفاوضات ويحدّر من أنه لا يمكن تأخير عملية السلم إلى ما لا نهاية. ويعتقد مجلس الأمن أن اتفاقاً شاملاً وعادلاً للسلم هو في متناول اليد ويحث الاتحاد الوطني للاستقلال لأنغولا بقوة على إظهار التزامه بالسلم وقبول مجموعة المقترحات الكاملة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة.

ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود التي بذلها رئيس جمهورية زامبيا السيد ف. شيلوبا تأييداً لعملية السلم في لوساكا.

<sup>٩٧</sup> المرجع نفسه، الصفحة ١١، وقد أدلى بتعليقات مماثلة ممثلاً للولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

<sup>٩٨</sup> S/PV.3395، الصفحة ٧.

<sup>٩٩</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

<sup>١٠٠</sup> S/1994/865

<sup>١٠١</sup> S/1994/889 و S/1994/926.

<sup>١٠٢</sup> S/PRST/1994/45

مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدي بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>١٠٤</sup>:

يحيط مجلس الأمن علماً بالمعلومات التي نقلتها إليه الأمانة العامة عن الحالة في أنغولا، لا سيما في ضوء الرسالة الموجهة من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى الممثل الخاص للأمم العام. ويعتبر المجلس أن هذه الرسالة تشكل القبول الرسمي المطلوب من جانب يونيتا للمجموعة الكاملة من المقترحات المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي قدمها إليها في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤ الممثل الخاص للأمم العام وممثلو الدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية.

إن مجلس الأمن يرحب بهذا التطور. فبقبول يونيتا للمجموعة الكاملة للمقترحات، تكون قد استوفت المتطلبات المنصوص عليها في هذا الشأن في قرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤). وفي هذا الصدد، وفي ضوء المفاوضات الجارية حالياً، وافق مجلس الأمن على ألا ينظر في الوقت الحاضر في فرض تدابير إضافية ضد يونيتا على النحو المبين في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

ويرى مجلس الأمن أنه، وبعد أن قبلت حكومة أنغولا ويونيتا المجموعة الكاملة المقترحات المصالحة الوطنية، أصبح الطريق ممهداً لاستكمال مفاوضات لوساكا في وقت مبكر من أجل التوصل إلى اتفاق شامل في إطار "اتفاقات السلم"، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحث المجلس كلا الطرفين على التوصل على اتفاق قبل انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويؤكد المجلس من جديد عزمه على إعادة النظر في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة مستقبلاً في أنغولا في حالة عدم التوصل إلى اتفاق للسلم بحلول ذلك التاريخ.

ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ من جراء استمرار النزاع المسلح في أنغولا. وهو يكرّر مطالبته الطرفين بالتوقف عن جميع العمليات العسكرية الهجومية، ويذكرها مرة أخرى بأن كل هذه الأعمال تهدد احتمالات التوصل إلى سلم عن طريق التفاوض. كما أن الجهود الرامية إلى جني مزايا عسكرية قصيرة الأجل، والتسوية في محادثات لوساكا للسلم، لن تعمل إلا على إطالة أمد الصراع واستمرار معاناة الشعب الأنغولي، وصرف المجتمع الدولي عن المشاركة في تقديم المساعدة إلى أنغولا.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء أي عمل يُرتكب ضد موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين في أنغولا، ويناشد جميع الأطراف ضمان أمن وسلامة موظفي وممتلكات الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية. ويؤكد مجلس الأمن أهمية تسهيل الحركة المطلقة لإمدادات الإغاثة الإنسانية وللعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء إقليم أنغولا.

وعلاوة على ذلك، يعرب مجلس الأمن عن امتنانه لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا السيد ن. مانديلا الذي عرض يد المعونة لمساعدة الطرفين على استكمال عملية السلم في لوساكا، ويوافق المجلس على أن هذه الجهود المفيدة تحتاج إلى بعض الوقت لكي تؤتي ثمارها.

وتأسيساً على ذلك، يقرر مجلس الأمن أن يؤجل مؤقتاً فرض تدابير إضافية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على النحو المشار إليه في الفقرة ٥ من قراره ٩٣٢ (١٩٩٤). ويؤكد مجلس الأمن استعدادة لفرض تدابير إضافية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا إذا ما وصل الاتحاد رفض قبول اقتراحات الوساطة المتعلقة بالمصالحة الوطنية في غضون شهر آب/أغسطس. ويعلن مجلس الأمن أنه سيبدأ بتجميع قائمة بتدابير ممكنة من هذا القبيل وأنه لن يتقبل أي ماطلة في عملية السلم.

ويذكر مجلس الأمن من جديد كلا الطرفين أن الأعمال العسكرية الهجومية تهدد كل ما تم إحراره من تقدم لغاية الآن في لوساكا وأن أي مزية عسكرية ميدانية تكتيكية لا تساوي الخسائر الضخمة في المعاناة البشرية التي يدفعها شعب أنغولا حالياً.

ويعرب مجلس الأمن عن أسفه إزاء الأعمال التي يقوم بها الطرفان كلاهما ولا سيما (يونيتا) والتي أفضت إلى تدهور الحالة البشرية، ويذكر أيضاً كلا الطرفين بمسؤوليتهما بتسهيل إيصال الإمدادات الإنسانية. ويدعو مجلس الأمن الطرفين إلى اتخاذ الخطوات الضرورية التي تكفل إمكانية استئناف الرحلات الغوثية إلى مالانجي وكويتو.

وإن المجلس إذ يشير إلى تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا (S/1994/825)، يذكر حكومات الدول الأعضاء المعنية بالتزامها بإرسال ردود جوهرية على طلبات اللجنة للحصول على المعلومات المطلوبة في ما يتعلق بانتهاكات الجزاءات المزعومة، ويحثها على القيام بذلك على نحو فعال ودون مزيد من التأخير. وستتناول المجلس، على سبيل الاستعجال، مسألة تعاون تلك الدول التي لم ترسل إلى اللجنة لغاية الآن رداً مرضياً، لكي يتخذ الإجراء المناسب بشأنها في حال عدم تلقي هذا الرد على الفور.

**المقرر المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٢٣):** بيان من

الرئيس

في الجلسة ٣٤٢٣، المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، دعا مجلس الأمن ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (إسبانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة من ممثل أنغولا إلى رئيس مجلس الأمن<sup>١٠٣</sup>. وقال إنّه قد أُذّن له، في أعقاب

أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة من ممثل أنغولا إلى رئيس مجلس الأمن<sup>١٠٦</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٤٥ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١)، المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، وجميع قراراته اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وفي التقرير الشفوي الذي أدلى به مبعوثه الخاص في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،  
وإذ يؤكد أيضاً أن القرارات التي سيتخذها في المستقبل بشأن دور الأمم المتحدة المقبل في أنغولا ستأخذ في الاعتبار مدى إظهار الطرفين تحليهما بالإرادة السياسية لتحقيق سلم دائم،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص وممثلو الدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في أنغولا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبعض الدول المجاورة، وإذ يشجعهم على مواصلة جهودهم الرامية إلى إيجاد حل مبكر للأزمة الأنغولية من خلال المفاوضات في إطار اتفاقات السلم، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يكرر الإعراب عن بالغ قلقه لاستمرار الأعمال القتالية العسكرية في جميع أنحاء إقليم أنغولا، مما يسبب للسكان المدنيين معاناة شديدة ويعرقل الوصول إلى خاتمة ناححة لمخاضات السلم في لوساكا والتنفيذ الفعلي للولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء ما يُدعى حدوثه من انتهاكات للتدابير المذكورة في الفقرة ١٩ من قراره ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ تقلقه أيضاً استتالة مدة مخاضات السلم في لوساكا، وإذ يعيد تأكيد الأهمية التي يعلقها على الاحتتام السريع والنجاح لهذه المخاضات،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وبالتقرير الشفوي الذي أدلى به مبعوثه الخاص في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

٣ - يطلب إلى الطرفين كليهما أن يفيا بالتزامات التي سبق أن أخذها على عاتقها خلال مخاضات السلم في لوساكا، ويحثهما

المقرر المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٣١): القرار ٩٤٥ (١٩٩٤)

في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٣٢ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>١٠٧</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنه أوفد بعثة رفيعة المستوى إلى أنغولا لإعداد تقييم عن حالة جهود الأمم المتحدة في مجالات صنع السلام، وحفظ السلام، والأنشطة الإنسانية. وقد اتسمت الحالة العسكرية بزيادة في الأعمال العدائية. وهناك أنباء على نطاق واسع تفيد بقيام القوات المسلحة الأنغولية ويونيتا بمحشد قواتهما في عدة أجزاء من البلد، والتأهب للقيام بمجمات وعمليات هجومية أخرى. أما على المستوى الإنساني، فقد واصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تعزيز الخطط لتنفيذ حملة تشمل البلد بأسره للتوعية بالألغام ووضع استراتيجية عمل شاملة بشأن الألغام. ويتواصل الاستعداد بشأن الأعمال المتعلقة ببرامج التسريح وإعادة الإدماج.

وقال الأمين العام إن التطورات في لوساكا كانت مشجعة، وبخاصة قبول يونيتا رسمياً لمجموعة المقترحات بشأن المصالحة الوطنية. بيد أن الحاجة تدعو إلى بذل جهود إضافية للتوصل بسرعة إلى اختتام ناجح لمخاضات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في حين سيبقى على جهود الأمم المتحدة، يتعين على الطرفين الاستفادة من الانفراج الذي جدّ في مخاضات السلام في الآونة الأخيرة. ولاحظ الأمين العام أيضاً أن استمرار الأعمال العدائية في كامل أنحاء البلد يهدّد التقدم المحرز حتى الآن. ووجّه الانتباه إلى استئناف الهجمات على الموظفين الدوليين من العاملين في مجال الإغاثة، فحث كلا الطرفين، وبخاصة يونيتا، على التعاون مع الأمم المتحدة وكفالة إيصال الإمدادات الإنسانية دون عائق إلى جميع المناطق. وقال إنّه يوصي في الأثناء بتمديد ولاية البعثة مرة أخرى لفترة قصيرة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، لإتاحة متسع من الوقت للانتهاء من المخاضات، واجتماعات المتابعة بين الممثلين العسكريين للطرفين، وتوقيع بروتوكولات لوساكا وإنجاز الأعمال التحضيرية لتوسيع البعثة.

وفي الجلسة ٣٤٣١، المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجّهه الرئيس (إسبانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات سابقة، وكذلك إلى رسالة مؤرخة ٢



ويطلب إلى الأمين العام، لهذه الغاية، أن يقدم إليه تقريراً في موعد أقصاه ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

١٥ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره النشط.

المقرر المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٥٥):  
القرار ٩٥٢ (١٩٩٤)

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وعملاً بقرار المجلس ٩٤٥ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا يتضمن النتائج التي توصلت إليها البعثة الموفدة إلى أنغولا<sup>١٠٧</sup>. وقد ذكرت البعثة أن مفهوم العمليات المتوخاة في التخطيط للطوارئ لتوسيع وجود الأمم المتحدة في أنغولا يتسق عموماً مع المبادئ والطرائق التي تم الاتفاق عليها حتى الآن في لوساكا. وستنفذ الخطة التنفيذية على ثلاث مراحل، هي: (أ) فك الاشتباك بين القوات الحكومية وقوات يونيتا، ويعقبه نشر مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ومراقبين من أفراد شرطتها لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه؛ (ب) رصد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لوقف إطلاق النار والتحقق منه، وتجميع قوات يونيتا، وجمع وتخزين الأسلحة والذخيرة، وعملية التسريح، وتشكيل القوات الأنغولية المسلحة، وإعادة دمج الشرطة؛ (ج) توحيد أنشطة المصالحة الوطنية، والانتهاة من العملية الانتحائية.

وقال الأمين العام إن محادثات السلام دخلت في مرحلتها الأخيرة، ومن المتوقع أن يتبع الانتهاء منها، بما في ذلك الاتفاق على جدول زمني لتنفيذ بروتوكول لوساكا، التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق، واجتماع بشأن الطرائق التقنية لإعادة إحلال وقف إطلاق النار، وتوقيع كلا القائدين على البروتوكول، وإنفاذ وقف إطلاق النار بصفة رسمية. وحث الأمين العام كلا الطرفين على أن يبذلا كل الجهود للانتهاء من محادثات السلام بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكفالة أن تسفر في أقرب وقت المحادثات العسكرية اللاحقة عن اتفاق بشأن المسائل العسكرية الهامة المتبقية. وأوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة الثانية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقال إن المجلس ربما يود النظر في اتخاذ قرار آنذاك للإذن بإعادة قوام البعثة إلى مستواه السابق. وسيطلب توطيد السلام أيضاً مواصلة دعم المجتمع الدولي لبرامج المساعدة الإنسانية التي تنطوي على عناصر يتصل الكثير منها مباشرة بتنفيذ بروتوكول لوساكا. ولذا، فإن من الأهمية بمكان أن يحترم الطرفان، وبخاصة يونيتا، حياد الأفراد العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية والتعاون مع الأمم المتحدة في تحديد أماكن وجود عمال الإغاثة المفقودين منذ آب/أغسطس ١٩٩٤.

على استكمال مفاوضاتهما بأسرع ما يمكن وبذل كل جهد لازم للتوصل إلى التوقيع على اتفاق لوساكا رسمياً قبل ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

٤ - يعلن في هذا السياق أنه لن يقبل أي إعاقه جديدة أو تسوية جديد في عملية السلم؛

٥ - يعلن كذلك أنه، نظراً لقبول الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا رسمياً لكامل مجموعة الاقتراحات المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة، ونظراً للمفاوضات الدائرة حالياً، فإنه لن ينظر في الوقت الراهن في فرض تدابير إضافية ضد الاتحاد الوطني على النحو المبين في الفقرة ٢٦ من قراره ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

٦ - يكرّر الإعراب عن اعتزازه أن يعيد النظر، في أي وقت، في دور الأمم المتحدة في أنغولا في حالة عدم التوصل إلى اتفاق سلم في لوساكا؛

٧ - يشجب بقوة تكثيف الأعمال العسكرية الهجومية في جميع أنحاء أنغولا، خلافاً للقرار ٩٣٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ويكرّر مرة أخرى طلبه أن يوقف الطرفان كلاهما، فوراً، جميع العمليات العسكرية؛

٨ - يؤكد استعدادة للنظر في الإذن بسرعة، بمجرد توقيع الطرفين بالأحرف الأولى على الاتفاق، وتوخياً لدعم ذلك الاتفاق في أولى وأحرج مراحلها، بإجراء زيادة سريعة في قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، بحيث يعود إلى المستوى الذي كان مأذوناً به في السابق؛

٩ - يؤكد كذلك استعدادة للنظر بسرعة في أي توصية يقدمها الأمين العام من أجل توسيع وجود الأمم المتحدة في أنغولا وذلك بمجرد التوقيع رسمياً على الاتفاق المنتظر إبرامه في لوساكا؛

١٠ - يدين أي عمل، بما في ذلك زرع الألغام البرية، يهدد تقدم المساعدة الإنسانية بلا عراقيل إلى كل من يحتاجها في أنغولا ويعرض للخطر حياة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، ويدعو جميع الأطراف، ولا سيما الاتحاد الوطني، إلى إبداء تعاونه التام في هذا المجال؛

١١ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء اختفاء أشخاص من العاملين في الإغاثة الإنسانية في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، ويطلب الأطراف المسؤولة عن ذلك بأن تفرج عنهم فوراً، ويطلب إلى جميع الأطراف، ولا سيما الاتحاد الوطني، أن تتعاون تعاوناً تاماً في التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة في مسألة اختفائهم؛

١٢ - يثني على الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي سبق أن ساهمت في جهود الإغاثة، ويناشد جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تمد أنغولا، بسرعة، بالمزيد من المساعدة بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة؛

١٣ - يلاحظ مع القلق استمرار ورود تقارير تفيد بحدوث انتهاكات لأحكام الفقرة ١٩ من قراره ٨٦٤ (١٩٩٣)، ويعد تأكيد واجب الدول الأعضاء، جميعاً، بتنفيذ ذلك القرار تنفيذاً تاماً؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يكفل إعلام المجلس بانتظام بالتقدم المحرز في محادثات لوساكا، وكذلك بالحالة العسكرية والإنسانية في أنغولا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٣ - يطلب إلى الطرفين احترام الالتزامات التي تعهدا بها بالفعل في المحادثات الجارية في لوساكا، ويحثهما على أن يبرما فوراً اتفاقاً، وأن ينفذا بعد ذلك على سبيل الاستعجال وفقاً لإطلاق النار يكون فعالاً ومستداماً ويحترم هذا الوقف احتراماً كاملاً؛

٤ - يأذن، في سبيل دعم تنفيذ اتفاق السلم في أولى وأحرج مرحله، بإعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى مستواه السابق البالغ ثلاثمائة وخمسين مراقباً عسكرياً ومائة وستة وعشرين من مراقبي الشرطة، مع عدد مناسب من الموظفين الدوليين والمحليين، على أن يجري وُزِع هؤلاء الأفراد الإضافيين لدى ورود تقرير من الأمين العام إلى المجلس فيغد أن الطرفين قد وقَّعا بالأحرف الأولى اتفاقاً للسلم وأنَّ وقفاً فعَّالاً لإطلاق النار قد تحقَّق؛

٥ - يَكرِّد من جديد استعداده للنظر فوراً، بمجرد التوقيع رسمياً على الاتفاق الذي سيعقد في لوساكا، في تقرير من الأمين العام يتضمن أي توصية بتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا، استناداً إلى تقديره للظروف التي تبرر ذلك، ويرحب بالتخطيط لمواجهة الطوارئ الذي قام به الأمين العام في هذا الصدد؛

٦ - يشجِّب استمرار الأعمال القتالية العسكرية في جميع أنحاء أنغولا خلافاً للقرارات ٩٢٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، و ٩٣٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، و ٩٤٥ (١٩٩٤) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ويكرِّد تأكيد مطالبته بأن يوقف الطرفان كلاهما جميع العمليات العسكرية فوراً؛

٧ - يشجِّب كذلك التدهور في الحالة الإنسانية، ويدين جميع الأفعال، بما في ذلك زرع الألغام البرية، التي تحدّد جهود الإغاثة الإنسانية أو تعرقلها، ويطلب بأن يمنح كلا الطرفين تصاريح وضمانات أمنية لعمليات إيصال الإغاثة إلى جميع المواقع، أو يمتنع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يعرِّض للخطر سلامة موظفي الإغاثة أو يعرقل توزيع المساعدة الإنسانية على الشعب الأنغولي؛

٨ - يكرِّد في هذا الصدد مطالبته الأطراف المسؤولة القيام فوراً بالإفراج عن العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية الذين احتُفوا في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، كما يكرِّد نداءه بالتعاون التام من جانب الطرفين، ولا سيما الاتحاد الوطني، في التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة في مسألة اختفائهم؛

٩ - يثني على الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي أسهمت فعلاً في جهود الإغاثة، ويناشد جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تسارع إلى تقديم مزيد من المساعدة إلى أنغولا لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة؛

وفي الجلسة ٣٤٤٥، المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجَّه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات سابقة<sup>١٠٨</sup>.

وبعد ذلك طُرِح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٥٢ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يَكرِّد من جديد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١

وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

وإذ يَكرِّد من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها

الإقليمية،

وإذ يكرِّد تأكيد الأهمية التي يعلقها على تنفيذ اتفاقات السلم وقرارات

مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً كاملاً،

وإذ يثني على جهود الأمين العام ومثله الخاص وقائد القوة وموظفي بعثة

الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في

أنغولا ومنظمة الوحدة الأفريقية وبعض الدول المجاورة، ولا سيما حكومة

زامبيا، وإذ يشجعهم على مواصلة جهودهم الرامية إلى إيجاد حل مبكر للأزمة

الأنغولية من خلال المفاوضات في إطار اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن

ذات الصلة،

وإذ يشجِّع التقدم الكبير المحرز مؤخراً في محادثات السلم في لوساكا،

وإذ يَكرِّد من جديد أهمية أن يبدي الطرفان مرونة وأن يتوصلا بالمحادثات إلى

خاتمة فورية وناجحة تحقِّق تسوية شاملة،

وإذ يعلن أن وضع العراقيل أو التسوية من جديد في عملية السلم لن

يكون مقبولاً،

وإذ يساوره بالغ القلق، مع ذلك، إزاء استمرار الأعمال القتالية

العسكرية في جميع أنحاء إقليم أنغولا، التي تسبب معاناة واسعة النطاق

للسكان المدنيين، وتعرقل جهود الإغاثة الإنسانية، والتي أضرَّت الاختتام

الناجح لمحادثات السلم في لوساكا وعوّقت التنفيذ الفعَّال للولاية الراهنة لبعثة

الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا،

وإذ يَكرِّد من جديد الالتزام الواقع على جميع الدول بالتنفيذ التام

لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر

١٩٩٣،

وإذ يشدّد أن على عاتق الأنغوليين تقع المسؤولية في حماية المطاف عن

النجاح في تنفيذ اتفاقات السلم وأي اتفاق لاحق،

حكومة أنغولا على أن تفسح المجال للرحلات الجوية إلى هومبو، لتمكين فريق التفاوض التابع لليونيتا من التشاور مع قيادته.

ويؤكد مجلس الأمن مرة أخرى أن أي عرقلة لعملية السلم ستكون غير مقبولة. وهو يحث حكومة أنغولا على أن تمارس سلطتها لوضع حد فوري لهذه الأنشطة العسكرية.

ويؤكد مجلس الأمن، في هذا المنعطف الخاص، أنه يلزم من الطرفين كليهما ألا يدخرا أي جهد في السعي إلى تحقيق سلم مستتب ودائم في أنغولا. ويدعوها إلى الوفاء بالتعهدات التي التزما بها في محادثات لوساكا، والتحلي بأقصى درجة من ضبط النفس والمسؤولية، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تعرّض التوقيع على البروتوكول في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ للخطر.

**المقرر المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٦٣):** بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٤٦٣، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن النظر في هذا البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجهت الرئيسة (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة من ممثل أنغولا إلى رئيس مجلس الأمن<sup>١١٢</sup>. ثم أعلنت أنها قد أُذِن لها، في أعقاب مشاورات أُجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن تدلي بالبيان التالي باسم المجلس<sup>١١٣</sup>:

يرحب مجلس الأمن بتوقيع ممثلي حكومة أنغولا و"يونيتا" على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في لوساكا. ومن شأن هذا البروتوكول واتفاقات "بسيس" إرساء الأساس لسلم دائم في أنغولا. ويجب على الطرفين في أنغولا، وقد وقعا على البروتوكول، أن يواصل إثبات التزامهما بالسلم عن طريق تنفيذ هذا الاتفاق التفصيلي للسلم تنفيذاً كاملاً وفي حينه. وأهم الأمور في هذا الصدد، وجوب احترام وقف إطلاق النار الذي يقضي به البروتوكول.

ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود التي بذلها دون كلل الأمين العام ومثله الخاص السيد أليون بلوندين بايي، التي كان لها دور بالغ الحيوية في التوصل إلى هذا الاتفاق. ويشي مجلس الأمن أيضاً على دور البلدان المراقبة لعملية السلم الأنغولية وعلى المداخلات البناءة من جانب الزعماء من جميع أنحاء أفريقيا. وفي الختام، يتوجه مجلس الأمن بالشكر إلى الرئيس فريدريك تشيلوبا وحكومة زامبيا التي تفضلت باستضافة هذه المفاوضات.

١٠ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يكفل إعلام المجلس بالتطورات الحاصلة في محادثات السلم في لوساكا وكذلك بالحالة العسكرية والإنسانية في أنغولا؛

١١ - يقر إبقاء هذه المسألة قيد نظره النشط.

وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت، فقالت إن المجتمع الدولي لن يعرض موظفي الأمم المتحدة إلى مخاطر هم في غنى عنها بإرسالهم إلى منطقة حرب. وقبل نشر قوة موسّعة لحفظ السلام في أنغولا، ستحتاج حكومة بلدها إلى دليل على أن الطرفين جادان في التمسك بوقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق السلام<sup>١١٤</sup>.

كذلك، ذكر ممثل فرنسا أن نشر الأفراد كان، بالرغم من أن المجلس أذن بإعادة قوام البعثة إلى ما كان عليه سابقاً، مرهوناً بتلقي مجلس الأمن تقريراً من الأمين العام يفيد بأن بروتوكول لوساكا قد وقّع عليه بالأحرف الأولى ويشهد على إحلال وقف فعلي لإطلاق النار بين الطرفين<sup>١١٥</sup>.

**المقرر المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٥٠):** بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٤٥٠، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد اعتماد جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجهت الرئيسة (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة<sup>١١٦</sup>. ثم أعلنت الرئيسة أنها قد أُذِن لها، بعد مشاورات أُجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن تدلي بالبيان التالي باسم المجلس<sup>١١٧</sup>:

في حين أن مجلس الأمن يرحّب بالتوقيع بالأحرف الأولى على بروتوكول السلم في لوساكا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فإنه يشعر بقلق عميق إزاء ما تفيد به التقارير الأخيرة من احتدام العمليات العسكرية، ولا سيما تلك التي تجري باتجاه هومبو، مما يعرض للخطر حياة المواطنين الأنغوليين والإنجاز الناجح لعملية السلم. وهو يكرّر طلبه إلى الطرفين أن يوقفا عمليات القتال العسكرية فوراً في جميع أنحاء أنغولا ويقوما، على وجه السرعة، بتنفيذ وقف فعلي لإطلاق النار.

ويشير مجلس الأمن إلى أن قيادة كل من الطرفين تحتاج إلى أن تتاح لها فرصة كافية للاجتماع بفرق التفاوض التابع لها من أجل التحضير للمحادثات العسكرية التي من المقرر الشروع فيها في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو يحث

<sup>١٠٩</sup> S/PV.3445، الصفحة ٣.

<sup>١١٠</sup> المرجع نفسه، الصفحة ٤.

<sup>١١١</sup> S/1994/1235 و S/1994/1241.

<sup>١١٢</sup> S/PRST/1994/63.

<sup>١١٣</sup> S/1994/1290.

<sup>١١٤</sup> S/PRST/1994/70.

ممكن. وبناءً على ما ورد أعلاه، ووفقاً للقرار ٩٥٢ (١٩٩٤)، أعلن الأمين العام عن عزمه على إعادة قوة البعثة إلى مستواها السابق ونشرها في جميع أنحاء البلد. وشدد على أن التوسيع الفعلي للبعثة يتوقف على التقيد الصارم من الطرفين بوقف فعلي لإطلاق النار وعلى توفيرها ضمانات وافية بشأن سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم. وقال إنَّ البعثة ستتولى، بالإضافة إلى مهامها، رصد جميع العناصر الرئيسية لبروتوكول لوساكا والتحقق منها وبذل المساعي الحميدة لدى الطرفين. وستقوم أيضاً عند الاقتضاء بعمليات التفتيش/التحقيق في الانتهاكات المزعومة، بشكل مستقل أو بالاشتراك مع الطرفين.

وفي الجلسة ٣٤٧٧، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام والرسالة المذكورة أعلاه في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (رواندا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات سابقة<sup>١١٨</sup>. ووجّه انتباههم أيضاً إلى رسالة من ممثل أنغولا موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، وإلى رسالة من ممثل مالي موجهة إلى الأمين العام، مؤرختين ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤<sup>١١٩</sup>.

واعتبر ممثل أنغولا أن بروتوكول لوساكا يمثل بداية مرحلة حاسمة من الحل النهائي للصراع الداخلي. وهو ما يعني أيضاً الامتثال لقوانين أنغولا وللمؤسسات الديمقراطية في البلد، على قدم المساواة مع سائر الأحزاب السياسية. بيد أنه أعرب عن قلق حكومة بلده إزاء التلكؤ المفرط بين توقيع الاتفاق وبدء سريان وقف إطلاق النار ووصول أول كتيبة من "الحوذ الزرق"، الأمر الذي قد يعرض للخطر الجدول الزمني لتنفيذ مختلف مراحل الاتفاق. لذا دعا إلى نشر عاجل لمراقبين تابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء الإقليم، بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا. وأضاف أنه بانتهاء الحرب تواجه حكومة بلده العديد من التحديات في الميادين الاجتماعية والإنسانية بما فيها إعادة الإدماج الاجتماعي لقوات يونيتا، وتوفير الدعم للملايين المشردين والملاجئين، وإعادة بناء الهياكل الأساسية ونزع السلاح، وهي مهام تأمل حكومة بلده أن تعالج بدعم مستمر من جانب المجتمع الدولي<sup>١٢٠</sup>.

وقبل التصويت، أعرب ممثل الاتحاد الروسي عن الأمل في أن يتحول التفاهم الذي تحقق في لوساكا إلى ثقة متبادلة خلال تنفيذ الاتفاقات الموقعة. وقال إنَّ وفد بلده يعتقد أن إيفاد أفراد تابعين للأمم

ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق التقارير التي تفيد باستمرار القتال في أنغولا. ويدكر المجلس الطرفين بالمسؤولية التي تقع عليهما بخصوص احترام اتفاق وقف إطلاق النار، الذي سيبدأ نفاذه في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، احتراماً كاملاً. وينتظر مجلس الأمن إلى تقرير مقدّم من الأمين العام يفيد بأن وقف إطلاق النار أصبح نافذاً، مما يتيح لوزع المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا أن يعزّز قدرات الأمم المتحدة على الرصد في أنغولا. وما زالت هذه المسألة قيد نظر مجلس الأمن.

**المقرر المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٧٧): القرار ٩٦٦ (١٩٩٤)**

في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٥٢ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا<sup>١١٥</sup>. وأفاد الأمين العام في التقرير بأنه رغم توقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وردت تقارير عن تجدد الاشتباكات حملت فيها كل طرف المسؤولية عن الهجمات على الطرف الآخر<sup>١١٦</sup>. لذا كان لا بد للطرفين من تنفيذ وقف إطلاق النار على الأرض، وإلا فإن العملية برمتها ستنتهي مجدداً. وأفاد الأمين العام أيضاً بأنه، نظراً إلى الدور الأوسع نطاقاً المنوط بالأمم المتحدة بموجب بروتوكول لوساكا، فقد أُوفد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر فريق مسح تقني إلى أنغولا للتثبت من خطط الطوارئ الموجودة إزاء الحالة الفعلية على الأرض وإعداد مقترحات لعملية موسعة. بيد أنه شدد على أنه كي تنظر الأمم المتحدة في تخصيص موارد ضخمة لإجراء توسيع كبير لعمليتها، يجب على الطرفين التقيد بالبروتوكول تقيداً تاماً. وحتى ذلك الوقت، أوصى بأن يمدد المجلس ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ودعا الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الجوانب الإنسانية من البروتوكول وتأهيل البلد وإعادة إعمارها.

وبرسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أفاد الأمين العام بأن وقف إطلاق النار قد دخل حيز النفاذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأنه وفقاً للمعلومات المتوافرة للبعثة، فإن وقف إطلاق النار صامد بصفة عامة رغم بعض الصعوبات الأولية<sup>١١٧</sup>. وقد أعرب الجانبان عن ارتياحهما إلى حد معقول عن حالة وقف إطلاق النار وطالبا بإجراء التوسيع المزمع للبعثة في أقرب وقت

<sup>١١٥</sup> S/1994/1376.

<sup>١١٦</sup> ترد نسخة من بروتوكول لوساكا في رسالة موجهة من ممثل أنغولا إلى رئيس

مجلس الأمن (S/1994/1441).

<sup>١١٧</sup> S/1994/1395.

<sup>١١٨</sup> S/1994/1396.

<sup>١١٩</sup> S/1994/1391 و S/1994/1394.

<sup>١٢٠</sup> S/PV.3497، الصفحات ٣ إلى ٦.

وإذ يؤكد أن الأنغوليين يتحملون المسؤولية النهائية عن التنفيذ الناجح لاتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٢ - يقرر، من أجل تمكين بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا من رصد وقف إطلاق النار المنصوص عليه في بروتوكول لوساكا، أن يمدد ولايتها حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥؛

٣ - يثني على حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لتوقيع بروتوكول لوساكا، وبختمها على الالتزام التام بوقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛

٤ - يؤكد أن المجلس سيرصد عن كثب الامتثال لوقف إطلاق النار ويطلب إلى الأمين العام أن يقيه على علم بأي تطورات ذات صلة؛

٥ - يطلب إلى الطرفين أن يفيًا بالالتزامات التي أخذها على عاتقها، وأن يواصل العمل معاً من أجل تحقيق المصالحة الوطنية على أساس اتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا؛

٦ - يرحب بما قرره الأمين العام، على النحو الذي ذكره في رسالته المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، من الشروع، وفقاً للقرار ٩٥٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، في إعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى مستواه السابق، على أن تتوقف الزيادة الفعلية على التزام الطرفين التام بوقف فَعَال لإطلاق النار وعلى توفيرهما لضمانات مرضية بشأن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة؛

٧ - يشجع الأمين العام، توكيماً لتعزيز قدرات التحقق لدى بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بمستواها الحالي، وكتدبير إضافي لبناء الثقة، على أن يواصل وُزج أفراد من البعثة في المناطق الريفية شريطة الامتثال التام من جانب الطرفين للشروط الواردة في الفقرة ٦ أعلاه؛

٨ - يلاحظ اعتراف الأمين العام بتقديم تقرير بشأن الولاية المحتملة لعملية جديدة للأمم المتحدة في أنغولا على أساس تقييمه للظروف التي تسوغ ذلك، بما في ذلك المحافظة على وقف إطلاق النار، على أن يشمل ذلك التقرير وصفاً تفصيلياً لنتائج جهوده الرامية إلى تحديد البلدان التي يحتتمل أن تساهم بقوات، ولأهداف العملية وقواعد عملها والنواحي المالية المتصلة بها، والتقدم المحرز في المناقشات مع حكومة أنغولا في ما يتعلق بإبرام اتفاق بشأن مركز القوات، ويرحب بالتخطيط لمواجهة الطوارئ الذي يقوم به الأمين العام حالياً في هذا الصدد، بما في ذلك مواصلة للمشاورات مع البلدان التي يحتتمل أن تساهم بقوات لتقييم مدى استعدادها للاشتراك في عملية موسعة لحفظ السلام في أنغولا؛

٩ - يعلن عن عزمه استعراض الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في أنغولا بحلول ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ على الأكثر، وذلك في ضوء التقرير المذكور أعلاه؛

١٠ - يرحب باستئناف تقديم مساعدة الإغاثة الإنسانية وازدياد تدفقها في جميع أنحاء أنغولا، ويطلب أن يقدم الطرفان تصاريح وضمانات

المتحدة إلى أنغولا ينبغي أن يتم بسرعة، مع الوُزج الفوري للمراقبين في الميدان<sup>١٢١</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٦٦ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:  
إنَّ مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ وجميع قراراته اللاحقة ذات الصلة، بما في ذلك قراره ٨٦٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ورسالته المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرّر الإعراب عن الأهمية التي يعلقها على التنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يشجعه توقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي يمثل خطوة هامة على طريق استعادة السلم الدائم والوفاق الوطني في أنغولا،

وإذ يؤكد من جديد استعداده للنظر فوراً في أي توصيات ترد إليه من الأمين العام بشأن توسيع وجود الأمم المتحدة في أنغولا، على أساس المحافظة على وقف إطلاق النار،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاص وقائد القوة وموظفو بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في أنغولا ومنظمة الوحدة الأفريقية وبعض الدول المجاورة، وخصوصاً زامبيا، والتي أدت إلى توقيع بروتوكول لوساكا، وإذ يشجعهم على مواصلة جهودهم الرامية إلى التنفيذ التام لاتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يعلن أن تحدّد وضع العقوبات أو التسوية في تنفيذ هذه الاتفاقات لن يكون مقبولاً،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بتجدد الاشتباكات في أنغولا بعد دخول وقف إطلاق النار المتفق عليه حيز النفاذ، مما يسبب معاناة للسكان المدنيين ويمكن أن يعرّض للخطر نجاح تنفيذ بروتوكول لوساكا ويعيق التنفيذ الفَعَال لولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا،

وإذ يؤكد من جديد الالتزام الواقع على جميع الدول بالتنفيذ التام لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

ومراقبته والتحقق منه، ومراقبة وقف إطلاق النار والتحقق من المعلومات الواردة من الحكومة واليونيتا، في ما يتعلق بقواتهما، والتحقق من جميع تحركات القوات ومراقبتها، والمساعدة في إنشاء مناطق الإيواء، والتحقق من انسحاب قوات اليونيتا، وإيوائها وتسريحها، ومراقبة هذه العملية، والإشراف على جمع وتخزين أسلحة اليونيتا، والتحقق من تحرك القوات المسلحة الأنغولية إلى الثكنات، ومراقبة اكتمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية، والتحقق من حرية تنقل الأشخاص وتداول السلع؛ (ج) الشرطة: التحقق من حياد الشرطة الوطنية الأنغولية، ونزع سلاح المدنيين، وإيواء شرطة الرد السريع، والترتيبات الأمنية الخاصة بقيادة اليونيتا، ومراقبة هذه الأنشطة؛ (د) الشؤون الإنسانية: تنسيق وتيسير ودعم الأنشطة الإنسانية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملية السلم. ولا سيما الأنشطة المتصلة بإيواء وتسريح الجنود وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، وكذلك المساهمة في أنشطة إزالة الألغام؛ (هـ) العملية الانتخابية: الإعلان رسمياً عن توافر جميع الشروط الجوهرية اللازمة لإجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية ودعم مجمل العملية الانتخابية والتحقق منها ومراقبتها<sup>١٢٥</sup>. وقال إن البعثة سيرأسها ممثله الخاص وسيضم عنصرها للشؤون السياسية أخصائيين في مجال حقوق الإنسان وقسماً لشؤون الإعلام يضم موظفين لإنشاء محطة إذاعية للبعثة. وبغية الاضطلاع بالولاية المقترحة، ستحتاج البعثة، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو ٧٧١ ٦ من الأفراد العسكريين، إلى ٣٥٠ مراقباً عسكرياً و ٢٦٠ من ضباط الشرطة. بيد أن الأمين العام أشار إلى أنه سيكون من الصعب تبرير نشر الجزء الرئيسي من أفراد المشاة التابعين للأمم المتحدة ما لم تنفذ الحكومة ويونيتا، وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه، المهام الأولية الأساسية التالية المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا وهي: الوقف الفعلي للأعمال القتالية والفصل الكامل بين قوات الحكومة وقوات يونيتا؛ وإنشاء آليات للتحقق؛ وإقامة وسائل اتصال موثوق بها بين الحكومة ويونيتا والبعثة؛ وتزويد الأمم المتحدة بجميع البيانات العسكرية ذات الصلة، بما في ذلك تفاصيل حركة القوات، والتحقق من ذلك؛ وتحديد جميع مناطق الإيواء وسحب القوات إلى أقرب الثكنات؛ والبدء في إزالة الألغام في وقت مبكر. وأعرب عن عزمه على أن يطلب إلى ممثله الخاص أن يقرر ما إذا كانت هذه المهام قد نُفذت بصورة مرضية قبل الشروع في النشر الفعلي لكتائب المشاة، وأن يبلغ المجلس بذلك<sup>١٢٦</sup>.

وذكر الأمين العام أن وقف إطلاق النار كان صامداً بصورة عامة. وعقدت اللجنة المشتركة، التي أنشئت عملاً ببروتوكول لوساكا، جلسات عدّة منذ عودة وفد يونيتا إلى لواندا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت سلسلة من الاتصالات الرفيعة المستوى الأخرى بين مسؤولي الحكومة ويونيتا منذ توقيع بروتوكول

أمنية لأغراض إيصال الإغاثة إلى جميع المواقع، وأن يمتنع عن أي عمل يمكن أن يعرّض للخطر سلامة موظفي الإغاثة أو يعرقل توزيع المساعدة الإنسانية على الشعب الأنغولي؛

١١ - يؤكد أنه يجب على الطرفين أن يجترأ ويضمنا سلامة وأمن الموظفين الدوليين في أنغولا؛

١٢ - يثني على الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي ساهمت بالفعل في جهود الإغاثة، ويناشد جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم بسرعة مزيداً من المساعدة إلى أنغولا من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام إبلاغ مجلس الأمن بالخطوات التالية التي ستتخذها الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج جيد التنسيق وشامل لإزالة الألغام في أنغولا؛

١٤ - يطلب/يضاً إلى الأمين العام أن يكفل إعلام المجلس بانتظام بأي تطورات أخرى تحدّ في تنفيذ اتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا، وبأنشطة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا؛

١٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

وقال ممثل المملكة المتحدة، متحدثاً بعد التصويت، إنّ الحالة على الأرض ما زالت هشة رغم توقيع اتفاق لوساكا. وهو لا يتوقع من المجتمع الدولي أن يفرض السلام في أنغولا، كما أنه غير مجهم لذلك. لذا فإن نشر عملية جديدة موسعة للأمم المتحدة لن يكون ممكناً إلا إذا ظل وقف إطلاق النار ثابتاً وأبدى الطرفان التزامهما بالسلام<sup>١٢٢</sup>.

كذلك، قال ممثل فرنسا إنّه على الطرفين الأنغوليين السعي إلى إتمام عملية السلام والمصالحة الوطنية. ويجب عليهما أيضاً التقيد باتفاق وقف إطلاق النار بما يجعل من الممكن نشر أفراد الأمم المتحدة<sup>١٢٣</sup>.

**المقرر المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ (الجلسة ٣٤٩٩): القرار ٩٧٦ (١٩٩٥)**

في ١ شباط/فبراير ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٦٦ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، تضمّن وصفاً مفصلاً لأهداف ومفهوم عملية جديدة للأمم المتحدة في أنغولا<sup>١٢٤</sup>. وقال الأمين العام في التقرير إنّ الولاية الجديدة ستتصف بسمات رئيسية هي: (أ) العنصر السياسي: المساعدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا بتوفير المساعي الحميدة والوساطة بين الأطراف؛ (ب) العنصر العسكري: الإشراف على فض الاشتباك بين القوات

<sup>١٢٢</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

<sup>١٢٣</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

<sup>١٢٤</sup> S/1995/97 و Add.1.

<sup>١٢٥</sup> S/1995/97، الفرع الرابع.

<sup>١٢٦</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٣٢.

أهمية تعبئة المعونات المالية والإنسانية، وناشد المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية تقديم الدعم إلى الحكومة. وختاماً، أعرب عن قلقه بشأن الفقرات ٦ و ٨ و ١٢ من مشروع القرار، وأضاف أن وفد بلده سيقدم مقترحات محددة لتحسين النص في الوقت المناسب<sup>١٣٠</sup>.

وأعرب ممثل ملاوي، متحدثاً باسم مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية<sup>١٣١</sup>، عن قلق أفريقيا من أنه ما لم يتخذ المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، تدابير عاجلة وملائمة للمحافظة على الرّخم، فإن عملية السلام برمتها ستكون معرضة للخطر بشكل خطير. ورأي أنه رغم مخاوف الذين حثوا على توخي الحذر من أي زيادة في المشاركة الدولية إلى أن يستتب السلام بشكل راسخ، فقد سئم الشعب الأنغولي الحرب وبات الوضع مختلفاً. لذا بحث وفد منظمة الوحدة الأفريقية المجلس على تيسير الإسراع في إنشاء ونشر البعثة الثالثة للتحقق. وقال إن الإسراع في نشر الآليات المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا من شأنه أن يشكّل عنصراً لبناء الثقة ويشجع الأطراف المعنية على المضي إلى أبعد من تطبيق عملية السلام<sup>١٣٢</sup>.

وقال ممثل البرتغال إنه يتفهم المنطق الكامن وراء النشر التدريجي للبعثة الثالثة للتحقق، ولكن وفد بلده يعتقد أنه يجب الحفاظ على المرونة في نشر قوات إضافية. ويجب على المجلس توخي الحذر قبل وضع الشروط التي يتعين الوفاء بها قبل أن تنتقل البعثة إلى مرحلتها التالية. وحذّر من أن المجلس، بإعطاء الطرفين فرصة للطعن في ما إذا استوفيت هذه الشروط أو لا، لا يسمح فقط بتأخير نشر مزيد من الأفراد بل يهدّد أيضاً بإخراج عملية السلام نفسها عن مسارها<sup>١٣٣</sup>.

وشدّد ممثل موزامبيق على أهمية التمسك بمبادئ السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأنغولا، وذلك تماشياً مع اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، قال إن حكومة بلده لن توافق على نشر أي عملية لحفظ السلام "مقيدة بشروط"، وإنما بالتالي تؤيد الرأي الذي أعرب عنه وفد أنغولا وهو ضرورة تفتيح بعض فقرات مشروع القرار كي يحظى بالموافقة التامة من قبل حكومة أنغولا<sup>١٣٤</sup>.

وقبل التصويت، أعرب ممثل نيجيريا عن تأييد وفد بلده لمشروع القرار، معتبراً أن فقراته لا تتضمن أي أحكام تنتقص من الحقوق السيادية لحكومة أنغولا ومن السلامة الإقليمية للبلد<sup>١٣٥</sup>.

لوساكا، في تحسين العلاقات بين الطرفين. وكان الممثل الخاص يعكف على وضع الصيغة النهائية للترتيبات اللازمة لعقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمي. ولاحظ الأمين العام أيضاً أن إيصال المساعدات الإنسانية تحسّن إلى حد كبير. وفي ضوء تلك العوامل الإيجابية، أوصى بأن تُنشأ فوراً عملية جديدة للأمم المتحدة في أنغولا - بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا - لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً.

وفي الجلسة ٣٤٩٩، المعقودة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي إسبانيا وأنغولا والبرازيل والبرتغال وتونس والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزائير وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسويد وغينيا - بيساو وكينيا وليسوتو وملاوي وموزامبيق وناميبيا والنرويج والهند وهولندا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووُجّهت دعوة أيضاً، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. ثم وجّه الرئيس (بوتسوانا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات سابقة<sup>١٣٦</sup>. ووجّه انتباههم أيضاً إلى عدّة وثائق أخرى<sup>١٣٧</sup>.

وأعلن ممثل أنغولا أن الوضع العسكري على الأرض هادئ وأن التقيد جارٍ بوقف إطلاق النار دون تسجيل حوادث كبيرة. وكانت اللجنة المشتركة تعمل بشكل طبيعي وجرى أيضاً التعجيل في فض الاشتباك بين القوات الحكومية وقوات يونيتا في مناطق التماس المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، رد زعيم يونيتا إيجاباً على دعوة من الرئيس الأنغولي من أجل عقد اجتماع مشترك في الأراضي الأنغولية. وأضاف أن حكومة بلده، آخذة في الاعتبار تلك التطورات الإيجابية، ترى أن الظروف مؤاتية لإنشاء البعثة الثالثة للتحقق ونشرها بسرعة وأكد الإعراب عن عزم بلده على بذل كل جهد ممكن لتيسير مهام البعثة عن طريق ضمان سلامتها وتوفير ما يلزم من تسهيلات لأداء عملها. وأعلن، في معرض إشارته إلى أن تنفيذ بروتوكول لوساكا قد يكلف ١,٢٦ مليار دولار<sup>١٣٨</sup>، وأن الحكومة الأنغولية ستقدم مساهمة عينية فورية بقيمة تناهز ٦٤,٧ مليون دولار لتغطية النفقات. وشدّد على

<sup>١٣٧</sup> S/1995/117

<sup>١٣٠</sup> S/PV.3499، الصفحات ٢ إلى ٥.

<sup>١٣١</sup> ضم وفد منظمة الوحدة الأفريقية وزراء خارجية أنغولا وبوتسوانا وتونس وجنوب أفريقيا وزامبيا وليسوتو وناميبيا، فضلاً عن ممثلين عن السنغال وغينيا - بيساو.

<sup>١٣٢</sup> S/PV.3499، الصفحات ٦ إلى ٨.

<sup>١٣٣</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

<sup>١٣٤</sup> S/PV.3499 (الاستئناف)، الصفحتان ٧ و ٨.

<sup>١٣٥</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

<sup>١٣٨</sup> رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا، يحيل بها نسخة من بروتوكول لوساكا (S/1994/1441)؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا، يحيل بها وثيقة بعنوان "تكلفة تنفيذ بروتوكول لوساكا" (S/1994/1451)؛ ورسالتان مؤرختان ١٧ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهتان من ممثل أنغولا إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، على التوالي (S/1995/51 و S/1995/94).

<sup>١٣٩</sup> انظر S/1994/1451

وإذ يرحب بتوقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بوصفه خطوة كبيرة صوب إقامة السلم وتحقيق الاستقرار في أنغولا،  
وإذ يكرّر تأكيد الأهمية التي يعلّقها على التنفيذ التام لـ "اتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،  
وإذ يحيط علماً بالجدول الزمني للتنفيذ الوارد في بروتوكول لوساكا،  
ولا سيما الحاجة إلى قيام حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بتوفير جميع البيانات العسكرية اللازمة للأمم المتحدة، والسماح بحرية الحركة وحرية تداول السلع، والبدء في عملية محدودة للفصل بين القوات حيثما تكون متلاحمة،

وإذ يرحب بالمحافظة على وقف إطلاق النار الممثل له عموماً حتى الآن،  
وإذ يرحب أيضاً بما أحرز من تقدم في الاجتماعات المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في شيبيا وفي ٢ و ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ في واكو كونغو بين رئيسي أركان القوات المسلحة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا،

وإذ يرحب كذلك بنشر قوات مراقبي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وبمساهمات الدول الأعضاء في تلك البعثة،  
وإذ يرحب بالعرض المقدم من حكومة أنغولا لتوفير مساهمات عينية كبيرة لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في أنغولا، حسبما ورد في الوثيقة المعنون "تكلفة تنفيذ بروتوكول لوساكا"،

وإذ يساوره بالغ القلق لأن تنفيذ بروتوكول لوساكا قد تأخر عن مواعده،  
وإذ يشدّد على ضرورة قيام رئيس جمهورية أنغولا، السيد جوزيه إدواردو دوس سانتوس، وزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، السيد جوناس سافيمي، بعقد اجتماع بينهما دون إبطاء، بغية تحقيق التزم السياسي اللازم من أجل التنفيذ الناجح لبروتوكول لوساكا،

وإذ يرحب بالوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى مجلس الأمن للاشتراك في النظر في الحالة في أنغولا،

١ - يُأذن بإنشاء عملية لحفظ السلام، هي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لمساعدة الطرفين على إحلال السلم وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا على أساس "اتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما وردت في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٥، بولاية مبدئية حتى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ ونشر للقوات بما لا يتجاوز ٧٠٠٠ من الأفراد العسكريين، بالإضافة إلى ٣٥٠ من المراقبين العسكريين و ٢٦٠ من مراقبي الشرطة، المشار إليهم في تقرير الأمين العام، مع العدد المناسب من الموظفين الدوليين والمحليين؛

٢ - يحث على الإسراع بنشر المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة لرصد وقف إطلاق النار؛

٣ - يُأذن بالنشر الفوري لما يلزم من عناصر التخطيط والدعم للإعداد لنشر قوات حفظ السلام، شريطة أن يظل الأمين العام مقتنعاً بوجود وقف فعّال لإطلاق النار ووجود آليات مشتركة فعّالة لرصده،

وقال ممثل الصين إن منظمة الوحدة الأفريقية، بإرسالها هذا الوفد الكبير الرفيع المستوى إلى نيويورك للمشاركة في مناقشات المجلس بشأن أنغولا، أثبتت استعدادها واستعداد البلدان الأفريقية، للمساهمة في تسوية النزاعات في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يعلّقوا أهمية كبيرة على حل المشاكل الأفريقية وتعزيز التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وذلك من أجل "مساعدة أنغولا في الانطلاق على طريق إعادة بناء السلم في وقت مبكر"<sup>١٣٦</sup>.

ورحب ممثل فرنسا بدور منظمة الوحدة الأفريقية في حل النزاع في أنغولا وشدّد على أن مشاركة المنظمات الإقليمية في حل الأزمات أمر حيوي لنجاح الأمم المتحدة. واعتبر أن مشروع القرار يقدم إطاراً كاملاً وولاية واضحة للبعثة الثالثة للتحقق على مدى السنتين المقبلتين. غير أنه أشار إلى أن اعتماده لن يعطي الطرفين الأنغوليين تفويضاً مطلقاً. وأكد أن المجلس سيعيد النظر في دور الأمم المتحدة في أنغولا إذا أفاد الأمين العام بأن التعاون المطلوب من الطرفين لم يتحقق<sup>١٣٧</sup>.

ودعا العديد من المتكلمين الآخرين الذين شاركوا في النقاش إلى الإسراع في نشر البعثة الثالثة للتحقق<sup>١٣٨</sup> في حين حدّر البعض من أن الشروط الواردة في مشروع القرار يمكن أن تعوق إحراز تقدم في العملية<sup>١٣٩</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٧٦ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يكرّم من جديد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ وجميع قراراته اللاحقة ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٥،

وإذ يكرّم من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

<sup>١٣٦</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

<sup>١٣٧</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

<sup>١٣٨</sup> S/PV.3499، الصفحة ٨ (الهند)؛ والصفحتان ١٠ إلى ١٢ (زامبيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (ليسوتو)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (إسبانيا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (هولندا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (تونس)؛ والصفحتان ١٨ إلى ٢٠ (البرازيل)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (الجزائر)؛ و S/PV.3499 (الاستئناف)، الصفحتان ٢ و ٣ (زيمبابوي)؛ والصفحتان ٣ و ٤ (السنگال)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (السويد)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (هندوراس)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (إيطاليا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (ألمانيا)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (رواندا)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٢٥ (عمان)؛ والصفحتان ٢٥ إلى ٢٧ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (الجمهورية التشيكية).

<sup>١٣٩</sup> S/PV.3499، الصفحتان ١٣ و ١٤ (ليسوتو).



١٣ - يطلب إلى حكومة أنغولا أن تبرم، في موعد لا يتجاوز ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، اتفاقاً مع الأمم المتحدة بشأن مركز القوات؛

١٤ - يشجع الأمين العام على أن يتابع على وجه السرعة العرض الذي قدمته حكومة أنغولا بتقديم مساعدة مباشرة للبعثة، وأن يورد هذا حسب الاقتضاء في اتفاق مركز القوات المشار إليه في الفقرة ١٣ أعلاه، وأن يستكشف مع حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا إمكانيات تقديم مساعدة إضافية كبيرة تتصل بحفظ السلام، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس عن نتائج هذه الجهود الاستكشافية؛

١٥ - يحث الدول الأعضاء على الاستجابة للطلب الذي وجهه إليها الأمين العام للمساهمة بأفراد ومعدات وموارد أخرى في البعثة من أجل تيسير نشرها المبكر؛

١٦ - يطلب جميع المعنيين في أنغولا بأن يتخذوا التدابير الضرورية لكفالة سلامة وحرية حركة أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الذين يجري نشرهم في إطار البعثة؛

١٧ - يرحب بوجود الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية، ويلاحظ، في هذا الصدد، الحاجة إلى استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال تعزيز السلم والأمن في أنغولا، والمساهمة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية في السيطرة على الأزمات وحل المنازعات؛

١٨ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

وقالت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت إن حكومة بلدها ترغب في التشديد على أن أي نشر لوحدات المشاة في إطار البعثة الثالثة للتحقق لا يمكن أن يمضي قدماً ما لم يفد الأمين العام في تقريره بأن بروتوكول لوساكا يُنفذ بشكل فعلي. ويمكن للأمم المتحدة والبعثة أن تساعد في عملية المصالحة الوطنية إلا أنه يقع على عاتق الطرفين أن يظهر بأفعالهما إرادتهما السياسية لتطبيق بروتوكول لوساكا. ولاحظت أن ولاية البعثة تنتهي لدى تحقيق أهداف البعثة الثالثة للتحقق، وقالت إنها أهداف تشعر أن بالإمكان تحقيقها في غضون سنتين<sup>١٤٠</sup>.

وقال ممثل المملكة المتحدة إن قرار المجلس زيادة حجم عملية الأمم المتحدة في أنغولا يؤكد على التزام المجلس بدعم شعب أنغولا في سعيه الطويل إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية. وقد أوضح القرار أيضاً أن المجلس ليس مستعداً للتغاضي عن مزيد من الإبطاء الكبير أو انعدام التعاون من جانب الطرفين. وقال إن حكومة بلده ترى في هذا القرار تأكيداً جديداً من المجتمع الدولي على التزامه باليات الأمم المتحدة لحل النزاعات التي تتخطى قدرات البلدان على حلها منفردة. ولكن، كما ورد مراراً في قرارات المجلس، شعب أنغولا هو المسؤول في نهاية المطاف عن مستقبل بلده. لذا يجب على حكومة أنغولا ويونيتا أن تثبتا أن المجتمع الدولي اتخذ القرار الصحيح. ومن شأن عقد اجتماع مبكر بين

وبأن الطرفين يسمحان بالتدفق الحر والأمن للمساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، ويأذن بالنشر اللاحق لما يلزم من العناصر الإضافية لإقامة مناطق تجميع تشغيلية لقوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا؛

٤ - يقرر أن يتم نشر وحدات المشاة على أساس تقرير من الأمين العام إلى مجلس الأمن مفاده أن الشروط الواردة في الفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام، ومنها الوقف الفعلي للأعمال العدائية، وتوفير جميع البيانات العسكرية ذات الصلة، وتحديد جميع مناطق التجميع، قد تم الوفاء بها، شريطة ألا يقرر المجلس خلاف ذلك؛

٥ - يشدد على الأهمية التي يعلقها على التنفيذ السريع لبرنامج جيد التنسيق وشامل لإزالة الألغام في أنغولا، حسبما ورد في تقرير الأمين العام، ويطلب إليه إبلاغ المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذه؛

٦ - يؤيد رأي الأمين العام الوارد في تقريره بشأن ضرورة توافر قدرة إعلامية فعّالة لدى البعثة، بما في ذلك إقامة محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة بالتشاور مع حكومة أنغولا؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس شهرياً بالتقدم المحرز في نشر البعثة وفي تنفيذ بروتوكول لوساكا، بما في ذلك المحافظة على وقف فعلي لإطلاق النار، وحرية وصول البعثة إلى جميع المناطق في أنغولا، وحرية تدفق المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء أنغولا، وامتثال حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا للالتزامات التي تعهد بها كل منهما بموجب بروتوكول لوساكا، ويطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كاملاً بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٥؛

٨ - يرحب باعتراف الأمين العام إضافة أخصائيين في حقوق الإنسان إلى العنصر السياسي للبعثة لمراقبة تنفيذ الأحكام المتصلة بالمصالحة الوطنية؛

٩ - يعرب عن اعترافه بإعادة النظر في دور الأمم المتحدة في أنغولا إذا ذكر الأمين العام أن التعاون المطلوب من الطرفين متأخر كثيراً أو غير منتظر؛

١٠ - يعلن اعترافه اختتام ولاية البعثة متى تحققت أهداف بروتوكول لوساكا وفقاً للجدول الزمني المرفق ببروتوكول لوساكا وتوقع الفراغ من الولاية بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧؛

١١ - يرحب بما قدمته الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من مساهمات كبيرة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الأنغولي، ويشجع تقديم مساهمات إضافية كبيرة؛

١٢ - يعيد تأكيد الالتزام الواقع على جميع الدول بالتنفيذ التام لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ويطلب من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا التوقف، خلال وجود البعثة في أنغولا، عن اقتناء الأسلحة والعتاد الحربي، حسبما أتفق عليه في "اتفاقات السلم"، وأن يكرّسا مواردهما بدلاً من ذلك للاحتياجات الإنسانية والاجتماعية ذات الأولوية؛

بعض المناطق، والقيود المفروضة على حرية التنقل. وأشار إلى أنه من المقرر بدء نشر وحدات المشاة التابعة للبعثة، وفقاً للجدول الزمني الذي وافق عليه مجلس الأمن، في ٩ أيار/مايو ١٩٩٥، وأن عملية النشر، مع ذلك، لا يمكن تنفيذها إلا إذا تمكن من إبلاغ المجلس، في موعد أقصاه ٢٥ آذار/مارس، بأن الطرفين امتثالا إلى درجة كبيرة للشروط المحددة في القرار ٩٧٦ (١٩٩٥). ولهذا، فقد حث الطرفين على اتخاذ الإجراءات العملية التي بدونها سيتحتم إرجاء نشر وحدات المشاة<sup>١٤٥</sup>. وفي غضون ذلك، فإن دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ وما تلاه من تحسُّن في الأوضاع الأمنية في البلد قد شجع التنقل السكاني والنشاط الاقتصادي، مما قلل من الاعتماد الشامل على المعونة الإنسانية. بيد أن المشردين وغيرهم من السكان الضعفاء لا يزالون في حاجة إلى مساعدة كبيرة، كما أن الألغام البرية لا تزال عائقاً خطيراً أمام حركة السكان والبضائع، وكذلك أمام استئناف النشاط الزراعي. وتتوقف قدرة الوكالات الإنسانية على مواجهة هذه المشاكل على قيام الجهات المانحة بالتمويل الكامل والفوري للبرنامج الإنساني المحدد في النداء المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ١٩٩٥.

وفي الجلسة ٣٥٠٨، المعقودة في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجّه الرئيس (الصين) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أنغولا<sup>١٤٦</sup>.

ثم أشار الرئيس إلى أنه قد أُذِن له، عقب مشاورات أُجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس<sup>١٤٧</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٥ بشأن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

ويرحب مجلس الأمن بما ارتآه الأمين العام من أن وقف إطلاق النار ظل قائماً بصفة عامة. كما يرحب باستمرار وُزَع المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة إلى مواقع خارج لواندا. بيد أنه يلاحظ أن هذا الوُزَع تكثفه تعقيدات بسبب عدم التعاون التام من جانب الأطراف، لا سيما يونيتا. وقد حدث خلال الشهر الذي أعقب اعتماد قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥) عدد من التطورات التي تثير قلقاً عميقاً لدى المجلس. وهي تتضمن عدم إحراز تقدم في فض الاشتباك حول أوغبيغ ونيغابيه، وتساعد التوترات خلال الأسابيع القليلة الماضية خاصة في المنطقة الشمالية، وعدم وجود تراخيص أمنية لزيارة بعض المناطق، وفرض القيود على حرية تنقل أفراد البعثة، وشن هجمات على القرى، وزرع الألغام، والتحرك

الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمي أن يبعث بالإشارة الصحيحة في هذا الصدد<sup>١٤١</sup>.

وقال الرئيس، متحدثاً بصفته ممثل بوتسوانا، إن وجود وزراء الخارجية الأفارقة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في المجلس يشير إلى الأهمية التي توليها أفريقيا للصراع في أنغولا. ورأى أن عمليات حفظ السلام، بحكم طبيعتها، مكلفة وعرضة للانهيار، على نحو ما أظهرته التجارب السابقة بوضوح. ويمكنها أيضاً أن تشكّل مصدراً للهدر وتحويلاً للموارد الشحيحة التي يمكن استخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتبر أن عملية الأمم المتحدة في أنغولا لن تكون سهلة؛ وأن نجاحها أو عدمه سيتوقف إلى حد كبير على صبر جميع المعنيين وتفهمهم وتعاونهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تعوق الشروط العديدة هذه العملية. وأعرب عن تأييده لاستمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا بعد انتهاء ولاية البعثة من أجل مساعدة الشعب على التكيف مع حياة جديدة<sup>١٤٢</sup>.

وأعرب ممثل أنغولا، في معرض تأكيده لأعضاء المجلس على التزام حكومة بلده بجميع قرارات مجلس الأمن، عن أسفه لأن القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) يتضمن حكماً ينتهك بروتوكول لوساكا. وقال، في إشارة إلى الفقرة ١٢ من القرار، إنه يتضمن عناصر قد تضرر بالحكومة الشرعية لأنغولا<sup>١٤٣</sup>.

**المقرر المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٠٨):** بيان من الرئيس

في ٥ آذار/مارس ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٧٦ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس التقرير المرحلي الأول عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا<sup>١٤٤</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أن ممثله الخاص واصل جهوده لتيسير تنفيذ بروتوكول لوساكا، وأنه اجتمع على انفراد مع رئيس حركة يونيتا ورئيس أنغولا. وأكد كل من الطرفين استعداده للمشاركة في الاجتماع المقترح. وأعرب الأمين العام عن أمله في عقد هذا الاجتماع دون تأخير، بحيث يمثل ذلك إشارة إلى المجتمع الدولي بأن المصالحة الوطنية قد بدأت فعلاً.

وأفاد الأمين العام أيضاً بأن وقف إطلاق النار ظل قائماً بصفة عامة، وأن حدة التوتر قد خفت بصورة ملحوظة في مناطق عديدة. وقد تباطأ نشر البعثة في الأرياف من جزاء حوادث إطلاق النار على طائرة البعثة التي قامت بها يونيتا مؤخراً، وعدم توافر تراخيص أمنية لزيارة

<sup>١٤١</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ إلى ٢٣.

<sup>١٤٢</sup> المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ إلى ٣٠.

<sup>١٤٣</sup> المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

<sup>١٤٤</sup> S/1995/177.

<sup>١٤٥</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٢٥.

<sup>١٤٦</sup> S/1995/192.

<sup>١٤٧</sup> S/PRST/1995/11.

ويؤيد مجلس الأمن استنتاجات الأمين العام التي مفادها أنه يجب أن يصدر عن حكومة أنغولا ويونيتا ما يدل بالفعل على التعاون وحسن النية في تنفيذ العملية السلمية. ويذكر الطرفين بأن وُزِعَ الوحدات التابعة للبعثة لن يتم ما لم تُستوف الشروط الواردة في الفقرة ٣٢ من تقريره المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٥. وقد أحاط مجلس الأمن علماً بصفة خاصة بقول الأمين العام إنه إذا لم يتمكن من إفادة المجلس بحلول ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥ عن امتثال الطرفين لهذه الشروط، فلن يكون ممكناً ضمان بدء وُزِعَ البعثة في ٩ أيار/مايو ١٩٩٥. ولن يكون هناك متسع من الوقت إذا ضاعت الفرصة التي يتيحها بروتوكول لوساكا وقرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥). ويضم المجلس صوته إلى الأمين العام في دعواته الطرفين إلى القيام الآن باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان بدء وُزِعَ هذه الوحدات في ٩ أيار/مايو ١٩٩٥ كما هو مقرر. ويطلب إلى الأمين العام أن يقيمه على علم بالتطورات التي تحدث في هذا الشأن.

**المقرر المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥١٨):** بيان من الرئيس

في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٧٦ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الثاني عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا<sup>١٤٨</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنه أوفد مستشاره الخاص، في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥، لزيارة أنغولا وتسليم رسالتين إلى الطرفين وإجراء مناقشات معهما بشأن التدابير التي يتعين عليهما اتخاذها على نحو عاجل بغية السيطرة على الحالة العسكرية وضمان احترام وقف إطلاق النار. وطلب من مستشاره الخاص إجراء تقييم بشأن ما إذا كانت الحالة في أنغولا تتيح نشر بعثة الأمم المتحدة الثالثة. وقد أبدى الرئيس دوس سانتوس وكبار المسؤولين الحكوميين، خلال تلك المناقشات، تأييدهم للنشر المبكر لوحدات المشاة التابعة للبعثة. وكان الأمين العام قد أبلغ المجلس، استناداً إلى تقرير مستشاره الخاص، برسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس، بأنه، على الرغم من وجود مخاطر معينة، ينوي الاستمرار في الأعمال التحضيرية المتعلقة بعملية النشر<sup>١٤٩</sup>.

وأبلغ الأمين العام أيضاً بأن وقف إطلاق النار ظل قائماً بصفة عامة، وأن مستوى الانتهاكات ظل منخفضاً نسبياً. وعلاوة على ذلك، فإن المرحلة الأولى من فصل القوات قد أُجريت بصورة ملائمة. وتحسنت الحالة الإنسانية، على الرغم من التوترات التي استمرت في أجزاء من البلد، في حين بقيت حالة الألغام خطرة.

وأشار الأمين العام إلى حدوث تطورات مشجعة في عملية السلام، لاحقاً لزيارة التي قام بها مستشاره الخاص إلى أنغولا، وقال إن

غير المأذون به للقوات والأنشطة العسكرية الجوية، وشن الهجمات على طائرات الأمم المتحدة، خاصة الاعتداء الذي ارتكبه يونيتا في كويكاس في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥. ويدعو المجلس الأطراف، خاصة يونيتا، إلى الامتناع عن هذه الأنشطة، ووقف الدعاية السلبية، وزيادة تعاونها مع بعضها البعض ومع الأمم المتحدة من خلال اللجنة المشتركة، وإلى التعاون الكامل مع العمليات الإنسانية.

ويعيد المجلس دعوته للرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمي إلى الاجتماع دوناً تأخير وذلك كمؤشر على التزامهما المشترك بالعملية السلمية. ويحث حكومة أنغولا ويونيتا على وضع الصيغة النهائية للترتيبات لتحقيق هذه الغاية على الفور، من أجل تأمين الزخم السياسي الضروري للتنفيذ الناجد لبروتوكول لوساكا. ويشجع المجلس أيضاً الدول المراقبة لعملية السلم، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والبلدان المجاورة المشاركة في العملية، على مواصلة جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل لعملية السلم.

ويعيد مجلس الأمن تأكيد الالتزامات الواقعة على عاتق جميع الدول بتنفيذ أحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) تنفيذاً كاملاً، ويؤكد دعوته إلى حكومة أنغولا ويونيتا بالتوقف عن حيازة الأسلحة والأعتدة الحربية، على النحو المتفق عليه في "اتفاقات السلم".

ويلاحظ مجلس الأمن أن الأمم المتحدة تقوم حالياً مع حكومة أنغولا بتقديم الخدمات الأساسية وتيسير الوصول إلى المرافق الرئيسية كالموانئ والمطارات بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وتعدّ الاستجابات المبكرة والإيجابية من طرف حكومة أنغولا لاحتياجات الأمم المتحدة في هذا الصدد أساسية بالنسبة لوُزِعَ البعثة. ويدعو المجلس الطرفين إلى الإسراع في استكمال المهام الأولية بما يضمن الوُزِعَ العاجل لوحدات البعثة. ويعيد المجلس تأكيد الأهمية التي يعلّقها على توصل حكومة أنغولا والأمم المتحدة إلى اتفاق بشأن مركز القوات في موعد لا يتجاوز ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥ على النحو الذي تدعو إليه أحكام الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥). وسيظل المجلس يرصد التطورات التي تحدث في هذه المجالات عن كثب.

ويشني مجلس الأمن على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما تبذله من جهود مستمرة لتوزيع مواد الإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء أنغولا. ويؤكد مجدداً على الأهمية التي يعلّقها على وضع برنامج جيد التنسيق وشامل لإزالة الألغام يُسهّم، في جملة أمور، في تحسين السوقيات المتعلقة بالعمليات الإنسانية. ويدعو كلا الطرفين إلى التعاون مع الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية في وضع هذا البرنامج. ويشجب المجلس قتل أربعة من موظفي منظمة "كاب أنامور" غير الحكومية في ٢ آذار/مارس، وهم ثلاثة أنغوليين وألماني، أثناء قيامهم بأنشطة تتعلق بإزالة الألغام، فضلاً عن الهجمات التي شنت في الشهر الماضي على طائرة تابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية، وعلى عمليات النقل البري. ويذكر الطرفين بمطالباته المتكررة بأن يكفّ عن القيام بجميع الأعمال التي يمكن أن تعرّض سلامة أفراد المساعدة الإنسانية في أنغولا للخطر.

<sup>١٤٨</sup> S/1995/274.

<sup>١٤٩</sup> S/1995/230.

يرحب بتحسين فرص وصول البعثة إلى المناطق التي يسيطر عليها يونيتا، ولكنه يلاحظ أن بعض قادة يونيتا المحليين ما زالوا يرفضون القيود على حركة أفراد البعثة، ويطلب إلى يونيتا ضمان الوصول إلى تلك المناطق دون قيد.

ويدعو المجلس الطرفين إلى التعاون على الوجه التام مع الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال اللجنة المشتركة، وكفالة سلامة أفراد البعثة والمنظمات غير الحكومية، وهو يلاحظ مع الارتياح أن أعضاء اللجنة المشتركة، ومن بينهم ممثلو حكومة أنغولا، قد التقوا بالدكتور سافيمي في فيلوندو في ٧ نيسان/أبريل وأنه أكد علناً في ذلك الاجتماع التزامه بروتوكول لوساكا. وهو يكرّر تأكيد دعوته لعقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمي على سبيل الاستعجال، لأن هذا الاجتماع يمكن أن يساعد في تحسين مناخ الثقة وأن يعطي دفعة لعملية السلم في أنغولا.

ويرحب مجلس الأمن بما قرره الأمين العام من الشروع في الأعمال التحضيرية اللازمة لوزع وحدات المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ويشير إلى أنه قد دُكر الطرفين الأنغوليين بأنه يجب عليهما تنفيذ المتطلبات الواردة في بروتوكول لوساكا دون إبطاء، وتزويد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بالدعم السوقي الذي لا غنى عنه، والقيام بالمهام الأساسية مثل إزالة الألغام وإصلاح طرق النقل الرئيسية وتعيين مناطق الإيواء، وإتاحة وزع كتائب المشاة التابعة للأمم المتحدة إلى أنغولا في أيار/مايو ١٩٩٥. ويعرب المجلس عن تأييده التام للأمين العام في هذا الصدد، ويؤكد ضرورة تنفيذ بروتوكول لوساكا على الوجه التام. ويرحب بعزمه على وزع كتائب المشاة على مراحل. ويشدّد على الأهمية التي يعلّقها على قيام حكومة أنغولا بتوفير الدعم السوقي المتوخى للبعثة. ويرحب في هذا السياق بموافقة حكومة أنغولا على السماح لعمليات الأمم المتحدة بالوصول على الوجه الكامل إلى مطار كاتومبيلا، ويطلب إلى حكومة أنغولا ضمان تمديد العمل بهذا الترتيب طوال الفترة التي تحتاجها البعثة. وهو يرحب أيضاً باعتراف حكومة أنغولا القيام بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بإبرام اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مركز القوات.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزام جميع الدول بتنفيذ أحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) تنفيذاً كاملاً، ويعلن أن من شأن استمرار تدفق الأسلحة على أنغولا بما يخالف أحكام "اتفاقات السلم" والقرار ٩٧٦ (١٩٩٥) أن يسهم في انعدام الاستقرار في البلد ويقوّض الجهود المبذولة لبناء الثقة.

ومما يبعث على التشجيع لدى مجلس الأمن أن الأمين العام قد أصبح بمقدوره الإبلاغ عن تحقّق تقدم شامل في الحالة الإنسانية خلال الشهر الذي انقضى منذ أن قدّم تقريره الأخير إلى المجلس. وهو يطلب إلى الطرفين مواصلة تيسير الوصول إلى جميع مناطق البلد من أجل إيصال المساعدة الإنسانية. كما يطلب إلى الطرفين مرة أخرى احترام سلامة وأمن جميع أفراد المساعدة الإنسانية في أنغولا. ويؤيد الدعوة التي وجهتها الدول الثلاث المرابية لعملية السلم في أنغولا إلى الطرفين للتعاون تماماً على إطلاق سراح جميع المحتجزين بسبب الحرب من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية، فضلاً عن إطلاق سراح

وتيرة تنفيذ بروتوكول لوساكا قد تسارعت. وأحرز تقدم أيضاً على مستوى تدعيم وقف إطلاق النار، وفُصل القوات، وحرية تنقّل البعثة، والمناقشات بشأن وسائل الإدماج الشامل لقوات يونيتا في صفوف الجيش الوطني، ومجالات حاسمة أخرى. وتجري ترتيبات إرسال وحدات المشاة التابعة للبعثة على قدّم وساق. وفي هذا الصدد، ذكّر الطرفين بأنهما ما لم يمتثلا دون تأخير للالتزاماتهما بموجب اتفاق لوساكا، وما لم يقدموا الدعم اللوجستي إلى البعثة، فإنه لن يتردد في التوصية بإرجاء أو إيقاف نشر تلك الوحدات. وحذّر أيضاً من التوقعات غير المبررة بأن وصول قوات الأمم المتحدة سيحل المشاكل الملحّة التي يتعين على الأنغوليين حلها بأنفسهم. وجدد الأمين العام دعوته إلى الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمي لعقد اجتماع دون تأخير. وقال إن اجتماعهما سيوفر زخماً قوياً لعملية المصالحة الوطنية.

وفي الجلسة ٣٥١٨، المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن التقرير المرحلي الثاني للأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (الجمهورية التشيكية) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا<sup>١٥٠</sup>.

ثم أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، عقب مشاورات أُجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدي بالبيان التالي باسم المجلس<sup>١٥١</sup>:

نظر مجلس الأمن في التقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا.

ويرحب مجلس الأمن بما أكدّه الأمين العام من أن وقف إطلاق النار قائم بوجه عام، وأن مستوى انتهاكات وقف إطلاق النار ظل منخفضاً نسبياً. ويرحب المجلس أيضاً باستمرار وزع المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا إلى مواقع الأفرقة والمقار الإقليمية خارج لواندا، وبما أوردّه في تقريره عن حدوث تقدم في عدد من المجالات الهامة، منها إقامة اتصال مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وإنجاز المرحلة الأولى للفصل بين القوات، وإجراء مناقشات بشأن وسائل إدماج يونيتا في الجيش الوطني. وهو يثني على الطرفين لما يبذلانه من جهود في هذا الصدد.

ويلاحظ مجلس الأمن أن هناك عدداً من التطورات التي تدعو إلى القلق. وتشمل هذه التطورات التقارير التي تفيد باستمرار الأعمال والاستعدادات العسكرية، وبصفة خاصة الهجوم الذي شنّه السلاح الجوي الأنغولي على مهبط الطائرات في أندولو، والإخفاق في إنجاز المرحلة الثانية من الفصل بين القوات بحلول ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وفرض بعض القيود على وصول بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إلى المرافق العسكرية الحكومية، والاعتداءات التي وقعت مؤخراً على أفراد البعثة والمنظمات غير الحكومية. وهو

<sup>١٥٠</sup> S/1995/296

<sup>١٥١</sup> S/PRST/1995/18

سانتوس والسيد سافيمي عن اتفاقات ملموسة. إلا أنه أكد مجدداً أنه لن يتردد في التوصية بإرجاء نشر القوات أو وقفه إذا لم يف الطرفان بالتزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكثّر الإعراب عن قلقه إزاء بطء التقدم في عملية إزالة الألغام وفتح الطرق الرئيسية وإصلاح المطارات وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية. ودعا الأمين العام الطرفين إلى تأمين جميع المرافق والخدمات الضرورية، فضلاً عن الأفراد الذين وعد الطرفان بتوفيرهم للشروع في إزالة الألغام. وأشار إلى أن تحسن الحالة الأمنية مكن الوكالات الإنسانية من الوصول إلى مناطق جديدة، مما زاد من إمكانية مساعدتها للسكان المدنيين. ولهذا فقد شدّد على ضرورة أن تواصل الدول الأعضاء دعمها للأنشطة الإنسانية القائمة في أنغولا وأن تعمل بسرعة على دفع مبالغ المساهمات التي تعهدت بتقديمها خلال اجتماع الجهات المانحة الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩٥. ودعا أيضاً الطرفين إلى التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها ومع المنظمات غير الحكومية للتشجيع على توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في جميع أرجاء البلد.

وفي الجلسة ٣٥٣٤، المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، أشار الرئيس (فرنسا) إلى أنه قد أذن له، عقب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يبدلي بالبيان التالي باسم المجلس<sup>١٥٣</sup>:

نظر مجلس الأمن في التقرير المرحلي الثالث للأمين العام المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وفي الإحاطة الشفوية المقدمة من الأمانة العامة.

ويرحب مجلس الأمن بالتطورات الإيجابية في أنغولا. ويرحب بوجه خاص بالاجتماع الذي عقد بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمي يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ في جو إيجابي وأعطى زهما جديداً لتوطيد عملية السلم وتعزيز المصالحة الوطنية في أنغولا. ويشي مجلس الأمن على جهود الممثل الخاص للأمين العام، والدول المراقبة لعملية السلم في أنغولا، ودول المنطقة، وبصفة خاصة رئيس زامبيا، وهي جهود ساعدت على عقد هذا الاجتماع. ويعرب المجلس عن أمله في أن يؤرخ هذا الاجتماع ل بداية حوار منظم وبناء بين رئيس أنغولا وزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

ويحيط مجلس الأمن علماً مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول لوساكا المتعلق بجملة أمور منها الحد من انتهاكات وقف إطلاق النار، وفض اشتباك القوات، والتعاون بين الطرفين وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وتوقيع اتفاق مركز القوات، وتوفير المرافق السوقية للبعثة. ويرحب المجلس بالوئع الجاري لوحدة دعم بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، ويؤكد أهمية وئع كتائب المشاة التابعة للبعثة الثالثة في الموعد المناسب.

جميع المواطنين الأجانب الذين تم إلقاء القبض عليهم أو تقديم معلومات عن مصيرهم.

وفي حين يحيط المجلس علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الشامل لإزالة الألغام، يلاحظ أيضاً ما ذكر في تقرير الأمين العام من أن الحالة المتعلقة بالألغام في أنغولا ما زالت خطيرة. ولذلك بحث المجلس كلا الطرفين على دعم وتيسير إزالة الألغام والامتنال تماماً للأحكام ذات الصلة من بروتوكول لوساكا. ويرحب في هذا السياق بما ذكره الممثل الخاص للأمين العام عقب الجلسة ١٣ للجنة المشتركة من أن حكومة أنغولا ويونيتا قد تعهدا بوضع ٨٠٠ فرد و ٤٠٠ فرد على التوالي تحت تصرف البعثة لأغراض أنشطة إزالة الألغام.

وسواصل مجلس الأمن رصد الحالة في أنغولا عن كثب. وهو يتطلع إلى التقرير الشهري التالي للأمين العام، ويطلب إليه أن يكفل، في غضون ذلك، إيقاءه على علم بالتطورات في أنغولا وباحتمالات وئع كتائب المشاة التابعة للبعثة على الفور.

**المقرر المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٣٤):** بيان من الرئيس

في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٧٦ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الثالث عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا<sup>١٥٤</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أن أعمال التحضير لعقد لقاء بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمي دخلت مرحلة متقدمة، وأنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال الاجتماع وبشأن التفاصيل العملية. وقام الممثل الخاص للأمين العام بزيارة إلى لوساكا، زامبيا، في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ لمناقشة الترتيبات النهائية للقاء. وقال الأمين العام أيضاً إنه في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ تم التوقيع على الاتفاق المتعلق بمركز القوات الخاص ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وأبلغ الأمين العام أيضاً باستمرار التقييد عموماً بوقف إطلاق النار، وحدث انخفاض آخر في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار، إلا أنه قال إن الحالة ظلت مشوبة بالتوتر في عدّة مناطق، حيث واصل الطرفان احتلال مواقع متقدمة والقيام بمجمعات متفرقة على السكان المحليين، وإجراء تحركات بين قواتهما. وأضاف أنه رغم وجود بعض المشاكل، استكملت تقريباً المرحلة الثانية لعملية فصل القوات، كما أنجز نشر المراقبين العسكريين التابعين للبعثة، وبات عنصر الشرطة المدنية جاهزاً للتشغيل تماماً.

وأشار الأمين العام إلى أن تنفيذ بروتوكول لوساكا دخل مرحلة جديدة. وحدث تحسن ملحوظ في المناخ السياسي العام في البلد وفي مواقف الطرفين. وأعرب عن أمله في أن يفضي اللقاء بين الرئيس دوس

دوس سانتوس والسيد سافيمي عقدا اجتماعاً في لوساكا في ٦ أيار/مايو ١٩٩٥، وفي مناقشتهما، تعهد القائدان بالتعاون لتدعيم السلم في أنغولا وتنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا. واتفقا أيضاً على عقد اجتماع آخر في لواندا في موعد لم يتحدد.

وذكر الأمين العام أيضاً أنه يوجد استمرار في التقييد عموماً بوقف إطلاق النار، وحدوث انخفاض مستمر في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار، وأنه يُتوقع، حسب الجدول الزمني المنقح، وصول أول كتيبة مشاة إلى أنغولا خلال الأسبوع الأول من حزيران/يونيه، وأن من المقرر نشر الكتيبة الثانية في النصف الأول من تموز/يوليه، والكتيبة الثالثة في النصف الثاني من تموز/يوليه، وأن إرسال المزيد من مشاة الأمم المتحدة سيتوقف على التقدم الذي يحرزه الطرفان في فتح الطرق الموصلة الرئيسية وفي مجال إزالة الألغام.

وأشار الأمين العام إلى أن تنفيذ بروتوكول لوساكا قد دخل مرحلة جديدة وواعدة، بعد انعقاد الاجتماع الذي طال انتظاره بين قائدي الطرفين. وشجع الأمين العام القائدين بقوة على أن يتبعوا بنشاط المسائل التي ناقشها وأن يعقدا اجتماعاً آخر في لواندا في أقرب وقت ممكن. وأفاد أيضاً بأنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في تنفيذ بروتوكول لوساكا، فإن عملية السلام تأخرت عن المواعيد المحددة لها، وأن الإجراءات التي اتخذها الطرفان مؤخراً للشروع في إزالة الألغام وإصلاح الطرق يجب تعزيزها للتعجيل بجرية نقل الأشخاص والبضائع في كامل أرجاء البلد وتيسير نشر قوات الأمم المتحدة داخله. وحث الأمين العام المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود الحيوية، لا سيما عن طريق توفير المعدات الضرورية. وحث أيضاً الطرفين على تصميم طرائق لتشكيل القوات المسلحة المتكاملة الجديدة وبدء الأعمال التحضيرية لتسريح قوات يونيتا وانسحاب القوات الحكومية إلى الثكنات. وأشار الأمين العام إلى أنه كلما ازدادت عملية السلام زخماً اكتسب دور المساعدة الإنسانية في دعم وتعزيز السلام أهمية إضافية. وناشد المجتمع الدولي أن يقوم على وجه الاستعجال بتجديد مخزونات المعونة الإنسانية لأنغولا.

وفي رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥<sup>١٥٥</sup>، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقريركم المرحلي الرابع المتعلق بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وهم يعربون عن ترحيبهم بما أبلغتم عنه من تطورات إيجابية في أنغولا، بما في ذلك استمرار وقف إطلاق النار، وبدء وُزْع وحدات المشاة التابعة للأمم المتحدة، والقرار المتعلق بقوام القوات المسلحة الأنغولية في المستقبل، وتحسين الوصول إلى جميع أنحاء البلد لتقديم المساعدة الإنسانية. وهم يؤيدون بقوة الحوار الجاري بين الطرفين الأنغوليين ويشجعون على عقد اجتماع آخر بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمي.

على أن القلق يساور مجلس الأمن إزاء بطء التقدم المحرز في مجالات أخرى. وهو يشدد على ضرورة زيادة تعاون الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا" مع الأمم المتحدة في تنفيذ جميع الأحكام الرئيسية لبروتوكول لوساكا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإذ يرحب المجلس بالإفراج عن المجموعة الأولى من الأسرى، فإنه يحث الطرفين على التعجيل بهذه العملية. وينبغي إيلاء الاهتمام العاجل من قبل الطرفين والأمم المتحدة لإيواء جنود "يونيتا" وانسحاب القوات الحكومية إلى ثكناتها كيما يتاح دمج قوات "يونيتا" في الجيش والشرطة الوطنيين وفقاً لبروتوكول لوساكا. ويشدد المجلس أيضاً على أهمية إتمام عملية فض الاشتباك وتحسين حلقات الاتصال مع "يونيتا" في جميع المناطق. وهو يذكّر بالشروط الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٧٦ لُوَزْع وحدات المشاة ويطلب إلى الطرفين في أنغولا أن يتخذوا جميع الخطوات اللازمة لضمان الوفاء بهذه الشروط سريعاً، لإتاحة الوُزْع السريع في مختلف مناطق أنغولا لوحدة مشاة مستدامة قادرة على القيام بما يوكل إليها من مهام.

ويشدد مجلس الأمن بوجه خاص على الحاجة الملحة إلى وضع برنامج لإزالة الألغام ويطلب إلى الطرفين أن يقدموا، وفقاً لما تعهدا به، الأموال والمعدات اللازمة لتنفيذ البرنامج، وبدء عمليات كسح الألغام على الطرق الرئيسية الخاضعة لسيطرتهما. وتتسم إزالة الألغام وفتح الطرق الرئيسية وإصلاح المطارات وغيرها من الهياكل الأساسية بأهمية بالغة بالنسبة لُوَزْع وحدات المشاة التابعة للبعثة على وجه السرعة، وتوزيع المعونة الإنسانية، وعودة المشردين إلى ديارهم. ويدعو مجلس الأمن الجهات المانحة، فضلاً عن الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية إلى دعم جميع أنشطة إزالة الألغام دعماً فعالاً.

ويحيط مجلس الأمن علماً مع الارتياح بتحسين الأوضاع الإنسانية في أنغولا، ويطلب إلى الطرفين أن يتعاونوا بلا قيود مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الإنسانية لتيسير توزيع المعونة في جميع المناطق وأن يضاعفا جهودهما لضمان أمن عمليات النقل الإنسانية وأمن أفراد البعثة. كما يطلب من الدول الأعضاء مواصلة دعم الأنشطة الإنسانية الجارية في أنغولا والقيام في أقرب فرصة ممكنة بسداد التبرعات المعلنة خلال اجتماع الجهات المانحة الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩٥.

وسيواصل مجلس الأمن رصد الحالة في أنغولا عن كثب، ويتربص صدور التقرير الشهري المقبل للأمين العام.

**المقرر المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥:** رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس المجلس

في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٧٦ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الرابع عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا<sup>١٥٤</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أن الرئيس

مراقبين لحقوق الإنسان في جميع المقاطعات تقريباً. وتواصل تحسُّن الحالة في أنغولا كنتيجة مباشرة لعملية السلام وللوجود الموسَّع للأمم المتحدة في البلد.

ولاحظ الأمين العام أن النشر التدريجي للمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة والقوات التابعين للأمم المتحدة ساعد على تدعيم وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من التوترات والحوادث العسكرية العرضية، فقد تقيّد الطرفان بروح بروتوكول لوساكا. ورحب في ذلك الصدد بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بشأن الجدول الزمني المعدّل والمعجّل لتنفيذ البروتوكول. وقال إنّه ينبغي في الوقت نفسه القيام دون إبطاء باعتماد برنامج شامل وعادل وعملي لتشكيل القوات المسلحة الجديدة. ولم يكن هناك بد أيضاً من الإسراع في تبادل السجناء وإعادة الجنود المرتزقة إلى أوطانهم، وتعزيز حرية حركة الناس في جميع أنحاء البلد، وتعجيل أنشطة إزالة الألغام. وأوصى في غضون ذلك بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة ستة أشهر، حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦.

وفي الجلسة ٣٥٦٢، المعقودة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أنغولا والبرازيل، بناءً على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (إندونيسيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات سابقة<sup>١٥٧</sup>.

وتكلم ممثل بوتسوانا قبل التصويت، فذكر أنه على الرغم من أن تقرير الأمين العام تناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لعملية السلام في أنغولا، فإن وفد بلده لم يتوقع أن يكون ذلك جزءاً من ولاية لحفظ السلام، وأعرب عن أمله في أن يواصل المجتمع الدولي الإسهام الحقيقي في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لأنغولا<sup>١٥٨</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٠٨ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ وجميع قراراته اللاحقة ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥،

وإذ يرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ عن الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى أنغولا،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامة أراضيها،

ويلاحظ أعضاء المجلس مع القلق أنّ، على الرغم من إحراز تقدم كبير في تنفيذ بروتوكول لوساكا، فإن عملية السلم لا تزال متأخرة عن موعدها المحدد. ولا يزال القلق يساور أعضاء المجلس إزاء مشكلة الألغام في البلد. فعدم إحراز تقدم في إزالة الألغام لا يؤثر على وُزْع البعثة في أنغولا فحسب ولكن أيضاً على قدرة السكان على العودة إلى ديارهم واستئناف نشاطهم الزراعي. وعليه فإن أعضاء المجلس يؤيدون نداءكم الموجه إلى الطرفين بأن يعزّزا ما قاما به من إجراءات مؤخراً في ميداني إزالة الألغام وإصلاح الطرق والجسور. وهم متفقون على أن من واجب المجتمع الدولي تقديم الدعم لهذه الجهود الحيوية. ويؤيدون أيضاً نداءكم الموجه إلى الطرفين بوضع أساليب لتشكيل القوات المسلحة الموحدة الجديدة والبدء باستعدادات لتجميع قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وانسحاب شرطة الرد السريع إلى الشككات.

وقد علم أعضاء مجلس الأمن مع الأسى أنه، في حادثين مأساويين، لقي أحد مراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة حتفه وجرح أحد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، وهم يشيرون في هذا الصدد إلى مسؤولية الطرفين عن سلامة وأمن جميع أفراد الأمم المتحدة في أنغولا، وسيواصل أعضاء المجلس رصد الحالة في أنغولا، ويتطلعون باهتمام إلى تقريركم التالي.

**المقرر المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٦٢): القرار ١٠٠٨ (١٩٩٥)**

في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٧٦ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا<sup>١٥٦</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنه منذ الاجتماع الذي عُقد في ٦ أيار/مايو بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمي، تكثفت الاتصالات الرفيعة المستوى التي أقيمت بين الحكومة ويونيتا. وفي أواخر شهر حزيران/يونيه، قام وفد رفيع المستوى تابع لليونيتا بزيارة لواندا ليستعرض مع الحكومة الطرائق العملية للتعجيل بتنفيذ بروتوكول لوساكا. وقد تمخض الاستعراض عن وضع وثيقة عمل شاملة وقّعها الطرفان. وأبلغ المجلس أيضاً بأنه قام بزيارة أنغولا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ لتقييم الحالة في الميدان. وناقش خلال زيارته مع الطرفين السبل والوسائل اللازمة للتعجيل بتنفيذ عملية السلام، كما استعرض الاحتياجات اللازمة لتعمير البلد.

وأفاد الأمين العام كذلك بأن التقدم المحرز ظل بطيئاً في مجال فض الاشتباك بين القوات وإزالة الألغام وإنشاء مناطق الإيواء. وكانت هناك أيضاً مزاعم بزور الألغام من جديد في بعض أجزاء البلد. وعلاوة على ذلك، سجّل الطرفان الأنغوليّان شكاوى بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان. واستجابة لذلك، أنشأت البعثة وحدة فرعية صغيرة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان ورصد تنفيذ الأحكام ذات الصلة من بروتوكول لوساكا. واعتزم الأمين العام زيادة قوام تلك الوحدة بغرض وضع

<sup>١٥٧</sup> S/1995/646.

<sup>١٥٨</sup> S/PV.3562، الصفحتان ٥ و ٦.

٥ - بحث حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على الالتزام الدقيق بالجدول الزمني المنقح لتنفيذ بروتوكول لوساكا، وبذل جهود متضافرة للتعجيل بتلك العملية؛

٦ - يؤكد على أهمية إكمال العملية الانتخابية، كما هو منصوص عليه في بروتوكول لوساكا؛

٧ - يطلب إلى حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يعتمدا دون مزيد من التأخير برنامجاً شاملاً وعملياً لتشكيل القوات المسلحة الجديدة، وأن يعجلاً بتبادل الأسرى وإعادة المرتفعة إلى بلدانهم، بغية تعزيز حرية تحرك الناس في كافة أنحاء البلد؛

٨ - يحيط علماً بما لاحظته الأمين العام من تقدم في إقامة اتصالات ثلاثية بين الطرفين الأنغوليين والبعثة، ويطلب من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا تعيين ضابط اتصال لدى المقار الإقليمية للبعثة على وجه الاستعجال؛

٩ - بحث الطرفين على القيام فوراً بوضع نهاية حاسمة لعملية زرع الألغام مجدداً، ولما ذكر من تحركات غير مأذون بها للقوات؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل نشر وحدات المشاة التابعة للبعثة، وأن يعجّل بذلك، كلما تحسنت الظروف المتعلقة ببقاء القوات وتوظيفها، بهدف توصل البعثة إلى قوامها الكامل في أقرب وقت ممكن؛

١١ - بحث حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على توفير المعلومات اللازمة للبعثة وكفالة حرية تحركاتها، بما في ذلك الوصول إلى جميع المرافق العسكرية بصورة تامة ودون عائق، بما يمكنها من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بشأن تحليله لتحقيق أهداف بروتوكول لوساكا وولاية البعثة في ضوء ما أحرري من تعديلات في الجدول الزمني لنشرها؛

١٣ - يشدد على الحاجة إلى نشر المعلومات بموضوعية من خلال محطة الإذاعة التابعة للبعثة، وعلى ضرورة قيام حكومة أنغولا بتقديم جميع التسهيلات اللازمة لتشغيل الإذاعة على الفور؛

١٤ - يؤكد الأهمية التي يوليها لنزع سلاح السكان المدنيين، ويحث على أن يبدأ ذلك دون مزيد من التأخير؛

١٥ - يلاحظ مع القلق اشتداد حدة أعمال العنف التي ترتكبتها الجماعات التي لا تتبع أي طرف، ويطلب إلى جميع الأطراف السعي من أجل السيطرة على هذه الجماعات التي تهدد عملية السلم ونزع سلاحها؛

١٦ - يأذن للأمين العام بأن يزيد، حسب الاقتضاء، قوام وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة؛

وإذ يكرّر الإعراب عن الأهمية التي يعلّقها على تنفيذ حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لـ "اتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً تاماً،

وإذ يحيط علماً بالاتفاق الذي توصلت إليه حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بشأن الجدول الزمني المعدل والمعجل لتنفيذ بروتوكول لوساكا،

وإذ يشيد بما يبذله الأمين العام وممثله الخاص، والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في أنغولا من جهود متواصلة لتسهيل تنفيذ بروتوكول لوساكا وتوطيد وقف إطلاق النار وعملية السلم التي دخلت مرحلة جديدة ومشجعة،

وإذ يلاحظ أن الحالة في معظم أنحاء البلد تتسم بدرجة من الهدوء، وإن كان القلق يساوره بشأن عدد انتهاكات وقف إطلاق النار،

وإذ يرحب بالاجتماع الذي عُقد في لوساكا في ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ بين رئيس أنغولا، السيد جوزيه إدواردو دوس سانتوس، وزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، السيد جوناس سافيمي، الذي أدى إلى تبيد الشكوك وإلى تكثيف الاتصالات الرفيعة المستوى بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا،

وإذ يدرك أن النشر التدريجي للمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة والقوات التابعة للأمم المتحدة قد أسهم إسهاماً كبيراً في توطيد وقف إطلاق النار،

وإذ يرحب بالتزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة والدعم إلى أنغولا في ما تبذله من جهود في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال التعمير، وإذ يسلم بأهمية هذه المساعدة في المحافظة على بيئة يسودها الأمن والاستقرار،

وإذ يعرب عن القلق إزاء ما يتردد عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وإذ يدرك ما يمكن لمراقبي حقوق الإنسان أن يسهموا به في بناء الثقة في عملية السلم،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تموز/ يوليه ١٩٩٥؛

٢ - يقرّ تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦؛

٣ - شني على حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لالتزامهما بعملية السلم ويلاحظ التقدم المحرّز حتى الآن في تنفيذ بروتوكول لوساكا؛

٤ - يعرب عن القلق إزاء البطء في تنفيذ بروتوكول لوساكا، وخاصة الفصل بين القوات، وإزالة الألغام، وإنشاء مناطق التجميع، ويتوقع من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، أن يعملوا بالتعاون مع البعثة، على إتمام الترتيبات من أجل إنشاء مناطق التجميع، وإكمال عملية الفصل بين القوات، والتعجيل بعملية إزالة الألغام؛



مكوّن حقوق الإنسان في البعثة. وقال إن وجود مراقبي حقوق الإنسان الإضافيين سيساعد على ضمان احترام الحقوق الأساسية وإبراز الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق وضع مستقر وديمقراطي في أنغولا<sup>١٦٠</sup>.

وذكر ممثل أنغولا أن الآمال في صنع السلام وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي تبدو قريبة المنال بصورة متزايدة. وقال إن الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي في أعقاب التوقيع على بروتوكول لوساكا وفُرت زخماً أساسياً لعملية السلام وساعدت على الحد من التشاؤم الأولي. وقد ساهم وجود "أصحاب الخوذ الزرقاء" التابعين للأمم المتحدة والأنشطة التي يقومون بها في مناخ الانفراج وفي الاحترام العملي لأحكام بروتوكول لوساكا. غير أن الاضطلاع الكامل بولاية البعثة لن يتحقق إلا إذا توافرت لها الوسائل الكافية وإلا إذا اتسع نطاق أنشطتها ليطل كافة أنحاء البلد. وعلى الرغم من التقدم الهام المحرز بالفعل، ظلت بعض العوامل الخطيرة قائمة. وتأخر تنفيذ بروتوكول لوساكا عن مواعده خمسة أشهر، بسبب عدم تجميع قوات يونيتا العسكرية في مناطق إيوائها، والتأخر الناجم عن ذلك في التشكيل النهائي للجيش الوطني الوحيد للبلد. وشملت المسائل الأخرى التي أعاققت تنفيذ بروتوكول لوساكا الأعمال العسكرية المنعزلة، وتجذّر زرع الألغام من جانب يونيتا في المناطق التي أُزيلت منها الألغام في ما سبق، وخطف المدنيين، وبطء وتيرة الإفراج عن أسرى الحرب. ولم يكن هناك بد من حسم كل تلك المسائل على سبيل العجالة لتقليل من خطر نشوب المواجهات العسكرية والعودة إلى الحرب. وللمساعدة على تشكيل الواقع الجديد الناجم عن إمكانات السلم ولترسيخ دعائم المصالحة الوطنية، كان البرلمان الأنغولي قد سمح في الآونة الأخيرة بتنقيح الدستور الأنغولي بغرض استيعاب زعيم يونيتا في أحد مناصبي نائب الرئيس، وهو ما سيشكل جزءاً من النظام السياسي الأنغولي. وعلاوة على ذلك، لإنهاء عملية الانتخابات الرئاسية، قرر البرلمان أيضاً أن يعين الحزب الذي حظي بأكثر عدد من الأصوات، وهو الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، نائباً للرئيس، في حين ستعيّن يونيتا نائب الرئيس الآخر، بوصفها الحزب الذي حظي بشاقي أكبر عدد من الأصوات. وفي الختام، قال المتكلم إن تسوية الصراع الأنغولي ستسهم إسهاماً هاماً في إرساء الاستقرار والأمن في الجنوب الأفريقي، وفي استغلال الإمكانيات الاقتصادية الهائلة في المنطقة. وفضلاً عن ذلك، ستسمح أيضاً بتحويل الموارد المكرّسة حالياً للمساعدة الإنسانية إلى التنمية<sup>١٦١</sup>.

١٧ - يثني على الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما قدمته من مساهمات كبيرة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الأنغولي؛

١٨ - يطالب حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة المرور الآمن للإمدادات الإنسانية في كافة أنحاء البلد؛

١٩ - يطلب من حكومة أنغولا مواصلة تقديم مساهمات عينية كبيرة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويطالب إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بذل أقصى الجهود للمساهمة بشكل متناسب من أجل المساعدة في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا؛

٢٠ - يؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام، ويشجّع المانحين على الاستجابة له بتقديم مساهمات مالية سخية وفي حينها للجهود الإنسانية ولتوفير المعدات والمواد اللازمة لإزالة الألغام ومد الجسور وإصلاح الطرق وغير ذلك من الإمدادات اللازمة لإقامة مناطق التجميع؛

٢١ - يؤيد أيضاً اعتزام الأمين العام تقديم تقرير شامل إلى المجلس مرة كل شهرين؛

٢٢ - يقر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بعد التصويت، فذكر أن بلده يؤيد بقوة اتفاق لوساكا. وقال إنه على مدار السنتين الماضيتين، قدّمت حكومة بلده أكثر من ٢٠٠ مليون دولار في مجال المساعدة الإنسانية والمساعدة في حالات الطوارئ اتخذت شكل معونة غذائية وإمدادات طبية. وأضاف أن الولايات المتحدة ترغب في مساعدة أنغولا على تطوير إمكاناتها الاقتصادية على المدى الطويل والتخفيف من اعتمادها على مساعدات الطوارئ. غير أنه أعرب عن قلقه لأن حالة الطرق والجسور المدمرة والمناطق المزروعة بالألغام تعيق نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتبطئ عملية السلام. وبغية المساعدة على التغلب على تلك العقبات، عرض بلده نقل المواد عبر الجسور إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة، بالإضافة إلى المساعدة التي تعهد بتقديمها بالفعل في مجال إزالة الألغام. وقال إن المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة ستساعد في المدى الطويل في تنظيف الأراضي الزراعية لتقليل من الحاجة إلى المعونة الغذائية، وستمكن الأنغوليين من إدارة عمليات إزالة الألغام بأنفسهم<sup>١٥٩</sup>.

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن حكومة بلده قامت بدور كبير في الإغاثة الإنسانية في أنغولا. وأكد على أهمية تعاون يونيتا وحكومة أنغولا بالكامل مع جهود الإغاثة الدولية. ورحب باقتراح توسيع نطاق

<sup>١٦٠</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

<sup>١٦١</sup> المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ١٩.

<sup>١٥٩</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

وأوطانهم، ستكون لها أهمية بالغة في ذلك السياق. ودعا أيضاً إلى زيادة المساعدة المالية والتقنية والمادية من أوساط المانحين للمساعدة على إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية لأنغولا.

وفي الجلسة ٣٥٨٦، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم ذكر الرئيس (نيجيريا) أنه قد أُذِن له، بعد مشاورات أُجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يُدلي بالبيان التالي باسم المجلس<sup>١٦٣</sup>:

يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (S/1995/842) بشأن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، المقدم عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٠٠٨ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥.

وقد أحاط مجلس الأمن علماً بالتطورات الإيجابية التي حدثت في أنغولا منذ تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ (S/1995/588). ويشعر المجلس بالارتياح للاجتماعات التي جرت في فرانسفيل وفي بروكسل بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمي، فأتاحت الفرصة لمناقشة القضايا الجوهرية والتوصل إلى اتفاق حول تدعيم عملية السلام. وهذه الاجتماعات، وبخاصة اجتماع المائة المستديرة في بروكسل، قدمت ضماناً مهماً للمجتمع الدولي ككل. ويرحب المجلس باستمرار كلا الطرفين في الالتزام لعملية الحوار. ويثني المجلس على جهود الأمين العام وممثله الخاص وجهود الدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا وعلى دول المنطقة نظراً لما قدموه من مساعدة في المضي قدماً بالعملية.

ويلاحظ مجلس الأمن بارتياح التقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول لوساكا (S/1995/1441، المرفق) بما في ذلك ما يتعلق بالتقليل من انتهاكات وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات وتعزيز التعاون بين الطرفين وبين بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وتوقيع اتفاق مركز القوات وتوفير التسهيلات السوقية للبعثة، وإبرام الإعلان المشترك بشأن حرية تنقل الأشخاص والبضائع. ويرحب المجلس أيضاً بالوُزَع الجاري لوحدة الدعم التابعة للبعثة ويشدّد على أهمية وُزَع كتائب المشاة التابعة للبعثة في الوقت المناسب. كما يؤكد المجلس أهمية وجود إذاعة مستقلة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ويحث حكومة أنغولا على القيام بلا إبطاء بتقديم التسهيلات اللازمة لتشغيل هذه الإذاعة.

على أن مجلس الأمن لا يزال يشعر بالقلق إزاء التأخيرات في عملية السلام وخاصة بالنسبة إلى مناطق إيواء قوات يونيتا وشرطة التدخل السريع وإزالة الألغام ونزع الأسلحة وعودة القوات المسلحة الأنغولية إلى ثكناتها وتشكيل القوات المسلحة الجديدة فضلاً عن إعادة المرتزقة إلى أوطانهم. ويشدّد المجلس على الخطر الذي يمكن أن ينجم عن

المقرر المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٨٦):  
بيان من الرئيس

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ١٠٠٨ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا<sup>١٦٤</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أن الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمي اجتمعا في فرانسفيل، غابون، في ١٠ آب/أغسطس، وفي بروكسل في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على التوالي. وخلال الاجتماع الأول، اتفق الزعيمان على شروط استمرار محادثتهما الثنائية بشأن استكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية، بما في ذلك الإدماج الشامل للقوات التابعة ليونيتا. وفي بروكسل، اتفقا بشأن تدعيم عملية السلام والتقدم المحرز حتى ذلك الحين.

وذكر الأمين العام كذلك أن حالات الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان شهدت انخفاضاً مطرداً. وظلت الحالة هادئة نسبياً، ما عدا في المنطقة الشمالية حيث جرى الإبلاغ عن تعزيزات وقصف متقطع من كلا الجانبين. وجرى إحراز تقدم ملموس في ما يتعلق بإنشاء مناطق إيواء القوات التابعة ليونيتا، وإن كان لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. واستمرت أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها القوات المسلحة الأنغولية ويونيتا. غير أن البعثة واصلت التحقيق في الادعاءات حول إعادة بث الألغام مجدداً. وظلت أيضاً الشكاوى ترد في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما من جانب عناصر القوات المسلحة والشرطة لدى الجانبين. وقررت اللجنة المشتركة إدراج مسألة حقوق الإنسان في جدول أعمال دوراتها وأن تطالب البعثة بأن تقدم تقريراً دورياً عن حالة حقوق الإنسان.

وأعرب الأمين العام عن قلقه إزاء بطء التقدم في عملية إنشاء مناطق الإيواء، وقد كانت عملية ضرورية للتسهيل بتنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا. ودعا كلا الطرفين إلى الانتهاء بسرعة من وضع الترتيبات لعودة القوات المسلحة الأنغولية إلى الثكنات، وإيواء شرطة الرد السريع، ونزع سلاح المدنيين، وإلى الانتهاء دون مزيد من التأخير من مناقشتها المتعلقة بتشكيل القوات المسلحة الجديدة. وقال إن الطرفين ينبغي أن يواصلوا، على الرغم من أن الاجتماعات التي عُقدت بينهما، فضلاً عن الحوار المستمر بين الحكومة ويونيتا في إطار اللجنة المشتركة، أفضت تدريجياً إلى إيجاد مزيد من الثقة والاطمئنان المتبادلين، وإظهار الإرادة السياسية بواسطة دعم إعلاناتها بإجراءات ملموسة على أرض الواقع. ويتعين عليهما الامتناع، بصفة خاصة، عن تحريك القوات أو القيام بأنشطة عسكرية من شأنها أن تخلق التوتر أو أن تؤدي إلى تجدد الأعمال العدائية. وقال إن متابعتهما للإعلان الصادر عنهما بشأن حرية تحرك الأشخاص والسلع، فضلاً عن إعادة المرتزقة إلى

يرحب مجلس الأمن بالبلاغ المشترك الذي أصدرته حكومة أنغولا ويونيتا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/991)، الذي أكدتا فيه من جديد التزامهما بعملية السلام. والمجلس مسرور لملاحظة أنه قد اتخذت مؤخراً بعض الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، ومنها استئناف المحادثات بين العسكريين في لواندا، وتحرك الدفعات الأولى من مقاتلي يونيتا إلى مناطق تجميع القوات في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاق لوساكا. ويشدد المجلس على الحاجة إلى إكمال عملية تجميع القوات في أقرب وقت ممكن.

بيد أن مجلس الأمن يلاحظ أنه رغم هذه الخطوات الإيجابية، يتواصل وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار، واستيراد الأسلحة، وفرض القيود على الحركة، ووجود المرتزقة. ويشدد المجلس على أنه لا يزال يتعين عمل الكثير على وجه السرعة من أجل تنفيذ بروتوكول لوساكا تنفيذاً كاملاً، ومن ضمن ذلك احترام وقف إطلاق النار احتراماً تاماً، واستمرار عملية تجميع القوات، وتجميع شرطة الرد السريع، وعودة القوات المسلحة الأنغولية إلى مواقعها الدفاعية، وتسوية المسائل المتعلقة بإجراءات إدماج العسكريين. ويدعو المجلس حكومة أنغولا ويونيتا إلى مواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وإلى احترام مركز وأمن الأفراد الدوليين احتراماً كاملاً.

وستتابع المجلس تطورات الحالة في أنغولا عن كثب، وهو يتطلع إلى تلقي التقرير الشامل عن الحالة في أنغولا من الأمين العام بحلول ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

**المقرر المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (الجلسة ٣٦١٤):**

بيان من الرئيس

في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ١٠٠٨ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا<sup>١٦٦</sup>. وذكر الأمين العام في التقرير أنّ المحادثات العسكرية بين الحكومة ويونيتا بشأن الإدماج الشامل لقوات يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية واستكمال تشكيل الجيش المشترك جرى تعليقها نتيجة لحادث إطلاق نار وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في مقر رئيس أركان يونيتا. غير أنه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر كلا الطرفين بلاغاً مشتركاً أكدوا فيه من جديد التزامهما ببروتوكول لوساكا واستعدادهما للتعاون في سبيل تعزيز عملية السلام. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استؤنفت المفاوضات بشأن استكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية. وتلك التطورات الإيجابية تلتها أولى تحركات قوات يونيتا للانتقال إلى مناطق الإيواء في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأشار الأمين العام مع الارتياح إلى أن عملية الإيواء قد بدأت أخيراً، لكنه أبدى أسفه لأنه لم تبدأ بالكاد عدّة مهام هامة مثل الإفراج عن السجناء وتسوية مسألة المرتزقة. وقال إن من الأمور غير المقبولة أن

حدوث المزيد من التأخير في هذا الصدد. كما يشعر المجلس بالقلق العميق إزاء الادعاءات التي تنفي بتجدد زرع الألغام ويطالب جميع الأطراف بأن تمتنع عن هذه الأعمال.

ويؤكد مجلس الأمن أن استمرار التعاون بين الطرفين أمر لا غنى عنه لترسيخ وقف الأعمال القتالية. ويدعو المجلس الطرفين في هذا الخصوص إلى الامتناع عن إجراء تحركات للقوات أو القيام بأنشطة عسكرية، من شأنها أن تخلق التوتر أو تفضي إلى تجدد أعمال القتال.

ويشعر مجلس الأمن بالقلق إزاء الشكوى المستمرة من وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، ويؤيد قرار اللجنة المشتركة أن تُدرج حقوق الإنسان في جدول أعمال جميع دوراتها العادية. ويرجو المجلس من الدول الأعضاء أن تواصل دعمها للأنشطة الإنسانية الجارية في أنغولا.

ويود مجلس الأمن أن يؤكد أن عناصر ما بعد حفظ السلام يمكن أن تشكل مساهمة لها أهميتها في تحقيق سلام وطيد وطويل الأمد. وينوّه المجلس بالصلة بين الرفاه السياسي والاقتصادي وبين الحاجة إلى ضمان تمكين المشردين واللاجئين من العودة إلى مناطق منشئهم. ويؤكد المجلس مرة أخرى دعوة الأمين العام إلى بذل جهود شاملة ومنسقة ومتكاملة من جانب جميع المنظمات الدولية ذات الصلة للمساعدة على إعادة بناء الهياكل الاقتصادية الأساسية في أنغولا ويرحب المجلس بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمر المائدة المستديرة، المعقود في بروكسل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ويحث الذين أعلنوا عن تبرعات على الوفاء بالتزاماتهم في أقرب وقت ممكن.

وسيواصل مجلس الأمن رصد الحالة في أنغولا عن كثب مرتقباً التقارير التي سيقدّمها الأمين العام في المستقبل.

**المقرر المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٩٨):**

بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٥٩٨، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، استأنف مجلس الأمن النظر في البند المدرج في جدول الأعمال. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه رئيس المجلس (عمان) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، موجهة من ممثل أنغولا إلى رئيس مجلس الأمن، أحال بها نص البلاغ المشترك الصادر عن الحكومة ويونيتا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي كانا يؤكدان فيه التزامهما بعملية السلام<sup>١٦٤</sup>. ثم ذكر الرئيس أنه قد أُذن له، عقب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس<sup>١٦٥</sup>:

<sup>١٦٤</sup> S/1995/991

<sup>١٦٦</sup> S/1995/1012

<sup>١٦٥</sup> S/PRST/1995/58

ويلاحظ مجلس الأمن أن نشر قوات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا قد أوشك على الاكتمال وأن أربع مناطق إيواء جاهزة لاستقبال القوات. ويعرب المجلس عن خيبة أمل له إزاء بطء وتيرة عملية الإيواء. ويطلب من يونيتا وحكومة أنغولا الوفاء بالتزاماتها بشأن إيواء وتسريح المقاتلين السابقين بسرعة وإيواء شرطة الرد السريع وإعادة القوات المسلحة الأنغولية إلى أقرب الشكنات.

ويعرب مجلس الأمن عن القلق البالغ إزاء عمليات التأخير في وضع طرائق لإدماج القوات المسلحة وهي مسألة بالغة الأهمية لعملية المصالحة الوطنية. ويلاحظ المجلس مع الاستياء الشديد ما مُنيت به المحادثات العسكرية بين الطرفين من تعطل متكرر. ويحث الطرفين على مواصلة المحادثات العسكرية دون توقف وعلى إبرام اتفاق منصف وعملي دون مزيد من التأخير. ويؤكد مجلس الأمن على أنه ينبغي في هذا الاتفاق إيلاء اهتمام خاص لإنجاز عمليتي تسريح وإدماج المقاتلين السابقين على جناح السرعة. ويسلم المجلس بأن التبادل الفوري والتام للمعلومات العسكرية هو أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه المحادثات ويحث الطرفين على تقديم المعلومات المطلوبة بموجب بروتوكول لوساكا دون مزيد من التأخير.

ويساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار والهجمات العسكرية، ولا سيما الأحداث التي وقعت في شمال غربي البلاد. ويطلب المجلس من كلا الطرفين أن يمتنع عن القيام بأية أنشطة عسكرية أو تحرك للقوات تؤدي إلى زيادة التوتر واستئناف أعمال القتال، وأن ينفذا دون إبطاء خطة الفصل بين القوات التي تقوم البعثة بإعدادها.

ويعرب المجلس عن استيائه إزاء التهديد الذي تعرضت له مؤخراً سلامة أفراد البعثة. ويذكر المجلس الطرفين، خاصة يونيتا، بأنه يجب عليهما اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سلامة وأمن جميع أفراد البعثة والموظفين الدوليين الآخرين.

ويعرب المجلس عن الأسف لأن إذاعة البعثة لم تعمل بعد. ويطلب المجلس من حكومة أنغولا أن تيسر الإنشاء الفوري لإذاعة البعثة. ويطلب أيضاً إلى كلا الطرفين التوقف عن شن حملات الدعاية العدائية.

ويساور مجلس الأمن القلق إزاء عمليات التأخير في تنفيذ برامج إزالة الألغام التي وضعت خططها الأمم المتحدة والدول الأعضاء، ويطلب من حكومة أنغولا أن تيسر إصدار التصاريح الخاصة للموظفين المعنيين بالأمر. ويطلب المجلس من حكومة أنغولا ويونيتا مضاعفة جهودهما الفردية والمشاركة في مجال إزالة الألغام. ويؤكد أن فتح الطرق داخل أنغولا، بما في ذلك إزالة الألغام وإصلاح الجسور، هو أمر ذو أهمية حيوية ليس فقط لعملية السلام وإنجاز انتشار البعثة وإنما أيضاً لإيصال المساعدة الإنسانية فعلاً ولجهود بناء السلام المقبلة. ويعرب المجلس عن القلق الشديد إزاء التقارير التي أفادت بإعادة زرع الألغام انتهاكاً لبروتوكول لوساكا.

انتهاكات وقف إطلاق النار وعمليات الاستعداد العسكرية، بما في ذلك زرع الألغام، ظلت مستمرة بعد مضي سنة كاملة على توقيع بروتوكول لوساكا، وأن انتهاكات حقوق الإنسان ووضع القيود على حرية تحرك السكان استمرت أيضاً. وتفاقت هذه الحالة غير المرضية بسبب حملات الدعاية والتهديدات التي كانت قد وجهت في الآونة الأخيرة ضد الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أنه قد أُجبر الكثير منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا، فإن الكثير من العوامل التي حالت دون تنفيذ اتفاقات السلام السابقة ما زالت توجد دلائل كثيرة عليها، من قبيل انعدام الثقة، والأنشطة العسكرية المستمرة، والتراخي في القيام بأنشطة الإيواء والأنشطة ذات الصلة، وعرقلة التنقل الحر، وإعادة الإدارة الحكومية، فضلاً عن عدم احترام الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين. وناشد من ثم الحكومة ويونيتا أن يبرهننا، على وجه الاستعجال، من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة، على التزامهما حقاً بالسلام وعلى أهما على استعداد لتدارك تلك العوامل السلبية.

وفي الجلسة ٣٦١٤، المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أنغولا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة من ممثل أنغولا إلى رئيس مجلس الأمن<sup>١٦٧</sup>. ثم ذكر أنه قد أُذن له، عقب مشاورات أُجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدي بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس<sup>١٦٨</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1012) المقدم عملاً بالفقرة ٢١ من قرار المجلس ١٠٠٨ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥.

ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء بطء التقدم المحرز في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا. ويشدد المجلس على أهمية التنفيذ الكامل للجانب السياسي وجميع الجوانب الأخرى لعملية السلام. ويؤكد المجلس أن عدة مهام لها أهميتها كان من المقرر تسويتها في المراحل الأولى من عملية السلام لم تنفذ على نحو كامل، بما في ذلك تبادل المعلومات العسكرية المفصلة، والإفراج عن جميع السجناء، وإعادة نشر القوات الحكومية الموجودة بالقرب من مناطق الإيواء التابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونييتا)، والوصول إلى تسوية نهائية لمسألة المرتزقة. وفي هذا الصدد يرحب المجلس بالتصريح الأخير الصادر عن حكومة أنغولا ومفاده أنها سوف تُنهي عقد الشركة الضالعة في هذه المسألة وتعيد موظفيها إلى الوطن وتفرج عن جميع السجناء الباقين.

<sup>١٦٧</sup> S/1995/1052

<sup>١٦٨</sup> S/PRST/1995/62

عملية السلام في أنغولا ويطلب إليهم مواصلة المساهمة على النحو الملائم لتنفيذ بروتوكول لوساكا في حدود الإطار الزمني المتفق عليه وتقديم المساعدة إلى البعثة في الوفاء بمهامها بنجاح.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يوافيه، شهرياً على الأقل، بآخر ما وصل إليه التقدم المحرز في عملية السلام الأنغولية ونشر البعثة وأنشطتها.

ويشدّد مجلس الأمن على أن الأنغوليين أنفسهم يتحملون المسؤولية النهائية عن استعادة السلم والاستقرار في بلدهم. ويؤكد المجلس أنه توجد حاجة ماسّة إلى اتخاذ الطرفين تدابير محددة حتى تتخذ عملية السلام مساراً لا رجعة فيه. ويلاحظ أنّ استمرار الدعم المقدم على البعثة سيعتمد على مدى إظهار الطرفين للإرادة السياسية اللازمة لتحقيق سلام دائم.

وينوه مجلس الأمن بالدور الهام الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام والبلدان المراقبة الثلاثة من أجل تعزيز